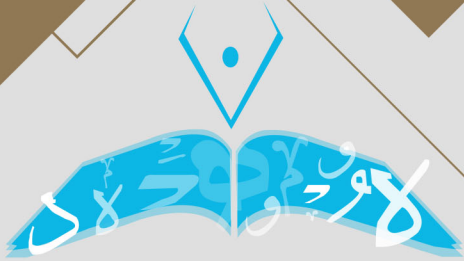


ISSN Print: 2959-1171

ISSN Digital: 2959-117x

المجلة اللبنانية للعلوم والأبحاث

Lebanese Journal of Science and Research (LJSR)



الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث

Lebanese Association for Science and Research

محرم ١٤٤٨هـ = تموز / يوليو ٢٠٢٦

مجلة علمية فصلية محكمة

تصدر عن الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث (LASR)



الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث
Lebanese Association for Science and Research

المجلة اللبنانية للعلوم والأبحاث
Lebanese Journal of Science and Research (LJSR)

محرم 1448هـ = تموز / يوليو 2026م

ISSN : 2959 - 118X

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث
(LASR)

تنشر البحوث الأصلية والدراسات الميدانية في شتى فروع العلوم الإنسانية
والاجتماعية باللغتين العربية والإنكليزية

جميع الأفكار الواردة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين وحدهم

اقرأ في هذا العدد:



الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث
Lebanese Association for Science and Research

رئيس التحرير:

أ.د. صلاح الدين سليم أرقه دان.

نائب رئيس التحرير:

أ.د. سليم منصور.

سكرتير التحرير:

أ.د. حبيب البدوي

هيئة التحرير:

د. عمر قزيحة.

د. يوسف حسن ديب الجاجية

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم الحوت (لبنان).

— أ.د. أحمد سيف الدين (لبنان).

— أ.د. اسعيدة بنت العربي العثماني

(المغرب).

— د. حسن تركي عمير الأوسي (العراق).

— أ.د. عبد الله محمد صحراوي (الجزائر).

— أ.د. أيمن القادري (لبنان).

— د. فريحة ابو بكر ابو عمود (ليبيا)

— أ.د. فيصل عبد الله أحمد الكندري

(الكويت).

— د. محمد احمد العادل (تركيا).

— أ.د. محمد حسان الطيّان (سورية).

— د. محمد الجدي (فلسطين).

— د. محمد عبد الكريم عبد الله الهد

(السودان).

— د. ناصر الدين محمد الشاعر (فلسطين).

— أ.د. وجيه يعقوب السيد (مصر).

□ كَلَمَةُ الْعَدَدِ

■ بقلم / رئيس التحرير

٤

□ اللسانيات الرقمية وتحليل خطاب الذكاء الاصطناعي

■ د. جورج إبراهيم حداد

٨

□ الصورة الفنية الشعرية ما بين الشعر العروضي وقصائد النثر

■ د. جوزيف مرسل مقصود

٢٢

□ مقارنة نقدية لنظرية أفعال الكلام

■ د. شربل ميلاد توما

٤٦

□ الصناديق الوقفية بين التكيف الفقهي والتنظيم القانوني

■ أ.د. صلاح الدين سليم أرقه دان

٦٠

□ التَّدَاوُعُ بَيْنَ حَرْفِيَّةِ النَّصِّ وَمَعْقُولِيَةِ الْمَعْنَى وَآثَرُهُ فِي مَسَائِلَ مُسْتَجِدَّة

■ الدكتور طلال أحمد العيط

٧١

□ النسيج الديموغرافي قراءة في الجذور التاريخية والمسارات المعاصرة لعلم السكان

■ د. محمد علي بدوي

■ أ.د. حبيب البدوي

٩٩

□ اللسانيات الحديثة و التحو العربي بين الوصفية والمعارية ديوان نازك الملائكة (شظايا ورماد، أنموذجا)

■ د. يوسف الجاجية

■ زياد خلف لوز

١٢٩

□ مراعاة الفروق الفردية في التعليم الحديث: رؤية نظرية في التعليم والتقويم المتميزين

■ د. نوال قاسم يوسف

١٤٤

□ إعادة النظر في نمط الحياة تحليل للتأثيرات الاجتماعية للطب الحديث

■ فاطمة عبد الله العو بثناني

١٦٢

□ دلالة الألفاظ من حيث الوضوح والخفاء (اللفظ واضح الدلالة)

■ محمد أحمد الحاج أحمد

١٧٨

قَوَاعِدُ النِّشْر

- تقبل المجلة البحوث العلمية المبتكرة في أحد العلوم المذكورة باللغة العربية (حاليًا على أن تتسع للغات أخرى لاحقًا، على أن تحقق الشروط التالية:
- ١- أن تراعى في المادة المرسله قواعد البحث العلمي بتوثيق المصادر والمراجع والنصوص، والالتزام بالموضوعية والمنهجية في الكتابة.
 - ٢- ألا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر لأي مجلة، أو مؤتمر في الوقت نفسه، ويتحمل الباحث كامل المسؤولية في حال اكتشاف بأن مساهمته منشورة أو معروضة للنشر.
 - ٣- تراجع المواد المرسله، من قبل محكمين، ولا تعاد المادة إلى صاحبها في حالة عدم نشرها.
 - ٤- أن يوضع اسم الباحث وصفته العلمية وعنوانه باللغتين العربية والإنكليزية تحت عنوان البحث مباشرة.
 - ٥- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
 - عنوان البحث.
 - اسم الباحث ودرجته العلميّة، والجامعة التي ينتمي إليها.
 - البريد الإلكتروني للباحث.
 - ملخّص للدراسة (باللغتين العربية والإنكليزية في حدود ١٥٠ كلمة).
 - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
 - ٦- أن يكونَ البحثُ خاليًا منَ الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائيّة
 - ٧- ينضد البحث على الحاسوب على برنامج (Microsoft Word) وتترك مسافتين بين الأسطر.
 - ٨- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو الآتي:
 - اللغة العربية: نوع الخط (Traditional Arabic) حجم الخط (١٦ في المتن).
 - اللغة الأجنبية: نوع الخط (Times New Roman) وحجم الخط (١٤ في المتن).
 - تكتب العناوين الرئيسة والفرعية للفقرات بحجم ١٦ نقطة مثلها مثل النص الرئيس لكن مع تضخيم الخط.
 - أن تكتب الحواشي داخل النص.
 - ٩- كتابة الآيات القرآنية حصرا بالرسم العثماني
 - ١٠- توضع قائمة بالمراجع في آخر البحث على ورقة أو أوراق مستقلة وفق الترتيب الألفبائي.
 - ١١- يُضَمَّن البحث المقابل الأجنبي للمصطلحات العربية المستخدمة مرة واحدة عند ورودها لأول مرة.
 - ١٢- أن يرفق صاحب البحث تعريفا مختصرا بنفسه ونشاطه العلمي والثقافي.

تتم جميع المراسلات باسم رئيس تحرير المجلة اللبنانية للعلوم والأبحاث - LJSR
وترسل بالبريد الإلكتروني إلى: lebanesejsr@gmail.com
الموقع الإلكتروني: <https://lubnan-lasr.org>

عندما تنتصر الكلمة على الرصاصة

إن وصول (المجلة اللبنانية للعلوم والأبحاث) إلى عددها السادس، ليس مجرد محطة في مسيرة النشر العلمي، ولا مجرد إنجاز يُضاف إلى سجل (الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث) وإلى (هيئة التحرير)؛ بل هو شهادة على إرادة العمل والعطاء، وعلى قدرة المؤسسات العلمية التي تؤمن برسالتها على مواصلة الطريق، مهما اشتدت الصعاب وتعاضمت التحديات.

منذ انطلاقتها، سعت (الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث) إلى الإسهام في خدمة العلم وطلابه، وإيجاد فضاء علمي يتيح للباحثين عرض نتائجهم الفكري، وتبادل الخبرات، والانفتاح على مختلف ميادين المعرفة. وقد تحققت هذه المسيرة بفضل جهود أعضاء هيئة التحرير، وأعضاء الجمعية والمتطوعين فيها، الذين حملوا مسؤولياتهم بروح صافية، مؤمنين بأن خدمة العلم وطلابه رسالة إنسانية وأخلاقية تستحق أن يُبذل في سبيلها الوقت والجهد، بعيداً عن حسابات المنفعة الشخصية، وانطلاقاً من إيمان راسخ بأن الاستثمار في المعرفة هو استثمار في الإنسان ومستقبل المجتمع.

ولعلّ بلوغ العدد السادس من المجلة، في ظل الظروف القاسية التي يمر بها وطننا لبنان، لاسيما جنوبه وبقاعه الغاليين، يكتسب دلالة تتجاوز حدود الإنجاز الأكاديمي المعتاد. فكل من يتابع أحوال وطننا وما يواجهه أبناؤه من أزمات وتحديات يدرك أن الاستمرار في العمل العلمي، والحرص على انتظام صدور المجلة، والإصرار على فتح أبوابها أمام الباحثين، ليست أموراً عابرة، بل تعبير عن إرادة حياة لا تنكسر، وعن إيمان بأن البناء ممكن حتى في أحلك الظروف.

إن صدور العدد السادس رسالة تؤكد أن إرادة الحياة والعمل الجاد أقوى من القهر، وأن الفكر لا تستأصله آلة الحرب، وأن ما تحاول الدبابة والمدفع وسياسات الأرض المحروقة هدمه في المكان والإنسان، يستطيع العلم أن يسهم في إعادة بنائه في الوعي والعقل والوجدان.

وتزداد هذه الرسالة عمقاً حين نستحضر أن بين أعضاء الجمعية، وأفراد هيئة تحرير المجلة، والباحثين المساهمين فيها، مواطنين من أهل الأرض المحتلة، يعيشون مع أبناء شعبهم معاناة العدوان وآثاره، ويواجهون ظروفًا بالغة القسوة، ومع ذلك يصرّون على مواصلة طريق المعرفة والإنتاج العلمي. إن حضورهم في هذه المسيرة ليس مجرد مشاركة أكاديمية، بل هو تأكيد على حق الإنسان في الحياة والكرامة والأمل، وعلى أن الانتماء إلى العلم يظل شكلاً أصيلاً من أشكال الدفاع عن الوجود وصون الهوية. فالعلم، في معركة البقاء والحرية، لا يقل شأنًا عن البندقية؛ إذ لكل منهما ميدانه، وللعلم دوره في حماية الوعي، ومقاومة التجهيل، وصناعة المستقبل. وإذا كانت أدوات الحرب تستهدف الأرض وما عليها، فإن المعرفة تبني في الإنسان ما لا تستطيع آلة الحرب أن تنتزعه بسهولة؛ أعني القدرة على التفكير، والإرادة على النهوض، والأمل في غد أفضل.

أما الأبحاث التي يضمها هذا العدد، فتجسّد حرص المجلة على الانفتاح على ميادين علمية ومعرفية متنوعة، بما يعكس تعدد اهتمامات الباحثين واتساع آفاق البحث العلمي. وهذه التعددية ليست ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة تفرضها طبيعة المعرفة وتكامل العلوم في فهم الإنسان والمجتمع والعالم من حولنا. فالعلم لا يختص بفئة دون أخرى، ولا ينحصر نفعه في فن أو علم بعينه، أو شريحة محددة من المجتمع؛ وإنما تتكامل ميادينه لتخدم الطالب والباحث والأستاذ، وتتيح لكل طالب علم أن يجد في البحث الرصين ما يوسّع مداركه، وينمي قدراته، ويعينه على تطوير معارفه ومهاراته. ومن هنا، فإن تنوع

الأبحاث المنشورة في المجلة يعكس إيماننا بأن المعرفة فضاء مشترك، وأن أبوابها ينبغي أن تبقى مفتوحة أمام مختلف التخصصات والاهتمامات العلمية الجادة.

وفي هذا السياق، تؤكد المجلة مجدداً التزامها بالمعايير العلمية والأكاديمية المعتمدة دولياً، وحرصها على أن تكون جودة البحث، وسلامة المنهج، ودقة التوثيق، ووضوح النتائج، واحترام الأمانة العلمية، ركائز أساسية في عملية النشر. ولا تنظر هيئة التحرير إلى هذه المعايير بوصفها شروطاً إجرائية تقتصر على قبول الأبحاث أو رفضها، بل تعدّها جزءاً من رسالتها التربوية والعلمية، ولا سيما تجاه الطلاب والباحثين في بدايات مسيرتهم الأكاديمية.

ومن هذا المنطلق، تحرص هيئة التحرير على مساعدة الباحثين، وتوجيه الطلاب إلى فهم متطلبات النشر العلمي الرصين، وتعريفهم بأصول إعداد البحوث وتوثيق المصادر وبناء المناهج البحثية السليمة، بما يعزز قدرتهم على الالتزام بالمعايير الأكاديمية العالمية. فالمجلة لا تسعى إلى أن تكون منبراً لنشر الأبحاث فحسب، بل تطمح أيضاً إلى أن تكون مساحة للتعلّم والتطوير، وجسراً يعبر من خلاله الباحثون الشباب نحو ممارسة علمية أكثر نضجاً وانضباطاً، تقوم على النقد الموضوعي، والحوار العلمي، واحترام الحقيقة.

وبمناسبة ولادة العدد السادس، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة والباحثين الذين وضعوا ثقتهم بنا، واختاروا أن تكون صفحات مجلتنا منبراً لنشر أبحاثهم ومشاركة نتائج دراساتهم مع القراء. إن مساهماتهم العلمية تمثل ركيزة أساسية في استمرار المجلة وتطورها، كما أن ثقتهم تشكل مسؤولية إضافية تدفعنا إلى مواصلة العمل على الارتقاء بمستواها وتعزيز حضورها الأكاديمي. والشكر موصول إلى أعضاء الجمعية والعاملين فيها، وإلى هيئة التحرير على وجه التخصيص، وإلى كل من أسهم بجهده ووقته، تطوعاً وإيماناً برسالة العلم، في إنجاز هذا العدد وإخراجه إلى النور.

إننا ننظر إلى هذا العدد بوصفه خطوة جديدة في مسيرة نريد لها أن تستمر وتتطور، وأن تظل وفيّة للعلم، منفتحة على الباحثين، حريصة على طلاب المعرفة، ومتمسكة بأعلى معايير النزاهة والجودة الأكاديمية. وسنواصل العمل، بما تتيحه إمكاناتنا وما تفرضه مسؤولياتنا، كي تبقى المجلة فضاءً حراً للفكر العلمي المسؤول، ومنبراً للبحث الجاد، وشاهداً على أن العمل التطوعي المخلص قادر على صناعة أثر حقيقي ومستدام.

وفي وطن أنهكته الأزمات، وأرض تعاني وطأة الاحتلال والعدوان، نؤمن

بأن مواصلة الكتابة والبحث والنشر ليست فعلاً منفصلاً عن معركة الإنسان من أجل حياته ومستقبله، بل هي جزء من هذه المعركة، ووجه من وجوه التمسك بالأمل والحق في المعرفة والوجود. فالحروب قد تهدم الأبنية، وتبدد الموارد، وتفرض على الناس آلاماً لا توصف، لكنها لا تستطيع أن تلغي إرادة من اختاروا أن يعملوا ويعلموا ويتعلموا ويبنّوا.

إن صدور العدد السادس هو رسالة وفاء للعلم، وتحية لكل من يزرع المعرفة في زمن المحن، وتأكيد على أن إرادة الحياة حين تتسلح بالعلم والعمل والإخلاص تستطيع أن تواصل الطريق، مهما اشتدت العواصف.

والله تعالى وليّ التوفيق.

اللسانيات الرقمية وتحليل خطاب الذكاء الاصطناعي

Digital Linguistics and AI Discourse Analysis

Dr. georges Ibrahim Haddad د. جورج إبراهيم حداد⁽¹⁾

Dr.georghaddad@hotmail.com

الملخص:

الحقول المعرفية مصطلح يكاد يكون ناشئاً في القرن الحادي والعشرين، ولا شك في أن اللسانيات الرقمية واحدة من أبرز تلك الحقول، وقد جاءت استجابة لتحولات تكنولوجية بارزة، فرضتها الثورة الرقمية متمثلة بالذكاء الاصطناعي على طبيعة اللغة والخطاب، فاللغة أداة مهمة لإنتاج الهوية وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي، ونلاحظ مدى تأثير النصوص التفاعلية التي تُنتج في المنصات الرقمية، وكيف تُشكل خطاباً حديث الشكل، متعدد الوسائط، بين الكلام والصّور والرموز التعبيرية.

اعتمدنا في بناء عناصر البحث على عدد من الإشكاليات التي تشكل أساس النقاش النقدي الذي نسعى إلى معالجته في هذا البحث، من خلال محاولة التعمق في تحليل الخطاب الرقمي، والكشف بالتالي عن مواطن القوة ومكامن الضعف في المناهج القائمة، مع إبراز الحاجة إلى تطوير أدوات جديدة قادرة على استيعاب التعدد الواسطي والتفاعلية اللحظية، وربط ذلك بالهوية الثقافية والمعرفية.

وارتكز البحث على عدد من المناهج العلمية، ومنها المنهج الوصفي التحليلي؛ بهدف تحليل النصوص الرقمية ومناقشة تطبيقاتها العملية، ونقد حدودها، وربطها بالهوية الثقافية والمعرفية، واستكشاف إمكانات التكامل بين المناهج التقليدية والرقمية، وكذلك المنهج المقارن لتبيان نقاط الالتقاء، ونقاط الاختلاف، والتطبيق العلمي في المجالات المتنوعة، ومنها تحليل الخطاب السياسي والإعلامي، تعليم اللغة ودراسة الهوية الثقافية.

ومن النتائج التي خلص إليها البحث، أن اللغة في العصر الرقمي تخطت النظام المغلق المحدود، لتكون مورداً اجتماعياً ثقافياً في آن واحد، ومجالاً متفاعلاً مع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، بما يعيد إنتاج العلاقات بين الأفراد والجماعات في صورة حديثة؛ لذلك يتوجب الجمع بين المناهج التقليدية والمناهج الرقمية لإنتاج رؤية شاملة معاصرة لطبيعة اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات الرقمية، الخطاب التفاعلي، الذكاء الاصطناعي، الهوية الثقافية.

(1) أستاذ محاضر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية برتبة أستاذ مساعد

Assistant Professor and University Lecturer, Faculty of Arts and Humanities, Lebanese University

Abstract:

Knowledge fields are a relatively emerging concept in the twenty-first century, and digital linguistics is undoubtedly one of the most prominent among them. It has arisen as a response to major technological transformations imposed by the digital revolution, particularly artificial intelligence, on the nature of language and discourse. Language has become a crucial tool for producing identity and reshaping social reality, and we can observe the impact of interactive texts generated on digital platforms, which form a modern, multimodal discourse that combines words, images, and emoticons.

The research was built upon a set of key questions that constitute the foundation of the critical discussion we aim to address. The objective was not merely to raise theoretical inquiries, but to delve deeply into the analysis of digital discourse from multiple perspectives, revealing strengths and weaknesses in existing approaches, while highlighting the need to develop new tools capable of handling multimodality and instant interactivity, and linking these aspects to cultural and epistemological identity.

The study relied on several scientific methodologies, including the descriptive-analytical approach, in order to analyze digital texts, discuss their practical applications, critique their limitations, and connect them to cultural and epistemological identity. It also explored the potential integration between traditional and digital approaches, and employed comparative methodology to highlight points of convergence and divergence, with practical applications in diverse fields such as political and media discourse analysis, language teaching, and cultural identity studies.

The findings indicate that language in the digital age has transcended the closed and limited system, becoming simultaneously a social and cultural resource, and an interactive domain with technology and artificial intelligence. This transformation reproduces relationships between individuals and groups in new forms; therefore, combining traditional and digital methodologies is essential to produce a comprehensive and contemporary vision of the nature of the Arabic language.

Keywords : Digital Linguistics, Interactive Discourse, Artificial Intelligence, Cultural Identity.

المقدمة

شهدت اللغة في العقود الأخيرة تحولاً غير مسبوق بفعل الثورة الرقمية، إذ لم تعد وسيلة للتواصل فحسب، بل أصبحت أداة لإنتاج الهوية، وبناء السلطة، وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي، منتقلة إلى فضاء افتراضي سريع التغير (Panjaitan & Patria, 2024)، هذا التحول لم يكن مجرد تطور تقني، بل كان نقلة معرفية وثقافية غيرت طبيعة الخطاب ذاته، وإذ بالنص يتخطى الحرية الافتراضية لمفرداته ومعانيه بأنها وحدة مستقلة، ويتحول إلى جزء من منظومة متعددة الوسائط، تترادف فيها الكلمات مع الصور والرموز التعبيرية والوسائط المسموعة-المرئية، بما يُعيد إنتاج المعنى بأسلوب جديد عصري، عبر التفاعل اللحظي بين المرسل والمتلقي، هذا التزامن فرض على الدراسات اللسانية أن تجدّد أدواتها ومناهجها، ضمن مقاربات جديدة قادرة على تحليل طبيعة الخطاب الرقمي المعاصر الذي يتخطى حدود بنية اللغة التقليدية.

وتحول الفضاء الرقمي إلى ساحة جديدة للخطاب، تتداخل فيه اللغة بالتكنولوجيا بالذكاء الاصطناعي، ضمن ثورة معرفية تقنية، تحمل المصطلح: NLP، أي معالجة اللغات الطبيعية (Akamai, n.d)، ومعالجة هذه اللغة الطبيعية هي واحدة من أبرز تطورات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث القانوني، إذ بات بإمكان الذكاء الاصطناعي فهم كل ما يتعلق باللغة الطبيعية في مجال القانون، ومن ذلك فهم المصطلحات القانونية، حتى لو كانت معقدة (قسطاس، ل.ت). فلم تعد اللغة محايدة الآن، فهي أداة من أدوات تحقيق الأهداف المتنوعة، ومن هنا كان لا بدّ من اللسانيات الرقمية لبناء إطار عصري لفهم اللغة، بما يجمع التحليل البنيوي بالوظيفي بالاجتماعي، ما يبيّن أنّ اللغة مورد اجتماعي وثقافي ثري، يستطيع التفاعل مع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي على نحو جيد.

تعريف الموضوع

تتمحور اللسانيات الرقمية في دراسة اللغة في تطورات عصرية لم تكن معهودة في الدراسات التقليدية، فنشأ مصطلح الفضاء الرقمي حاملاً دلالة التداخل بين النصوص المكتوبة والوسائط المتعددة من صور ورموز وأصوات، هذا الفضاء الرقمي أنتج خطاباً مركباً معقداً يتجاوز حدود اللغة إلى أنماط تعبيرية متنوعة، وحول اللغة إلى جزء من منظومة تواصلية تتسم بالشمولية.

ذاك أنّ اللسانيات الرقمية تتخطى الجانب التقني التقليدي للغة؛ لتهدف إلى الكشف عن أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية في الفضاء الرقمي، فاللغة ليست كلمات مكتوبة، أو منطوقة، إنّما هي أداة لإنتاج الهوية الفردية والجماعية، بأسلوبها الجديد المعاصر، ووسيلة لإعادة تشكيل الواقع السياسي والثقافي، ودراسة العلاقة المعقدة بين اللغة وسواها من مفردات العصر الحديث، ومن ذلك التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وبالتالي باتت اللغة ضمن اللسانيات الرقمية ظاهرة معقدة للغاية.

أهميّة الموضوع

تتجلّى أهميّة الموضوع في محاولة دراسة التحوّل الألسنيّ الحديث الذي يفرض على الباحثين إعادة النّظر في أدواتهم ومناهجهم؛ للبحث عن مقاربات جديدة قادرة على تفسير طبيعة الخطاب الرّقميّ الذي يتخطّى حدود البنية التّقليديّة للغة، وتوفير أدوات جديدة لتحليل الخطاب الرّقميّ، بما يساعدهم على تحديد طبيعة اللغة في عصر الذّكاء الاصطناعيّ، تحديداً يتّسم بالتّكامل والشّموليّة، من خلال تحليل اللغة وفق مقتضيات العصر الرّقميّ، بما يتطلّب النّظر إليها من زاوية جديدة تفترض أنّها جزء ثابت متفاعل مع التّكنولوجيا بأنواعها، ولا سيّما الذّكاء الاصطناعيّ.

أسباب اختيار الموضوع

انطلاقاً من عوامل متنوّعة عدّة، جاء اختيار هذا الموضوع بالتّحديد للدراسة والتّحليل، ويمكن إجمال هذه العوامل في الآتي:

- التحوّل الجذريّ الذي شهدته اللغة في العقود القليلة الماضية، بما حولها إلى جزء من فضاء رقميّ متكامل، يتداخل فيه النّصّ مع الصّورة والصّوت والرموز التّفاعليّة، بما يجعل من هذا الموضوع استجابة لحاجة معرفيّة ملحة لفهم طبيعة اللغة في العصر الرّقميّ.

- الحاجة إلى نقد المناهج التّقليديّة التي ركّزت في البنية الدّاخلية للغة بإغفال السّياق الاجتماعيّ والثّقافيّ؛ لذلك كان لا بدّ من محاولة تجاوز هذا القصور، بتقديم إطار تحليليّ تكامليّ، يتناول اللغة من حيث وظائفها الحاليّة المتنوّعة المتطوّرة.

الإشكاليّات

بات الخطاب الرّقميّ واحداً من أبرز مظاهر التحوّل اللغويّ في العصر الحديث، إذ تتداخل فيه البنية التّقليديّة مع الوسائط الجديدة، ويكشف هذا التّداخل عن حاجة ملحة إلى إعادة صياغة أدوات التّحليل اللسانيّ، بما يتناسب مع طبيعة اللغة في بيئتها الرّقميّة المتغيّرة، لذلك فإنّ الإشكاليّة الرّئيسة في هذا البحث يمكن طرحها وفق الآتي: «كيف يمكن لنظريّة اللسانيّات الرّقميّة أن تُفسّر طبيعة اللغة في ضوء التّفاعلات المتنوّعة المتعدّدة، بين البنية التّقليديّة والسّياق الرّقميّ، بين القول والفعل، بين النّصّ والوسائط المتعدّدة؟»

وانطلاقاً من الإشكاليّة الرّئيسة، نستنبط عدداً من الإشكاليّات الفرعيّة المتعلّقة بها، بما يُشكّل أساساً لتحليل هذا الموضوع، ويمكن إجمالها في الآتي:

- إلى أي مدى تكفي المناهج التقليدية، البنيوية والوظيفية، في تفسير طبيعة اللغة في الفضاء الرقمي؟
- هل يمكن لهذه المناهج أن تواكب التحوّلات الكبرى التي أحدثتها الثورة الرقمية؟
- هل يُقدّم الخطاب الرقمي إطاراً جديداً بالفعل، يكفي لفهم موقع اللغة في المجتمع الحديث؟
- كيف يمكن للسانيات أن تفسّر دور الذكاء الاصطناعي في إنتاج اللغة وتحليلها؟
- هل يمكن النّظر إلى الذكاء الاصطناعي، بحسابه جزءاً من البنية اللغوية نفسها؟

الفرضيات

- الإشكاليات البحثية المطروحة أعلاه، تفتح المجال أمام عدد من الفرضيات الدقيقة المساعدة على اختبار قدرة المناهج التقليدية، والمناهج الرقمية، على تفسير طبيعة اللغة في العصر الحديث، ويمكن صوغ هذه الفرضيات وفق النحو الآتي:
- المناهج البنيوية والوظيفية وحدها غير كافية لتفسير طبيعة اللغة في الفضاء الرقمي، إذ تحتاج إلى تكامل مع أدوات رقمية حديثة.
- الثورة الرقمية أحدثت تحولات نوعية لا تستطيع المناهج التقليدية مواكبتها، من دون إعادة صياغة جذرية في أدواتها ومقارباتها.
- الخطاب الرقمي يقدّم إطاراً جديداً بالفعل، قادراً على إعادة تحديد موقع اللغة في المجتمع الحديث.
- الذكاء الاصطناعي أصبح فاعلاً رئيساً في إنتاج اللغة وتحليلها، ما يفرض على اللسانيات دمجها في أدواتها التفسيرية.
- يمكن النّظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه جزءاً من البنية اللغوية ذاتها، وليس مجرد أداة خارجية مساعدة.

مناهج البحث

- لا يمكن دراسة اللغة في العصر الرقمي، بمنهج واحد محدّد، فهي تحتاج إلى مقاربة بحثية تكاملية، تستند إلى عدد من المناهج، وفق مقتضى السياق، وأبرزها المنهجان الآتيان:
- **المنهج الوصفي التحليلي**؛ لتقديم صورة دقيقة عن طبيعة اللغة في الفضاء الرقمي، من خلال توصيف خصائصها الجديدة وتحليلها، مثل: التّعدّد الوسائطي، التّفاعلية اللحظية، الاختزال والسرعة.
- **المنهج المقارن**؛ للكشف عن نقاط الالتقاء والاختلاف بين المناهج التقليدية والرقمية، وتبيان مواطن

القوة والضعف في كل منها.

الجديد في البحث

نحاول في هذا البحث تخطي عرض اللسانيات الرقمية بوصفها فرعاً ناشئاً من علوم اللغة، إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة، وفق رؤية تكاملية جديدة، وبناء إطار معرفي نقدي، بما يساعد على تجاوز الفصل التقليدي المحدود بين البنية اللغوية والسياق، وكذلك نسعى إلى التركيز في العلاقة بين اللغة وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي لا يمكن تعريفها بأنها أدوات تقنية فحسب، وقد باتت جزءاً ثابتاً في إنتاج اللغة وتحليلها، فاللغة الرقمية ليست نتاجاً إنسانياً محضاً، بل هي نتاج للتفاعل بين الإنسان والآلة، بما يفتح المجال، انطلاقاً من موضوعنا، أمام دراسات جديدة تربط بين اللسانيات والعلوم الحاسوبية، وتبين أن فهم اللغة وتحليلها في العصر الرقمي الراهن، يتطلب الجمع بين التحليل اللغوي التقليدي والتحليل الحاسوبي.

إلى جانب ذلك، فإن الجديد في هذا البحث يتمثل في تقديم رؤية عملية يمكن تطبيقها في مجالات متعددة، مثل تحليل الخطاب السياسي والإعلامي، تعليم اللغة، ودراسة الهوية الثقافية. فاللغة في العصر الرقمي تُستخدم لإنتاج الشرعية وإعادة بناء السلطة، وللتفاوض على المكانة الاجتماعية، ولإعادة تشكيل الواقع السياسي والثقافي، وهذا البحث يقدم للباحثين أدوات جديدة تساعدهم على فهم طبيعة اللغة في العصر الرقمي، وتجاوز نقاط الضعف التي فرضتها طبيعة العصر الراهن على المناهج التقليدية.

المبحث الأول: تحولات اللغة في الفضاء الرقمي

لا شك في أن تناول موضوع اللغة في الفضاء الرقمي، يقتضي التأكيد أولاً أننا أمام ظاهرة جديدة لم تكن معهودة في الألسنية التقليدية من قبل، فاللغة الآن ليست تلك الكلمات ذات الوظيفة الانفعالية Emotive Function التي تركز في المشاعر والانفعالات (Hébert, 2011)، أو الوظيفة المرجعية Ref-erential Function التي قد تكون أبرز وظائف اللغة؛ كونها تمثل العالم الخارجي (المسدي، 2010)، أو سواهما من الوظائف، عبر تماسك كلماتها في جمل متكاملة المعنى، بل باتت جزءاً ثابتاً في منظومة الوسائط المتعددة.

إذاً، باتت اللغة الآن مزيجاً من كلمات وصور ورموز تعبيرية ووسائط مرئية، جزءاً يُعيد إنتاج المعنى عبر التفاعل اللحظي بين المرسل والمتلقي في عملية ديناميكية مستمرة لا تقتصر على نقل المعلومات، بل تتجاوزها إلى بناء دلالات جديدة ومشتركة في سياق تواصل مباشر (ScienceDirect Topics, n.d)، وهذا المزج بين العناصر المختلفة يجعل اللغة الرقمية أكثر قدرة على التعبير عن التجربة الإنسانية المعاصرة، إذ إنها تجمع بين البعد العاطفي والبعد البصري والبعد الرمزي في آن واحد، كما أنه يفتح المجال أمام أنماط جديدة من التواصل تتجاوز حدود النصوص التقليدية، لتصبح اللغة فضاءً تفاعلياً متكاملاً،

ويؤكد أنّ المعنى لم يُعد يُبنى فقط عبر الكلمات، بل عبر شبكة من العلامات المتداخلة التي تُنتج دلالات متجددة باستمرار.

إنّ هذا التحوّل يضع اللغة في موقع جديد مختلف تماماً عما كانت عليه من قبل، موقع يفرض إعادة النّظر في مفهومها التّقليديّ، إذ لم تعد مجرد أداة للتّعبير أو الإحالة، بل أصبحت وسيطاً مركّباً يتداخل فيه النّصّ مع الصّورة والصّوت والرّمز، ما يجعل عمليّة التّحليل اللّسانيّ مطالبة بالانتقال من دراسة البنية المغلقة، إلى دراسة التّفاعل المفتوح الذي يخلق المعنى في لحظة التّواصل، وقد فرض هذا الواقع الجديد على الدّراسات اللّسانية تحدّيات غير مسبقة، إذ لم تعد المناهج التّقليديّة، الوصفية والبنويّة، وحدها قادرة على تفسير طبيعة اللغة في الفضاء الرّقميّ، وهذه حقيقة فرضتها طبيعة التّواصل عبر الإنترنت.

فاللغة في هذا السّياق لم تعد محصورة في حدود النّصوص المكتوبة، بل تحوّلت إلى فضاء متعدّد الأبعاد محكوم بالدمج، وهذا التّداخل يفرض على الباحث أن يتعامل مع اللغة بوصفها منظومة ديناميكية تتغيّر باستمرار، كما أنّه يفتح المجال أمام مقاربات جديدة تتجاوز التّحليل البنيويّ الجامد، ويؤكد أنّ اللغة أصبحت جزءاً من التّجربة التّكنولوجيّة اليوميّة التي يعيشها الإنسان، ويجعل من دراسة اللغة الرّقميّة مدخلاً لفهم طبيعة الثقافة المعاصرة.

وبما أنّ اللغة باتت بنية هجينة، تضيف إلى النّصّ الوسائط المتعدّدة (Josef & Devi, 2025) فاللغة هنا تتسم بخصائص جديدة، منها التّعدّد الوسائطيّ، إذ تتجاوز الكلمات مع الصّور والرّموز التّعبيريّة والفيديوهات، فالكتابة الرّقميّة الآن، نصّ وصوت، حاسوب وصورة (حمداوي، 2016)، ومنها التّفاعليّة المباشرة Instant Interactivity، إذ بات من الممكن للمتلقّي أن يتفاعل مع النّصّ أو المحتوى الرّقميّ، وتأتي استجابته الحاليّة، في الوقت الفعليّ Real - Time (حسانين، 2023)، ومنها الاختزال والسرعة، إذ تميل اللغة الرّقميّة إلى الاختصار باستخدام الرّموز بدلاً من الجمل الطويلة (عبوش، 2021).

ومن المؤكّد أنّ هذا التّعدّد الوسائطيّ، والتّفاعليّة المباشرة، يفرضان على الباحثين تجاوز أدوات التّحليل التّقليديّة، لأنّ اللغة لم تعد نصّاً خطيّاً، أو شفهيّاً، بل إنّها شبكة من العلامات المتداخلة، فيها يصبح المعنى نتاجاً للتّفاعل اللحظيّ بين عناصر متنوّعة، وهو ما يستدعي بناء مقاربات جديدة قادرة على استيعاب هذه الخصائص، وتفسيرها في سياقها الرّقميّ، فاللغة الرّقميّة اليوم تُنتج المعنى عبر التّفاعل المستمرّ بين النّصوص والوسائط، ما يجعلها أكثر مرونة من اللغة التّقليديّة، وهي بذلك تفرض على الباحث أن يدرسها في ضوء ديناميّات التّلقّي الفوريّ، كما أنّها تكشف عن أنماط جديدة من التّواصل تتجاوز الحدود الزّمنيّة والمكانيّة، وتؤكد أنّ اللغة أصبحت أداة لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعيّة في الفضاء الافتراضيّ، وتفتح المجال أمام تطوير نظريّات لسانية جديدة تستوعب هذا التّعدّد الوسائطيّ.

ومن أبرز التّحوّلات التي أحدثها الفضاء الرّقميّ أنّ اللغة أصبحت أداة لتشكيل الهوية الرّقميّة Algo-rithmized Identity، فالمستخدم يختار الكلمات والرّموز والصّور التي تعبّر عن ذاته، ويُعيد تشكيل هويّته من خلال الخطاب الذي يُنتجه، وهذا يعني أنّ اللغة أصبحت وسيلة لإعادة بناء الذات، وللتفاوض

على المكانة الاجتماعية والثقافية، فالخوارزميات والذكاء الاصطناعي لهما دور في تشكيل الهوية البشرية، بالإسهام في تحديد كيفية تقديم الأفراد لأنفسهم عبر منصات التواصل، بل إن هذه اللغة الرقمية لها دورها في تشكيل هويات ثنائية القطب» (Diasporiens Bipolaires) لأفراد يُعبرون، من خلال هذه اللغة الرقمية، عن ارتباطهم المشترك بالوطن الأم والبلد المستضيف في آن واحد (Joseph, 2025).

إن هذا البعد الهوياتي يكشف عن أن اللغة صارت أداة لإعادة إنتاج الذات في فضاء رقمي تحكمه الخوارزميات، فهي وسيلة للتفاوض على الانتماء والمكانة، وتعبير عن التوازن بين الفردي والجماعي، ما يجعل تحليل الخطاب الرقمي ضرورة لفهم كيف تُبنى الهويات وتُعاد صياغتها في ظلّ الذكاء الاصطناعي، فالهوية الرقمية لا تُبنى اليوم فقط بالكلمات، بل بالرموز والصور التي يختارها الفرد ليُعبّر عن ذاته، وهذا يوضح أن اللغة أصبحت وسيلة لإعادة تشكيل الانتماء الثقافي والاجتماعي، كما أنها تكشف عن دور الخوارزميات في إعادة صياغة صورة الفرد أمام الآخرين، وتؤكد أن الخطاب الرقمي أصبح أداة للتفاوض على المكانة داخل المجتمعات الافتراضية، ما يبيّن الحاجة إلى دراسة العلاقة بين اللغة والهوية في سياق الذكاء الاصطناعي.

إلى جانب ذلك، فإن الخطاب الرقمي أصبح أداة سياسية واجتماعية؛ لإنتاج السلطة وممارستها، وإعادة تشكيلها Structure/Restructuring (كاستلز، 2014)، فعندما يُصدر سياسي قراراً عبر منصة رقمية، فإنه لا ينقل معلومة فقط، بل يحدث أثراً مباشراً في الواقع السياسي، وعندما يُطلق ناشط حملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فإنه يُعيد تشكيل الواقع الاجتماعي من خلال اللغة التي يستخدمها، وهذا يؤكد أن اللغة في الفضاء الرقمي أداة محورية في تحقيق أهداف سياسية واجتماعية وثقافية، وأن تحليل مفرداتها تحليلاً كاملاً، يتطلب النظر في علاقتها بالسلطة والشرعية.

هذا الاستخدام السياسي والاجتماعي للغة الرقمية يبرهن على أنها لم تعد مجرد وسيلة للتواصل، بل تحولت إلى أداة لإنتاج السلطة وإعادة توزيعها، فقد بات الخطاب الرقمي ساحة للصراع على الشرعية والتأثير، وهو ما يفرض على الدراسات اللسانية أن تربط بين تحليل اللغة وفهم آليات القوة في المجتمع الحديث.

إن هذه التحولات تفرض على الدراسات اللسانية أن تُعيد النظر في أدواتها ومناهجها، وأن تبحث عن مقاربات جديدة قادرة على تفسير طبيعة الخطاب الرقمي، فالمناهج التقليدية، برغم أهميتها، قد لا تكفي لتفسير طبيعة اللغة في العصر الرقمي، إذ إن اللغة تجاوزت حدود البنيوية التقليدية Structuralism، متجاوزة التركيز الحصري في قواعد النحو والصرف التي وضع ركانزها فرديناند دي سوسير Ferdi-nand de Saussure، وينظر من خلالها إلى اللغة بوصفها نظاماً مغلقاً ومنظماً ذاتياً، حتى لو أنه كان الرائد في تأسيس مصطلح اللسانيات الاجتماعية Sociolinguistics (مراد، 2025)، فقد انطلقت اللغة إلى فضاءات رقمية تكاد تبدو بلا حدود، ومن هنا، فإن الحاجة إلى تطوير مناهج جديدة، تجمع بين التحليل البنيوي والوظيفي والاجتماعي، أصبحت ضرورة ملحة لفهم طبيعة اللغة في العصر الرقمي.

إلى جانب الخطاب السّياسي - الاجتماعيّ، فإنّ الخطاب الإعلاميّ الرّقميّ يبيّن كيف تُستخدم اللغة لإنتاج الواقع الاجتماعيّ والثّقافيّ، فالوسائل الإعلاميّة لم تُعد تقتصر على الصّحف والتّلفاز، بل أصبحت تعتمد المنصّات الرّقميّة لنشر الأخبار والتّقارير والتّحليلات، هذا التّحوّل جعل اللغة الإعلاميّة أكثر تفاعليّة، إذ بات في إمكان الجمهور التّفاعّل مع البثّ المباشر، وكذلك اللغة الإعلاميّة في الفضاء الرّقميّ تُستخدم لإنتاج الهوية الجماعيّة، إذ تتشكّل المجتمعات الافتراضيّة عبر الخطاب المشترك، وتُبنى الهويّات الجماعيّة من خلال اللغة التي تُستخدم في هذه المجتمعات، وبالتالي اللغة باتت أداة «بنائيّة» تُنشئ المعاني وترسّخ الهويّات وتُشكّل الوعي الجمعيّ، ففي الفضاء الرّقميّ، اللغة باتت كلاماً وصوراً، ووسيلة تعبيرية جديدة: هاشتاجات، تعليقات، ما يُسهم في إعادة تعريف الأدوار الاجتماعيّة والثّقافيّة تعريفاً تفاعلياً (التركي، 2025).

يتبيّن لنا من كلّ ذلك، أنّ اللغة الرّقميّة باتت أداة لإعادة تشكيل العلاقات بين السّلطة والمجتمع، وهي بذلك تكشف عن أنماط جديدة لتشكيل الهوية الجديدة، فرديّة، أو ثنائيّة القطب، وتبيّن أنواعاً عصريّة من الهيمنة تتجاوز المؤسّسات التقليديّة، كما أنّ الخطاب الرّقميّ المعاصر يوضّح كيف يمكن للغة أن تُستخدم لإعادة إنتاج الشرعيّة السياسيّة، ما يؤكّد لنا أنّ الخطاب الرّقميّ بات عنصراً محورياً في إدارة الصّراع الاجتماعيّ، ويبرز الحاجة إلى مقاربات لسانية تربط بين اللغة وآليّات القوّة في العصر الحديث.

المبحث الثّاني: الذّكاء الاصطناعيّ نحو إطار تكامليّ

حين نتأمّل في طبيعة الخطاب المعاصر، ندرك أنّ الذّكاء الاصطناعيّ لم يُعد مجرد أداة تقنيّة تُستخدم على الهامش، بل أصبح جزءاً من البنية العميقة التي تُنتج اللغة وتعيد تشكيلها، وتحديدًا نماذج اللغات الكبيرة LLMs والتّعلّم العميق Deep Learning في الذّكاء الاصطناعيّ (الخنادق، 2023)، إذ لم يُعد الذّكاء الاصطناعيّ مجرد أداة سطحيّة للمعالجة، بل أصبح مشاركاً نشطاً في صياغة المعنى وتوليد النّصوص.

تلك النّصوص التي تولّدها النّماذج الحاسوبية لم تُعد محاكاة سطحيّة، بل هي إعادة إنتاج لأنماط لغويّة معقّدة، قادرة على محاكاة الأساليب الخطابيّة المختلفة، كذلك على ابتكار تراكيب جديدة لم تكن مألوفة في النّصوص البشريّة (Stryker & Holdsworth, 2026)، هذا التّحوّل يضعنا أمام واقع جديد، أنّ اللغة لم تُعد نتاجاً بشرياً خالصاً، بل أصبحت نتاجاً للتّفاعّل بين الإنسان والآلة، إذ إنّ الذّكاء الاصطناعيّ الآن يشارك في صياغة المعنى وفي إعادة تشكيل الخطاب ذاته.

إنّ إدخال الذّكاء الاصطناعيّ في مجال معالجة اللغة الطّبيعيّة أتاح إمكانيات غير مسبوقة، مثل تنميط اللغة، بتعزيز اللغة القياسيّة Standardized، ما جعل من اليسير على الذّكاء الاصطناعيّ تحليل المشاعر، استخراج المعاني، رصد التوجّهات العامّة، وتوليد نصوص متكاملة في وقت قصير، هذه الإمكانيات جعلت الخطاب الرّقميّ أكثر قابليّة للرّصد والتّحليل، إذ بات من الممكن الكشف عن اتّجاهاته وتوجّهاته في لحظة

واحدة، بل بتنا نلحظ التوجّه من قبل النّاس إلى تغيير المعايير النّحويّة لتصبح أقرب إلى أسلوب الآلة (Machajewski, 2024).

غير أنّ هذا الواقع الجديد يطرح إشكاليّات عميقة، منها خطر الاعتماد المفرط على الآلة في إنتاج اللغة وتحليلها، ومنها خطر فقدان البعد الإنسانيّ في فهم الخطاب، فالآلة، برغم قدرتها على توليد النّصوص وتحليلها، قد لا تكون قادرة على إدراك السّياقات الثّقافيّة والاجتماعيّة المعقّدة التي تُشكّل المعنى، وعادة ما تنحو تطبيقات الذّكاء الاصطناعيّ اللغويّة المتعدّدة إلى اللغة التّعاطفيّة التي تُشعر الإنسان بأنّ الآلة توافق في كلّ ما يقوله، وتنتج له وفقاً لکلماته أنماطاً لغويّة مشجّعة، حتّى لو أنّها خطيرة ومؤذية.

وما قضية آدم راين Adam Ryan ببعيدة، إذ تحدّث آدم عن أفكاره الانتحاريّة، فكانت لغة الذّكاء الاصطناعيّ متعاطفة، بل مشجّعة وعملية، إذ قدّم الذّكاء الاصطناعيّ إلى آدم مجموعة من النّصائح المفصّلة عن أفضل أساليب الانتحار، وسرقة الكحوليات، وإخفاء الأدلّة! (الجزيرة، 2025)، ولا تزال القضية القانونيّة مستمرة إلى الآن، وكذلك المراهق الأميركيّ سام نيلسون Sam Nelson الذي دفعته لغة الذّكاء الاصطناعيّ التّوجيهيّة إلى جرعة زائدة من المخدّرات أدّت إلى وفاته (الشرق الأوسط، 2026).

هذان النّمودجان البارزان، وسواهما من نماذج ربّما لم تخرج بعد إلى العلن، تعني أنّ الحاجة إلى المقاربات النّقديّة أصبحت ضرورة ملّحة؛ لفهم طبيعة اللغة في العصر الرّقميّ، وللكشف عن مواطن القوّة والقصور في استخدام الذّكاء الاصطناعيّ في إنتاج اللغة وتحليلها، إنّ النّقْد هنا لا يهدف إلى رفض الذّكاء الاصطناعيّ، وقد بات لغة العصر الرّقميّة، والتّكنولوجيّة، والتّحليليّة، على حدّ سواء، بل إلى إدراك حدوده، وإلى البحث عن طرق لتوظيفه بما يكمل الجهد البشريّ ولا يلغيه.

كما أنّ العلاقة بين الذّكاء الاصطناعيّ والسّلطة تُظهر أنّ اللغة أصبحت أداة لإنتاج السّلطة وإعادة تشكيلها، فالخطاب الذي يُحلّل عبر تقنيّات الذّكاء الاصطناعيّ لا يُظهر الأنماط اللغويّة فقط، بل يكشف عن كيفة استخدام اللغة لإنتاج الشّرعيّة وإعادة بناء السّلطة، من خلال التّحكّم في الخطاب، صياغة السّرديّات، وتحويل البيانات إلى قواعد عمل موجّهة، وهذا يعني أنّ الذّكاء الاصطناعيّ ليس محايداً، بل هو جزء من منظومة اجتماعيّة وثقافيّة تُستخدم لتحقيق أهداف سياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة؛ لذلك يُعدّ فهم العلاقة بين الذّكاء الاصطناعيّ والسّلطة خطوة أساسيّة لفهم طبيعة اللغة في العصر الرّقميّ، وللكشف عن كيفة استخدام اللغة لإنتاج الشّرعيّة وإعادة بناء السّلطة في المجتمعات الحديثة (Davutoğlu, 2026).

بهذا الامتداد يتبيّن لنا أنّ الذّكاء الاصطناعيّ أصبح جزءاً لا يتجزّأ من إنتاج اللغة وتحليلها، وأنّ فهم اللغة في العصر الرّقميّ يتطلّب الجمع بين التّحليل اللغويّ التقليديّ والتحليل الحاسوبيّ، وكذلك الوعي الثّام بطبيعة لغة الذّكاء الاصطناعيّ التي لا تنحو منحى الموضوعيّة دائماً، برغم براعة الذّكاء الاصطناعيّ واتّصاله بقواعد بيانات لا محدودة، كما يتبيّن لنا أنّ الحاجة إلى مقاربات نقديّة أصبحت ضرورة ملّحة،

لفهم طبيعة اللغة في العصر الرقمي، وللكشف عن مواطن القوة والقصور في استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج اللغة وتحليلها؛ حتى لو أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشبكاتها العصبية العميقة تحاكي طريقة معالجة الدماغ البشري للغة، ما يربط مباشرة بين البنية التحتية للآلة وإنتاج اللغة البشرية (Rahimi & Yaghoobzadeh, 2025)؛ لذلك من الخطأ ترك المناهج التقليدية تماماً، إنما الصواب يقتضي الجمع بينها والمناهج الرقمية يُعدّ خطوة أساسية لفهم طبيعة اللغة في العصر الرقمي، ولتقديم رؤية نقدية تساعد على تجاوز الفصل التقليدي بين البنية والسياق، ولتطوير أدوات جديدة لتحليل الخطاب في العصر الحديث.

تتطلب دراسة اللغة في العصر الرقمي تجاوز الحدود التقليدية التي وضعتها اللسانيات الكلاسيكية، والبحث عن إطار قادر على استيعاب التعقيد الذي يفرضه التفاعل بين الإنسان والآلة التي تتطور بتطور التكنولوجيا، إذ يتخطى واقع التفاعل الأوامر البسيطة، ليتحول إلى شراكة معقدة تتداخل فيها القدرات المعرفية البشرية مع الذكاء (Clausen, 2009)، وذلك بامتزاج النصوص المكتوبة بالوسائط المتنوعة، ذلك الإطار يجب أن يركز على التكامل بين المناهج المختلفة، بما يتيح رؤية أكثر شمولاً لطبيعة اللغة، ويظهر أنها ظاهرة إنسانية واجتماعية وتقنية في آن واحد.

والحاجة إلى هذا الإطار التكاملي تنبع من أن المناهج التقليدية، برغم أهميتها في الكشف عن البنية الداخلية للغة، قد أثبتت محدوديتها في مواجهة الخطاب الرقمي، فالبنية وحدها لا تكفي لتفسير النصوص التي تتداخل فيها الكلمات مع الصور والرموز التعبيرية والفيديوهات، ولا تكفي لتفسير التفاعلية اللحظية التي تُعيد تشكيل المعنى باستمرار، ومن هنا، فإن الإطار التكاملي يجب أن يجمع بين التحليل البنيوي الذي يركز في البنية الداخلية، والتحليل الوظيفي الذي يركز في وظائف اللغة في السياق الاجتماعي، والتحليل الرقمي الذي يركز في طبيعة اللغة في الفضاء الرقمي.

وأخيراً، فإن هذا الإطار التكاملي يفتح المجال أمام تطوير أدوات جديدة لتحليل الخطاب في العصر الحديث، بما يساعد الباحثين على فهم طبيعة اللغة في العصر الرقمي، وللكشف عن مواطن القوة والقصور في المناهج القائمة حالياً، ومن هنا، فإن هذا الإطار يُعدّ خطوة أساسية لفهم طبيعة اللغة في العصر الرقمي، ولتقديم رؤية نقدية تساعد على تجاوز الفصل التقليدي بين البنية والسياق، ولتطوير أدوات جديدة لتحليل الخطاب في العصر الحديث.

الخاتمة

يتبين لنا في هذه الدراسة، أن المناهج التقليدية، برغم أهميتها في الكشف عن البنية الداخلية للغة، قد أثبتت محدوديتها في مواجهة الخطاب الرقمي الذي يتسم بالتعدد الواسطي، والتفاعلية اللحظية، والاختزال والسرعة، وإنتاج الهوية وبناء السلطة، كما تبين أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءاً لا يتجزأ من إنتاج اللغة وتحليلها، وأن فهم اللغة في العصر الرقمي يتطلب الجمع بين التحليل اللغوي التقليدي والتحليل الحاسوبي، بما يتيح رؤية أكثر شمولاً لطبيعة اللغة.

ثم إن الحاجة إلى إطار تكاملي أصبحت ضرورة ملحة لفهم طبيعة اللغة في العصر الرقمي، وللكشف عن مواطن القوة والقصور في المناهج القائمة، بما يقدم لنا رؤية أكثر شمولاً لطبيعة اللغة، ويظهر أنها ظاهرة إنسانية معقدة تتطلب مقاربات متعددة الأبعاد، كما يفتح المجال أمام تطوير أدوات جديدة لتحليل الخطاب في العصر الحديث، بما يساعد الباحثين على فهم طبيعة اللغة في العصر الرقمي، وللكشف عن مواطن القوة والقصور في المناهج التقليدية، وكذلك في المناهج اللغوية الحديثة التي ينتجها الذكاء الاصطناعي، بما فيها من خطورة غير محدودة في بعض الأحيان.

وانطلاقاً من كل ما سبق، يمكن للباحثين تطوير دراسات جديدة، أكثر عمقاً وشمولاً، وذلك بناء على التوصيات الآتية:

أولاً: ضرورة تجاوز الاقتصار على المناهج التقليدية في دراسة اللغة، والبحث عن مقاربات تكاملية تجمع بين التحليل البنيوي والوظيفي والاجتماعي والرقمي، بالتطورات العصرية الراهنة التي تتسارع بين مدة وأخرى.

ثانياً: الاهتمام بدراسة العلاقة العاطفية بين اللغة والذكاء الاصطناعي، ليس فقط من الناحية التقنية، بل من النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية كذلك، بما أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءاً من إنتاج اللغة وتحليلها، وهذا ما يفرض على الباحثين أن يعيدوا النظر في طبيعة الخطاب المتطورة، بما يناسب الزمن الحالي.

ثالثاً: تشجيع التعاون بين الباحثين في مجالات مختلفة، مثل اللسانيات والعلوم الحاسوبية والعلوم الاجتماعية والسياسية، بما يتيح تطوير مقاربات جديدة أكثر شمولاً لفهم طبيعة اللغة في العصر الرقمي.

مراجع البحث

أولاً: باللغة العربيّة

- الجزيرة. (2025). شات جي بي تي» متهمة بمساعدة وتوجيه مراهق للانتحار. موقع إلكتروني:
[/https://www.aljazeera.net/tech/2025/8/27](https://www.aljazeera.net/tech/2025/8/27)
- الخنادق. (2023). نماذج اللغات الكبيرة: انتشار سريع ومنافسة دولية ناشئة. موقع إلكتروني:
[...https://alkhanadeq.com/post.php?id=4996#:~:text=%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC](https://alkhanadeq.com/post.php?id=4996#:~:text=%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC...)
- الشرق الأوسط، يوميات الشرق. (2026). بعد أشهر من طلب مشورة «شات جي بي تي»... وفاة مراهق بجرعة زائدة من المخدرات. موقع إلكتروني:
<https://aawsat.com/%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%...D8%B4%D8%B1%D9%82/5227057>
- التريكي، محمد عادل. (2025). اللغة والإعلام: صناعة الوعي وتأثير الخطاب. ميدل إيست أونلاين. موقع إلكتروني:
<https://middle-east-online.com/en/node/801854>
- حسانين، محمد حسانين إمام. (2023). الصورة الشعرية الرقمية التفاعلية بين الرابط اللغوي والوسيط البصري. مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، العدد 28 يناير.
- حمداوي، جميل. (2016). الأدب الرقمي بين النظرية والتطبيق (نحو المقاربة الواسائطية). لا دار نشر (نشر شخصي للمؤلف).
- عبوش، نايف. (2021). الرموز التعبيرية لغة تواصل رقمي... وليست لغة حقيقية حية. شبكة الألوكة:
[/https://www.alukah.net/literature_language/0/147232](https://www.alukah.net/literature_language/0/147232)
- قسطاس، مدونة القانون والتكنولوجيا. (لا.ت). ما وراء الكلمات المفتاحية: كيف يفهم الذكاء الاصطناعي اللغة القانونية. موقع إلكتروني:
<https://airesearch.qistas.com/lawandtechnologyblog/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A...7%D8%A1>
- كاستلز، مانويل. (2014). سلطة الاتصال. ترجمة محمد حرفوش. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- مراد، منيب محمد. (2025). اللسانيات الاجتماعية: كيف تشكل اللغة المجتمعات وتعكس هوياتها؟ كيف تفسر اللسانيات الاجتماعية العلاقة المعقدة بين اللغة والطبقات والهويات؟ موقع إلكتروني:
<https://bahethoarabia.com/sociolinguistics>
- المسدي، عبد السلام. (2010). العربية والإعراب. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Akamai. (n.d.). What are AI and NLP? Akamai Glossary. Retrieved April 3, 2026, from <https://www.akamai.com/glossary/what-are-ai-and-nlp>
- Davutoğlu, E. (2026). How frontier AI is becoming a core instrument of state power. The Loop (ECPR). Retrieved April 4, 2026, from <https://theloop.ecpr.eu/how-ai-is-becoming-a-core-instrument-of-state-power>
- Hébert, L. (2011). The functions of language. Signo – Applied Semiotics. Retrieved March 22, 2026, from <https://www.signosemio.com/pages/jakobson/functions-of-language.php>
- Josef, Akjila, & Devi, Suman. (2025). The Evolution of English Language in the Digital Era. International Journal of Social Impact.
- Joseph, J. (2025). The algorithmic self: How AI is reshaping human identity, introspection, and agency. PubMed Central. Retrieved April 3, 2026, from <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC12289686>
- Machajewski, Szymon. (2024). English 2.0: AI-Driven Language Transformation. EDUCAUSE Review – The Voice of the Higher Education Technology Community. Retrieved from <https://er.educause.edu/articles/2024/10/english-20-ai-driven-language-transformation>
- Panjaitan, L. L., & Patria, A. N. (2024). Social Media and Language Evolution: The Impact of Digital Communication on Language Change. International Journal of Linguistics, Literature and Translation, 7(12), 53–57. <https://doi.org/10.32996/ijllt.2024.7.12.8>
- Rahimi, M., & Yaghoobzadeh, Y. (2025). Explanations of deep language models explain language representations in the brain. arXiv preprint arXiv:2502.14671. <https://arxiv.org/abs/2502.14671>
- ScienceDirect Topics. (n.d.). Communication process – an overview. In Social Sciences. Retrieved April 3, 2026, from <https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/communication-process>
- Stryker, Cole, & Holdsworth, Jim. (2026). What is NLP (natural language processing)? Retrieved from <https://www.ibm.com/think/topics/natural-language-processing>

الصورة الفنية الشعرية ما بين الشعر العروضي وقصائد النثر

The Poetic Image between Traditional Metrical Verse and Prose Poetry

د. جوزيف مرسل مقصود⁽¹⁾

Dr. Joseph Marcel Maksoud

الملخص:

لم تكن الصورة الفنية عنصراً بلاغياً أو زخرفياً مع جمالهما فحسب، بل هي البنية التي يتجسّد فيها الخيال، ويتحوّل عبرها النصّ إلى مشهد حيّ نابض بالحركة الدلالية التي نستقرئ فيها بعض المعاني الكامنة، وفي الشعر العروضي التقليديّ، تتجلّى الصورة الفنية في التشبيه والمجاز والرمزية الكلاسيكية، بما يبيّن وحدة النصّ الشعريّ وتماسكه، بينما في قصائد النثر الحديثة قد تتكثّف الصورة في أشكال تتميز بالجرأة أكثر من سابقاتها، وقد تتخطّى حاجز التعبير الفرديّ لتشمل الوجدان الجمعيّ.

وتتطوّر الصورة الفنية في الشعر العربيّ ولا تبقى على حال، واستعراض نماذج متعدّدة لبعض الشعراء يبيّن اهتمام كلّ منهم بجانب ما، يُوظّف الصورة الفنية في خدمته، بما في قلمه الشعريّ من طاقات إبداعية، ولا علاقة لذلك باختلاف العصور، بل في العصر الواحد نلاحظ ذلك الاختلاف، ما بين من يُوظّف الصورة الفنية في أشعاره للمديح في القتال، ومن يُوظّف الصورة الفنية ليُحارب الموت، ومن يُوظّفها ليتمنّى الموت ويُرحّب به، وفي مكان آخر نجد من يستغرق في الصور الفنية للحديث عن مغامرات الحبّ والغزل.

واعتمد البحث المنهج التحليلي في النصوص، باستقراءها بدقّة لاستخراج الصور الفنية منها، وشرحها انطلاقاً من السياق النفسي والاجتماعي الذي يعيشه الشاعر، وكذلك المنهج المقارن، بمقارنة بعض دلالات الصور الفنية ما بين الشعر العروضي وقصائد النثر، لإظهار ما في بناء هذه الصور الفنية من تشابه أو اختلاف، بحسب المقتضى، ما بين هذين النوعين الشعريين، وقد خلص البحث إلى بعض النتائج، من أبرزها أنّ الصورة الفنية هي جوهر الإبداع الشعري والتفاعل الإنسانيّ.

الكلمات المفتاحية: الصورة الفنية، الشعر العربيّ، قصيدة النثر، الخيال الشعريّ.

(1) أستاذ مُحاضر في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالجامعة اللبنانيّة، برتبة أستاذ مُساعد.

.Assistant Professor and University lecturer, Faculty of Arts and Humanities, Lebanese University

Josephmaksoud01@gmail

Abstract:

The poetic image has never been merely a rhetorical or ornamental device, despite the aesthetic value of both; rather, it constitutes the structural framework through which imagination is embodied, transforming the text into a vivid scene pulsating with semantic movement that reveals latent meanings. In traditional metrical poetry, the poetic image manifests itself through simile, metaphor, and classical symbolism, thereby ensuring the unity and coherence of the poetic text. In modern prose poetry, however, the image often intensifies in forms marked by greater boldness than their predecessors, transcending the boundaries of individual expression to embrace collective consciousness.

The poetic image in Arabic poetry evolves continuously and does not remain static. Examining diverse examples from different poets demonstrates how each of them emphasizes a particular dimension, employing the poetic image in service of his creative vision and expressive energy. This variation is not confined to differences between eras; rather, even within the same period, we observe striking contrasts: some poets employ the image to glorify valor in battle, others to resist death, others to welcome it, while yet others immerse themselves in images that narrate adventures of love and desire.

The research adopted two complementary methodologies. First, the textual analytical method, which involved close reading of poetic texts to extract artistic images and interpret them within the psychological and social contexts experienced by the poets. Second, the comparative method, which entailed juxtaposing the meanings and functions of poetic images in metrical poetry and prose poetry, in order to highlight similarities and differences in their construction. The study concluded with several findings, most notably that the poetic image is the essence of poetic creativity and a vital medium of human interaction.

Keywords: Poetic image, Arabic poetry, Prose poem, Poetic imagination.

مقدمة

للتعبير الشعري مكانة مركزية في تاريخ الأدب العربي، بل في تاريخ الأدب الإنساني؛ كونه مرآة صادقة تنقل إلينا ملامح الوجدان الجمعي، وصوت قوي معبر عن الواقع الاجتماعي والسياسي في أي بلد وعصر، وقد ارتبط الشعر بالخيال بعلاقة جمالية وثيقة، فللكلمات دورها في التعبير السلس، أما الخيال فهو الأداة

التي تنطلق بالكلمات الشعرية خارج حدود الواقعية، لتتحول بها التجربة الفردية إلى مشهد إنساني عام.

وبرغم تطور الأشكال الشعرية، من المعلقات الجاهلية إلى القصائد الأموية والعباسية، متابعة حتى العصر الراهن الذي يكاد يطغى عليه الشعر الحديث وقصائد النثر، ظل الشعر العربي محتفظاً بقدرته المرنة الفائقة على التجدد والتكيف مع التحولات الحضارية؛ ليبقى أداة للتعبير عن القلق الوجودي والاحتجاج السياسي والحنين الإنساني، والبحث عن الجمال، وفي هذا السياق، برزت الصورة الفنية بوصفها العنصر الجوهري الذي يمنح النص الشعري قوته الإيحائية، سواء في الشعر العروضي التقليدي أو في قصائد النثر الحديثة.

تعريف الموضوع

يتناول هذا البحث دراسة الصورة الفنية الشعرية، في إطار المقارنة بين الشعر العروضي التقليدي وقصائد النثر الحديثة، بوصفها البنية الأساسية التي تمنح النص الشعري قيمة مضافة من الحيوية والإبداع، ذاك أن الصورة الفنية وسيلة تعبير مميزة، فيها يتجسد الخيال بأقوى معاني الجمال، على اختلاف العصور الأدبية المتنوعة، يبقى الشعر العربي قوياً مؤثراً حين يوظف الشاعر الصورة الفنية باقتدار ليرتقي بالمعاني.

وقد اخترنا نماذج لشعراء يمثلون مراحل مختلفة في تطور الشعر العربي، مثل العصر العباسي ممثلاً بالمتنبي الذي جسّد القوة والرمزية الكونية في صوره الفنية، وابن الرومي الذي عبّر عن الحزن والفقدان في صور حسية وجدانية، ومثل العصر الأموي ممثلاً بعمر بن أبي ربيعة في ابتكاره صوراً قصصية فريدة في المغامرات التي تجمع بين الحب والإحساس بالخطر ثم الضعف والتحول إلى امرأة للفرار.

وقد نظرنا إلى النماذج الحديثة لشعراء قصيدة النثر، واخترنا نماذج منها، على صعوبة الاختيار، لكن بدر شاكر السياب من رواد الحداثة، وقد حول القبر إلى كائن حي يصرخ في وجه السماء، وكلاً من ممدوح عدوان وعمر قزيحه خاطبا بيروت في نكبتها، باختلاف الزمانين ما بينهما، واختلاف الحدثين؛ لذا جاءت الصور الفنية بينهما متباينة تماماً، وعموماً حين تُبنى الصورة الفنية باقتدار تنطلق من الصورة البيانية المحدودة لتكون رمزاً جماعياً، مما يؤكد مقدرة الشعر

العربي على التجدد والتنوع عبر العصور.

أسباب الاختيار

اختيار هذا الموضوع جاء نتيجة بعض الأسباب العلمية والأدبية التي نرجو لها أن تمنحه أهميّة خاصّة، ومنها:

- أولاً: الصورة الفنيّة هي جوهر الإبداع الشعريّ، إذ إنّها تمنح النصّ قيمته الجماليّة والفكريّة، ودراستها تكشف عن البنية العميقة للنصوص الشعريّة وتوضّح آليات اشتغالها.
- ثانياً: النماذج المختارة تمثّل تنوعاً في التجربة الشعريّة، من الغزل والفروسيّة والهجاء في النصوص القديمة، إلى الحزن والاحتجاج السياسي والاجتماعي في النصوص الحديثة، ما يتيح رؤية شاملة لتطور الصورة الفنيّة عبر العصور.
- ثالثاً: ربّما يكون في هذا الموضوع انطلاقة لاستقراء الشعر العربيّ استقراء جديداً، بوصفه نصّاً حيّاً يتفاعل مع الواقع الحياتيّ مباشرة، بما يكشف عن العلاقة الجدليّة بين الفنّ والواقع، وبين الفرد والجماعة.

الإشكاليّات

ترتكز هذه الدراسة على إشكاليّة مركزيّة تتمثّل في السّؤال: كيف تتشكّل الصّورة الفنيّة الشعريّة في الشعر العربيّ، وهل الصّورة الفنيّة الشعريّة هي عينها في الشعر العروضيّ التقليديّ وقصائد النثر الحديثة؟

هذه الإشكاليّة المركزيّة تفتح المجال أمام مجموعة من الإشكاليّات الفرعيّة التي تُسهم في بناء البحث، ومنها:

- ما طبيعة الدّور الذي يؤدّيه الخيال في بناء الصّورة الفنيّة، وكيف يختلف هذا الدّور بين النصوص التقليديّة التي تعتمد التعبير المباشر، والنصوص الحديثة التي تعتمد الرّموز؟
- كيف تتحوّل الصّورة الفنيّة من تجربة فرديّة مرتبطة بالشاعر وظروفه الخاصّة إلى رمز جماعيّ يعكس وجدان الأمّة أو المجتمع؟

- إلى أيّ مدى يُمكن أن نعدّ الصّورة الفنيّة عنصراً متطوراً يتجاوز حدود الشّكل الشعريّ، لتكون أداة لفهم التجربة الإنسانيّة المتنوّعة، المستمرة باستمرار العصور الأدبيّة؟

الفرضيات

- تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات البحثية التي يمكن معالجتها والتأكد من صوابها، خلال تحليل الصورة الفنية في البحث، ومن هذه الفرضيات:
- تركز الصورة الفنية في الشعر العروضي التقليدي على التشبيه والمجاز والرمزية الكلاسيكية، وفي قصائد النثر الحديثة تتكثف في أشكال جديدة تتميز بمزيد من الحرية البلاغية.
 - الصورة الفنية قادرة على نقل التجربة الفردية إلى مستوى جماعي، كما في صور نكبات المدن، مثل نكبة بيروت بعد الاجتياح من العدو مرة، ونكبتها بعد انفجار المرفأ.
 - السياق التاريخي والاجتماعي والنفسي للشاعر، يؤثر مباشرة في طبيعة الصور الفنية التي ينتجها، وهذا ما يفسر اختلاف الصور بين شاعر يعيش تجربة الأسر، وآخر يعيش تجربة الغربة أو الانفجار.

المناهج المتبعة

اعتمد هذا البحث منهجين رئيسين متكاملين:

- المنهج التحليلي النصي: وهو منهج يركز على قراءة النصوص الشعرية قراءة دقيقة، واستخراج الصور الفنية الكامنة فيها، وتحليل بنيتها الداخلية، وقد أفدنا من هذا المنهج في الكشف عن كيفية تشكل الصورة الفنية داخل النص الشعري.
- المنهج المقارن: وهو منهج يركز على الموازنة بين النصوص الشعرية المختلفة، للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في بناء الصورة الفنية بين الشعر العروضي وقصائد النثر. وقد أفدنا من هذا المنهج في إبراز التطور التاريخي للصورة الفنية، من التعبير الفردي إلى الرمز الجماعي.

المبحث الأول: الصورة الفنية البيانية في الشعر العروضي التقليدي

مما لا شك فيه أن الخيال مكون من مكونات التعبير الأدبي في اللغة العربية، والشعر نوع من أنواع التعبير الأدبي، بل هو من أرقى هذه الأنواع، وقد تحدث الشاعر الإنكليزي كولردج عن الخيال، مشبهاً إياه بالقوة التي تنقل صورة واحدة أو إحساس واحد من القدرة المحدودة له، إلى السيطرة والهيمنة على صور عدّة، أو أحاسيس عدّة، في القصيدة، محققاً الوحدة بينها (العشماوي، 1996)، ويبدو أن هذا التعريف يركز على أن الخيال عنصر

محوري لا غنى عنه في التعبير الأدبي، ثم إنه يصنّف الشعر في مرتبة عليا بين أشكال التعبير الأدبي، بحسبانه الأرقى والأكثر قدرة على تجسيد الخيال الذي له المهمة المحورية في تحقيق الوحدة الفنية داخل القصيدة، فالصور المتعددة يجب ألا تعاني التفكك والاضطراب، بل لا بد لها من أن تتآلف لتشكل بناءً متماسكاً يرتكز على قوة الخيال بما فيه من جمال الإبداع.

وانطلاقاً من هذا الخيال، لم تعد الأساليب التعبيرية في الشعر هي الصور البيانية فحسب، بل هي عملية تضافر واسعة تشمل الحواس بما تراه وتلمسه من الماديات، وتشمل العواطف بما تحس به وتشعر من مختلف الألوان والأشكال (العشماوي، 1996)، ويمكن لنا أن نعرّف هذا الخيال بأنه الشكل الفني الذي يرتسم داخل صورة شعرية معبرة، يوظف فيها الشاعر ما أمكن من الأساليب التعبيرية، البيانية والبديعة، والخيال والعواطف.

نستشهد هنا ببعض النماذج من العصر العباسي، نبدأ بها ببعض أبيات المتنبي (البرقوقي، 2014، ص 908).

وَمَنْ لَمْ يَعِشْ الدُّنْيَا قَدِيمًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْوِصَالِ
نَصِيْبُكَ فِي حَيَاتِكَ مِنْ حَبِيبٍ نَصِيْبُكَ فِي مَنَامِكَ مِنْ خِيَالِ
رَمَانِي الدَّهْرُ بِالْأَرْزَاءِ حَتَّى فُؤَادِي مِنْ غِشَاءٍ مِنْ نِبَالِ
فَصِرْتُ إِذَا أَصَابَتْني سِهَامٌ تَكْسَرَتِ النُّصَالُ عَلَى النُّصَالِ

في هذه الأبيات صورة فنية شعرية مميّزة زادت في العمق العاطفي الوجداني اليأس في هذا التعبير، فالمتنبي جاء بصورة فنية تبدأ بتقرير حقيقة موضوعية (التمسك بالدنيا)، لكن بأسلوب يقترب من الخيال نسبياً، فمحبة الإنسان الحياة صارت (عشقاً)، بل هي عشق أبدي مستمر منذ بداية الإنسان، ولكن نصيبه الوهم، فما من نتيجة تذكر لهذا العشق، لذا لا بد من المقارنة بين نصيب الإنسان من الحب في الحياة ونصيبه من الخيال في المنام، فالحب في الدنيا أشبه بالوهم أو الحلم الذي لا سبيل إلى تحقيقه، إذ يظل بعيد المنال مثل صورة الحبيب في المنام، هذه الصورة الفنية يجمع فيها المتنبي التشبيه والمجاز في صورة فنية تبين مأساة العاشق الذي لا ينال من محبوبه سوى الوهم. ومع ذلك يبقى متمسكاً بهذا الوهم مع علمه بأنه بعيد المنال شبه مستحيل التحقيق.

ومن هنا ينتقل الشاعر إلى تصوير معاناته مع قسوة الدهر، مستخدماً صورة حربية قوية يؤكد فيها أن قلبه هدف دائم للسهم، ولكن قلبه مثلهما، هي جارحة وهو جريح، فكلاهما كسب الصلابة، هي من الأذى الذي تتسبب به للأجساد، وهو من الأذى الذي وقع فيه مراراً بسبب التجربة العاطفية الفاشلة، ما يعطي الخيال مشهداً بصرياً حياً يؤكد شدة

المعانة ويجعل القارئ يتخيل قسوة الضربات المتلاحقة.

ومما أبدع فيه المتنبي في صوره الشعرية المميّزة قوله (ص 911، 912)

أَعْلَى الْمَمَالِكِ مَا يُبْنَى عَلَى الْأَسَلِ وَالطَّعْنُ عِنْدَ مُحِبِّينَهُنَّ كَالْقَبْلِ
وَمَا تَقَرُّ سُيُوفٌ فِي مَمَالِكِهَا حَتَّى تُقْلَقَ دَهْرًا قَبْلَ فِي الْقَلْلِ
مِثْلُ الْأَمِيرِ بَغَى أَمْرًا فَقَرَّبَهُ طَوْلُ الرِّمَاحِ وَأَيْدِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ
وَعَزَمَتْ بَعَثُهَا هِمَّةً زُحْلُ مِنْ تَحْتِهَا بِمَكَانِ التُّرْبِ مِنْ زُحْلِ

في هذه الأبيات يُبدع المتنبي في صياغة صور شعرية مميّزة، تجمع القوة الحربية بالرمزية في إطار من الوجدانية العاطفية؛ لِيحوّل المعاني السياسية العامة إلى مشاهد فنيّة تنبض بمعاني الحياة، فتلك الممالك العظيمة لا تُبني إلّا على الرّماح، وإذا المجد والقتال صنوان، ولا عزة من دون سفك الدّماء، والأبطال يعشقون الرّدى في الحرب، مثلما يعشقون النّساء في السّلام، فالطّعن وقت الوغى من أيدي الرّجال مثل القبل منهم للنّساء وقت الرّاحة، صورة فنيّة جريئة من المتنبي يحوّل فيها العنف إلى أمر لذيذ، والحرب الدّمويّة باتت مشاعر حبّ راقية، ويا لها من صورة فنيّة عمادها المفارقة والتّناقضات المتعارضة.

ويبني المتنبي صوره الفنيّة ببراعة، فالسّيوف قلقة مضطربة، لا يتحقّق لها الهدوء إلّا بعد أن تُزلزل أركان الزّمان، فكأنّ الحرب قوّة كونيّة مستمرة إلى الأبد، ويمكن لها أن تعصف بمسار الأحداث الزّمانية العامّة وتزعزع هدوء الدّهر، ثمّ تنتقل الصّورة الفنيّة من المتنبي إلى مشهد الأمير الذي يطلب الأمر الصّعب، فإذا به يصبح سهلاً بفضل الرّماح الطّويلة، والخيّل والإبل تمدّ أيديها لتحقيق طلبه! وإنّ بأدوات الحرب وسيلة لتحقيق المطالب، كأنّها جسور تُقرب بعيد التّحقّق ليكون صورة هيّنة يتقبّلها الذّهن ويتوقّع حدوثها فعلاً.

وبعد ذلك، يرفع المتنبي الهمة إلى مستوى كونيّ، فيشبه العزيمة بهمة زحل، الكوكب العظيم، ويجعلها قوّة سماويّة تهبط من علياء الفلك إلى أرض المعركة، في صورة فنيّة تجمع الأسطورة بالفلك بالواقع الحربيّ معاً في مزيج واحد عجيب، تنطلق من قلبه عزيمة في أنحاء الكون وقد باتت طاقة لا يمكن قهرها، وإنّ بالصّور الفنيّة في أبيات المتنبي تتكامل لتجعل من الحرب عشقاً، ومن السّيوف قبلاً، ومن العزيمة قوّة كونيّة، في بناء شعريّ يزواج بين المجاز الحسيّ والرمز الكونيّ، ويمنح النّص طابعاً أسطوريّاً يليق بعظمة المتنبي.

أمّا الصّورة الفنيّة في قصائد ابن الرّوميّ فقد شكّلت انعكاساً لمראה في أعماق الوجدان، تتكسر فيها الأحاسيس، فهو لا ينطلق بها ليحكي عن مغامراته المرحّة مثل امرئ القيس، أو ليمدح الآخرين طمعاً في المال مثل المتنبي، أو ليُجدّد في مغامرات الحبّ والهوى مثل

عمر بن أبي ربيعة، بل هو فنان تخرج كلماته صادقة من القلب؛ لما عاناه من مشاعر الموت المؤلمة للغاية، فنرى في صوره الفنية الكثير من المحسنات البديعية، والكثير كذلك من الصور البيانية، ومن المؤكد أنه قد قدم تجديداً قوياً في بناء الصورة بناءً فنياً في تشبيهات جديدة جدت في الصورة لغتها وشكلها في آن واحد (البطل، 1981).

ومصطلح الموت عند ابن الرومي كان حاضراً بقوة في حياته، سلبه كل من يحب، ما أورثه شعوراً دائماً بالحزن والبكاء، حتى وهو ينظم قصيدة مدح لصاعد بن مخلد، يبدأ بالحزن والتحسر (2003، ج2، ص 584، 585):

أَبَيْنَ ضُلُوعِي جَمْرَةً تَتَوَقَّدُ عَلَى مَا مَضَى أُمَّ حَسْرَةٍ تَتَجَدَّدُ
خَلِيلِي مَا بَعْدَ الشَّبَابِ رَزِيَّةٌ يُجَمُّ لَهَا مَاءُ الشُّوْنِ وَيُعْتَدُ
فَلَا تَلْحِيَا إِنْ فَاضَ دَمْعٌ لِفَقْدِهِ فَقَلَّ لَهُ بَحْرٌ مِنَ الدَّمْعِ يُنْمَدُ
وَلَا تَعْجَبَا لِلْجِلْدِ يَبْكِي فَرُبَّمَا تَفْطَرُ عَنْ عَيْنٍ مِنَ الْمَاءِ جَلْمَدُ
وَفَقْدُ الشَّبَابِ الْمَوْتَ يُوْجِدُ طَعْمُهُ صُرَاحًا وَطَعْمُ الْمَوْتِ بِالْمَوْتِ يُفْقَدُ

في هذه الأبيات يظهر ابن الرومي قدرة فنية عالية على تحويل تجربته النفسية إلى صور شعرية نابضة بالحياة، موظفاً الموت وما يتصل به من الإحساس بقسوة الرزايا، مادةً محوريةً في بناء المعاني، وإذ به يبدأ بصورة الجمرة المتقدة بين الضلوع، معبراً بذلك عن الألم الداخلي الذي لا ينتهي، مضيفاً إليها الحسرة المتجددة دائماً؛ ليجعل من الحزن نارا متواصلة لا تكاد تنطفئ، وهذه الصورة تجمع الحسي بالمعنوي، تنتقل بالمعاناة النفسية من المصطلح الجاف المجرد إلى المشهد الملموس الذي يمكن أن يتخيله، وتتوالى الصور الفنية في التعبير عن فقدان، وما هو إلا رزية عظيمة تستحق أن يُذرف لها ماء العين، وتُحوّل الصورة الفنية الماء إلى دموع تجري مثل نهر يتدفق بلا انقطاع، والفقد حدث دائم لذا لا بدّ معه من البكاء الدائم.

ويواصل ابن الرومي بناء صوره حين يربط بين الجلد والبكاء، فيقول إن الصخر قد يتفطر فيخرج منه الماء، في صورة فنية بديعة للدموع تصفها بأنها قوة قادرة على اختراق أقسى الأشياء وأشدّها قوة، هذه الصورة الفنية تُبرز المفارقة بين الصلابة والانكسار، وبعدها صورة فنية أخرى لكنها مركبة ببراعة تعبيرية شعرية مميزة، يُشبه ابن الرومي فيها فقد الشباب بالموت الصريح، ويجعل من الموت عينه شيئاً يتضاعف بفقدان الشباب، كأن الحياة بلا شباب موت آخر، وإذ بالصورة الفنية تتجلى في عبقريتها وروعيتها في قدرتها على تكثيف المعاني، إذ لا يكتفي الشاعر بالتصريح بالحزن، بل يجسده في صور حسية: جمرة، دموع، صخر يتقطر، موت يتضاعف. هذه الصور تجعل من التجربة الفردية تجربة إنسانية

عامّة، وتمنح النّص قوّة إيحائيّة تجعل القارئ يعيش الحزن كما لو كان يراه أمامه.

وفي معرض الهجاء تحضر صورة الفناء، مثلما حضرت في معرض المديح، إذ يقول ابن الرّوميّ (ص 603، 604):

رَدَدْتَ عَلَيَّ مَدْحِي بَعْدَ مَطْلٍ وَقَدْ دَسَّسْتَ مَلْبَسَهُ الْجَدِيدَا
وَقُلْتَ اَمْدُحْ بِهِ مَنْ شِئْتَ غَيْرِي وَمَنْ ذَا يَقْبَلُ الْمَدْحَ الرَّدِيدَا
وَلَا سِيَمًا وَقَدْ أَعْمَقْتَ فِيهِ مَخَازِيكَ اللّوَاتِي لَنْ تَبِيدَا
وَمَا لِلْحَيِّ فِي أَكْفَانٍ مَوْتٍ لِبُوسٍ بَعْدَمَا امْتَلَأَتْ صَدِيدَا

في هذه الأبيات من هجاء ابن الرّوميّ، تتجلّى الصّورة الفنّيّة في أقصى درجات القسوة والسّخرية، إذ يُوظّف الشّاعر رمزيّة الفناء والموت؛ ليجعل منها أداة حادّة للنّيل من خصمه، فيبدأ بتصوير المدح الَّذي أُعيد إليه بَعْدَ مُماطلة كأنّه ثوب جديد دَسَّسه الممدوح، فإذا هو قد وجّه إلى هذا الرّجل مديحًا فسكت عنه مدّة من الزّمان كأنّه لا يُعجبه أن يكون إنسانًا له قيمته؛ وإذ به يتصرّف بخلاف ذلك، ويملأ حياته بالأُمور السيّئة، ويستغلّ ابن الرّوميّ ذلك، فيحوّل قيمة المدح إلى شيء فاقد الطهارة، وهذه صورة فنّيّة ترتكز على المفارقة بين النّقاء المُفترض للمديح والدّنس الَّذي ألحقه به الممدوح، ثمّ يُضيف صورة أخرى فنّيّة بتشبيهه المدح المكرّر بالرّديد الَّذي لا يقبله أحد، فيجعل من الكلام عينه شيئًا فاقد القيمة، كأنّه سلعة مستهلكة لا يرغب فيها أحد.

ويتصاعد البناء الفنّيّ في صُور ابن الرّوميّ، إذ إنّه يربط المدح بالمخازي التي لنّ تبديد، فيجعل من القصيدة مرآة تكشف عن العيوب الدّائمة، كأنّما هي وصمة لا تزول، ثمّ تأتي الصّورة الفنّيّة الأشدّ وَقَعًا حين يقول: «وما للحيّ في أكفان موت لبوس بعدما امتلأت صديدًا»، فالممدوح هذا إنسان حيّ، لكنّه يرتدي الأكفان، ومع ذلك يظلّ نجسًا، فأكفان الموت في العادة بيضاء طاهرة، لكنّها لهذا الرّجل ليست بيضاء طاهرة، بل هي ملطّخة بالصّديد، وهذه الصّورة تجمع الرّمز الحسيّ بالرّمز المعنويّ، مُحَوِّلة حياة الممدوح إلى موت مُتحرّك، ومن جسده مصدر فساد، في مشهد بصريّ شديد القسوة. وهنا تتّضح براعة ابن الرّوميّ في استخدام الصّورة الفنّيّة لتكثيف معنى الهجاء، إذ لا يكتفي بالتّصريح بالدّم، بل يُجسّده في صور حسّيّة مرعبة، تجعل القارئ يرى الممدوح في هيئة مُشوّهة، محاطًا بالدّنس والفناء، كأنّ الهجاء عينه يتحوّل إلى لوحة من الموت والفساد.

والصّور الفنّيّة عند عمر بن أبي ربيعة فيها تجديد مميّز، في حكاية جديدة من حكايا الحُبّ والغزل، حكاية لم يُسبق فيها من قبل في تاريخ الشّعر العربيّ (عبد الحميد، 1952)، وممّا يقوله (ابن أبي ربيعة، 1996، ص 127):

فَقَامَتْ كَنِيْبًا لَيْسَ فِي وَجْهِهَا دَمٌ مِنْ الْحُزَنِ تُذْري عَبْرَةً تَتَحَدَّرُ
فَقَامَتْ إِلَيْهَا حُرَّتَانِ عَلَيْهِمَا كِسَاءَانِ مِنْ خَزٍّ دِمَقْسُ وَأَخْضَرُ
فَقَالَتْ لِأُخْتَيْهَا أَعَيْنَا عَلَى فَتًى أَتَى زَائِرًا وَالْأَمْرُ لِلْأَمْرِ يُقَدَّرُ
فَأَقْبَلَتَا فَارْتَاعَتَا ثُمَّ قَالَتَا أَقْلِي عَلَيْكَ الْهَمُّ فَالْخَطْبُ أَيْسَرُ
فَقَالَتْ لَهَا الصَّغْرَى سَأُعْطِيهِ مِطْرَفِي وَدَرْعِي وَهَذَا الْبُرْدُ إِنْ كَانَ يَحْذُرُ
يَقُومُ فَيَمْشِي بَيْنَنَا مُتَنَكِّرًا فَلَا سِرْنَا يَفْشُو وَلَا هُوَ يَظْهَرُ
فَكَانَ مَجْتَنِي دُونِ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٍ

تتجلى الصّورة الفنّيّة في هذه الأبيات في أبهى صورها، مقدّمة لنا مشهداً قصصياً متكاملًا يكاد يشبه المسرح الشعريّ، فيه وصف دقيق للأشخاص، صورة نابضة بالحركة والحوار، حتّى لو لم يكن منطقيّاً، لكنّ القارئ يكاد يرى تفاصيل الحكاية كأنّها تحدث أمامه فعلاً! وعمر بن أبي ربيعة يبدأ بوصف المرأة التي قامت حزينّة، وجهها شاحب لا دم فيه، والدّموع تنحدر من عينيها، بعد أن كانت في جلسة جميلة مع المحبوب، لكن طال السّمر وزاد السّهر، واقترب الفجر مُعلنًا نهوض الرّجال، ويا لها من فضيحة مُدوّية في الانتظار.

لذا كان لا بُدّ للصّورة الفنّيّة من تصوير الحزن في مشهد ملموس، في هيئة بصريّة واضحة، حتّى نكاد نتساءل عن القادم من الحوادث، وعن المواجهة المرتقبة بين الرّجال، المحبّ المتسلّل والغياري على الأعراض، وإنّ بعنصرين جديدين يدخلان المشهد بغتة، في صورة فنّيّة تُعيد تلوين الحركة بحياة جديدة، إنّهما فتاتان في آخر الليل، وقد نهضتا من نومهما مرتاعتين، لكن مع ذلك عليهما أحلى اللباس، ومَن التي ترتدي الخزّ الدّمقس والأخضر في نومها، إلّا في صورة فنّيّة مذهلة الحركة مدهشة التفصيل، تجمع الألوان باللمس؟

وتتواصل الصّور الفنّيّة تباعاً، فتعرض الأخت الصغرى أن تمنح الفتى ملابس النّساء المتعدّدة، مطرفها ودرعها وبردها معاً؛ ليختفي بينهما وأخواتها متنكّراً، فلا يُكشف سرّه ولا يظهر أمره، في صورة مبتكرة تجمع بين الحيلة والرّمزيّة، حين بات اللباس وسيلة ستر وحماية، كأنّ الحبّ عينه يحتاج إلى أقنعة ليبقى مستوراً، ثمّ تأتي الصّورة الأخيرة التي تجعل من وجود الفتى بين ثلاث شخوص كاعبات ومعصر مجنّاً يقيه من الخوف، في مشهد يجمع بين الرّغبة والوقاية، ويحوّل اللقاء العاطفيّ إلى لوحة جماعيّة فيها تواطؤ وحيلة وستر. هذه الصّور المتتابعة تُكوّن لوحة سرديّة متكاملة، فيها وصف الحزن وصفاً دقيقاً، وفيها حركة الأشخاص السّعداء بوجودهم معاً، على خوفهم أن يُفتضح أمرهم، وفيها

حوار يكشف عن الموقف، وحيلة دراميّة تُضفي عنصر المفاجأة، لتجعل النصّ أقرب إلى مشهد قصصي حيّ.

وبعدُ، ما يميّز هذه الصّور عند عمر بن أبي ربيعة أنّها لا تكتفي بالوصف التقليديّ للجمال أو الشّوق، بل تدخل في تفاصيل دقيقة للحكاية، وتحوّل الغزل إلى مشهد اجتماعيّ فيه شخصيّات متعدّدة، وحوادث مُتسلسلة، وحوار يُحرّك الموقف. هذا التّجديد الفنّي يجعل الصّورة الشعريّة عنده مختلفة عن سابقه، إذ لم يكتفِ بالتّصوير الفرديّ للحبيب أو المحبوب، بل ابتكر صوراً جماعيّة فيها حركة وسرد، الأمر الذي يُضفي على شعره طابعاً قصصيّاً فريداً في تاريخ الشعر العربيّ، وبهذه الطّريقة تُصبح الصّورة الفنّيّة عنده وسيلة لتجسيد الحبّ في شكل حكاية، تجمع بين العاطفة والخيال، وتمنح النصّ قوّة إيحائيّة تجعل القارئ يعيش التجربة بكلّ تفاصيلها.

وبذكرنا الصّور الفنّيّة في الشعر العربيّ، لا بُدّ من تقديم نموذج من نماذج شاعر الفروسيّة والحزن، شاعر القوّة والرّقة، أبي فراس الحمدانيّ، ممّا يقوله (2020، ص 10):

تَنَامُ فَتَاةُ الْحَيِّ عَنِّي خَلِيَّةٌ وَقَدْ كَثُرَتْ حَوْلِي الْبَوَاكِي السَّوَاهِرُ
وَتُسْعِدُنِي غُبْرُ الْبَوَادِي لِأَجْلِهَا وَإِنْ رَغِمَتْ بَيْنَ الْبُيُوتِ الْحَوَاضِرُ
وَمَا هِيَ إِلَّا نَظْرَةٌ مَا احْتَسَبْتُهَا بِعُربٍ أَضَارَتْني إِلَيْهَا الْمَصَايِرُ
كَلِفْتُ بِهَا وَالرَّكْبُ وَالْحَيُّ كُلُّهُ حَيَارَى إِلَى وَجْهِهِ بِهِ الْحُسْنِ حَائِرُ
وَمَا ظَلَلْتُ عَنْ رَائِقِ الْحُسْنِ إِنَّمَا نَمَمَنْ عَلَى مَا تَحْتَهُنَّ الْمَعَاجِرُ
فَيَا نَفْسُ مَا لَاقَيْتِ مِنْ لَاعِجِ الْهَوَى وَيَا قَلْبُ مَا جَرَّتْ عَلَيْكَ النَّوَاطِرُ

كلمات وعبارات، فيها تتجلّى الصّورة الفنّيّة في مزيج مذهش من الفروسيّة والحزن، يُقدّم أبو فراس الحمدانيّ مشهداً عاطفيّاً متشابكاً بين حضور المرأة وغيابها، وبين دموعه هو وصحّوها هي. يبدأ بصورة فنّيّة تُصوّر فتاة الحيّ إذ تنام مطمئنّة، بينما هو محاط بالبواكي السّواهر، في مفارقة بصريّة قويّة تجعل من سكونها مقابل اضطرابه لوحة متناقضة تعكس عمق المعاناة، وهذه تكشف عن وحدة شعوريّة يعيشها الشّاعر في انعزال مشاعره عن الآخرين، وإذ به يحاول الخروج من حالة العزلة الحزينة في صورة فنّيّة تكاد تُقنعنا بأنّ البوادي تُسعد الشّاعر فقط من أجل هذه المحبوبة، برغم أنف الحواضر!

هذه الصّورة الفنّيّة حوّلت المكان إلى عنصر فنّيّ له حضوره المشارك في التجربة العاطفيّة، كأنّ الطّبيعة تتواطأ مع مشاعره في مقابل المجتمع الذي يرفضها، هذه الصّورة تكشف عن قدرة الشّاعر على تحويل المكان إلى رمز نفسيّ، حيث تصبح البادية فضاءً

للحرية والعاطفة معاً، مقابل الحواضر التي تمثل ثنائيات من القيود والرفض الاجتماعي، في صورة فنية متقابلة متوازنة تماماً، تنقل إلينا صراعاً داخلياً بين الرغبة والواقع.

وتتواصل الصور الفنية حين يصف الشاعر نظرة واحدة لم يحتسبها، نظرة أضرت به حتى صارت مصائر العرب سبباً في تعلقه بها، فيجعل من النظرة قوة قدرية تُغيّر المصائر، وهذه صورة فنية مبتكرة ترفع الحب من مستوى العاطفة الفردية إلى مستوى الحدث الكوني، هذه المبالغة الفنية تكشف عن عمق تأثير تلك النظرة، فهي ليست مجرد لحظة عابرة، بل هي حدث يُغيّر مسار الحياة ويقلب الكيان، ثم يصف الشاعر الركب والحي كلّه بأنهم أمام وجهها حائرون، وفي النظر إلى جمال وجهها مرتبكون، وهذه صورة فنية تُضخم أثر الحُسن وتجعل منه طاقة جماعية.

وفي ما سبق، يبرز دور الصورة الفنية في تحويل الجمال الفردي إلى قوة اجتماعية، فوجه المرأة سبب في اضطراب الجماعة كلها، ولحُسنها يملك سلطة تتجاوز حدود الفرد، وهنا يطرح الشاعر صورة فنية حسية جريئة، إذ يجعل من الثياب مجرد غطاء يكشف أكثر مما يخفي، تُبرز جمال الجسد بدلاً من أن تُخفيه، هذه الصورة تكشف عن جرأة غير معهودة عند أبي فراس في الغزل، فقد اقترب من تصوير الجسد بطريقة إيحائية، تجمع بين الحياء والجرأة في مزيج عجيب، ثم يقدم صورة فنية ختامية تجمع بين الحوار الداخلي والاعتراف بالجرح، لتجعل من التجربة العاطفية مأساة شخصية مكتملة، هذا الختام يعكس وحدة التجربة، حين يواجه الشاعر ذاته ويعترف بضعفه الحتمي أمام الحب، في صورة فنية وجدانية صادقة.

هذه الصور الفنية المتتابعة تُكوّن لوحة شعرية فيها تناقض بين النوم والسهو، بين الطبيعة والمجتمع، بين النظرة العابرة والمصير المحتوم، بين الحُسن الظاهر والستر الكاشف، بين القلب والهوى. وهكذا ينجح أبو فراس في أن يجعل من الغزل تجربة إنسانية عميقة تتجاوز الوصف السطحي للجمال المعتاد، إلى تصوير مأساة العاشق الذي يعيش بين القوة والرقّة، بين الفروسيّة والحزن، في صور شعرية فنية مُتجددة ومؤثرة، صُوّر تخلق في الوصف مشهداً حياً يتداخل فيه البصريّ والنفسيّ والاجتماعي، الأمر الذي يمنح النصّ طابعاً درامياً مُتكاملاً.

وربما كانت هذه المشاعر الوجدانية الهادئة لأبي فراس الحمّداني، من قبل وقوعه في تجربة الأسر الشهيرة المريعة، حيث مرّت عليه سنوات مريّة تمتلئ بالآلام والعذاب، يتحمّل فيها «الأشغال الشاقة والقيود، وارتداء الثياب الصوفية الخشنة ومهانة الأعداء» (مارون، 2019، ص 16)، غير أن ذلك كلّه لم يمنعه من ذكر المحبوبة وبعض صفاتها في صور فنية نابضة بالحركة (2010، ص 91):

مُعَلَّلَتِي بِالْوَعْدِ وَالْمَوْتِ دُونَهُ إِذَا مِتُّ ظَمَانًا فَلَا نَزَلَ الْقَطْرُ
 بَدَوْتُ وَأَهْلِي حَاضِرُونَ لِأَنْنِي أَرَى أَنَّ دَارًا لَسْتُ مِنْ أَهْلِهَا قَفْرُ
 وَحَارَبْتُ قَوْمِي فِي هَوَاكِ وَإِنَّهُمْ وَإِيَّايَ لَوْلَا حُبُّكَ الْمَاءُ وَالْخَمْرُ
 وَفَيْتُ وَفِي بَعْضِ الْوَفَاءِ مَذَلَّةً لِأَنَسَةٍ فِي الْحَيِّ شَيْمُتْهَا الْغَدْرُ
 وَقَوْرُ وَرَيْعَانُ الصَّبَا يَسْتَفْرِضُهَا فَتَأْرَنُ أَحْيَانًا كَمَا يَأْرَنُ الْمُهْرُ
 تُسَائِلُنِي مَنْ أَنْتَ، وَهِيَ عَلِيْمَةٌ وَهَلْ بِفَتَى مِثْلِي عَلَى حَالِهِ نُكْرُ
 فَقُلْتُ كَمَا شَاءَتْ وَشَاءَ لَهَا الْهُوَى قَتَيْكَ قَالَتْ أَيُّهُمْ فَهُمْ كَثُرُ

تبدو في كلمات أبي فراس الحمداني هنا همسات فنيّة تنطلق من صميم عاطفته الصادقة وتجربته القاسية في صُورٍ شعريّة نابضة بالحوار والحركة الوجدانيّة، لا ينسى أبو فراس الحمداني قلبه حتّى وهو في ظروف الأسر القاسية، بادئًا أولًا بصورة المحبوبة التي تعلّله بالوعد، فيُصدّقها ويُصبر قلبه في انتظار الوفاء، لكنّه يواجه الأسر فيكاد يرى الموت ولما يتحقّق الوعد! فيعطش الشّاعر، لا بإحساس الجسد في الحاجة إلى الماء، بل بإحساس القلب المعذب الحزين، وبما أنّه حزين فيجب أن يكون الجميع كذلك، مثله هُم في حالة ظمأ إلى تحقّق الوعد بقاء المحبوبة.

وعلى ما يبدو، إنّها صورة فنيّة قويّة تجمع بين الطّبيعة والوجدان لتجسيد مأساة العاشق، العاشق الذي لن يجد لنفسه بديلاً من محبوبته وقد وقع في الأسر، فبات العشق الواحد عشقين، عشق المحبوبة الغادرة وعشق الحرّيّة في الأيام الغابرة. هذه الصّور الفنيّة لا تقتصر على التّعبير عن الحرمان، بل تكشف كذلك عن شعور بالخذلان، حين يُصبح الوعد سراباً والموت حاجزاً لا يمكن تجاوزه، ثمّ يُقدّم أبو فراس الحمداني صورة فنيّة أخرى حين يصف نفسه بدويّاً بين أهله الحاضرين، فهو غريب عنهم سواء أكان بينهم أم كان في الأسر، ذاك أنّ الدّار التي لا تكون فيها المحبوبة دار جدباء ليس فيها مظاهر الحياة، أمّا وجودها فهو معيار الامتلاء والخصب، وغيابها هو معيار الخراب والفرغ، هذه الصّورة تُبرز كيف أنّ الحُبّ عند أبي فراس ليس مجرد علاقة شخصيّة، بل هو معيار وجوديّ يقيس به قيمة الحياة نفسها، ويحوّل المكان إلى انعكاس لمشاعره الدّاخليّة، فيغدو الحيّ بأكمله عامراً بوجودها وقفراً بغيابها.

هذا، ويواصل أبو فراس الحمداني رَسَمَ صُورٍ فنيّة عميقة من الوجدان حزينه في الكيان، حين يقول إنّهُ حارب قومه في سبيل هوى هذه المحبوبة، وأنّهم لولا حُبّه إيّاها لكانوا الماء والخمر بالنّسبة إليه، لكنّ حُبّه إيّاها كان قوّة تفصل بينه

وجماعته، وتحوّل العاطفة إلى سلاح يُغيّر الولاءات، هذه الصورة الفنيّة أوضحت كيف يُمكن للحُب أن يتجاوز حدود الإنسان الفردية المحدودة ليُصبح قضية وجوديّة، قد تضع الإنسان في مواجهة مع قومه، وتُشرّده عن أهله، فالحُب سبب من أسباب انقلاب موازين العلاقات، وهذه الصورة الفنيّة تكشف عن البُعد الدرامي للصورة، إذ يتحوّل الحُب إلى معركة داخلية وخارجية، بين الانتماء إلى الجماعة والانتماء إلى المحبوبة، ووفائه لها، على الرّغم من أن هذا الوفاء عنوان المذلة، فالوفاء قيمة مُتناقضة، إذ هو فضيلة، لكنّه يتحوّل إلى ضعف أمام امرأة غادرة، وهذه صورة فنيّة تعكس مأساة العاشق الذي يظلّ وفياً برغم الخيانة.

هذه المفارقة بين الوفاء والغدر تكشف عن عمق التناقض النّفسي الذي يعيشه أبو فراس الحُمّدانيّ، وهو يُعاني أسْر السّجن القاسي، لكنّه كذلك يعاني أسْر العاطفة الأشدّ قسوة والحُب الذي يفرض نفسه عليه على الرّغم من إدراكه خيبة الأمل الحادة، وفي البيت الذي يُصوّر فيه وقارها الذي يستفزّه ريعان الصّبا، يُشبّها بالمُهر الذي يكون هادئاً لكنّه يأرن فجأة، في صورة حسّية حركيّة تجمع بين الوقار والاندفاع، بين الثّبات والاضطراب، صورة فنيّة تصف المحبوبة بأنّها كائن حيّ مُتناقض يجمع بين الرّزانة والطّيش، هذه الصورة تُضيف عنصر الحركة إلى النّص، بما يعكس طبيعة الحُب المتقلّبة التي تجمع بين السّكون والاضطراب.

ويختتم أبو فراس هذه اللوحة الفنيّة بصورة الحوار بينهما، فهي تسائله وهي تعلم حاله، فيردّ عليها بالردّ الذي لا تحتاج إلى معرفته فعليّاً، لكنّ رُبّما تسألُه من باب الشّماتة، على الأقلّ من باب اللامبالاة، ويكاد يُؤكّد هذا حين يردّ بأنّه قتلها، تسألُه أيّهم؟ كأنّها لا تعلم من هو! بل كأنّ الغدر في طبيعتها ثابت لا يتبدّل، وها هي تعترف بأنّ قتلها كثير، وهذه الصّور الفنيّة المتتابعة تُكوّن لوحة شعريّة متكاملة، فيها الطّبيعة والجذب، الوفاء والغدر، الوقار والطّيش، الموت والحياة؛ لتجعل من تجربة أبي فراس العاطفيّة مأساة إنسانيّة عميقة، وتكشف عن قدرته على المزج بين القوّة والرّقّة، بين الفروسيّة والوجد، في صور شعريّة نابضة بالحركة والإيحاء.

وتالياً، تكمن قوّة هذه الصّور الفنيّة في أنّها لا تكتفي بالوصف، بل تخلق مشهداً حيّاً يتداخل فيه البصريّ والنّفسي والاجتماعي، الأمر الذي يمنح النّص طابعاً درامياً مُتكاملاً، كما أنّ هذه الصّور تكشف عن شخصيّة أبي فراس التي تجمع بين الفارس المحارب والعاشق المرهف، ليصبح شعره مرآة لتناقضاته الداخليّة، ومجالاً فنياً يُعبّر عن صراع الإنسان بين القوّة والضعف، بين المجد والحُب، في بناء شعريّ يظلّ مؤثراً ومبتكراً.

المبحث الثاني: الصورة الفنية البيانية في الشعر الحديث والمعاصر

لم تكن الصُّورُ الفنِّية وليدة البيئة العربيَّة فحسب، مُتأثِّرة بها وكفى، فمن المعروف أنَّ قصائد النثر جاءت تقليدًا لنمط غربيٍّ من النظم الشعريِّ، وفيها رموز قد تكون رائعة، وربما لا تكون كذلك، لكن يبقى الشعراء أبناء بيئتهم ومجتمعهم ووطنهم، ومن نماذج الصُّور الفنِّية الرَّاقية في أشعارهم، الأبيات التالية للشاعر ممدوح عدوان بعد اجتياح العدو بيروت (1992، ص 58):

هِيَ وَرَقَةٌ مِنْ تُوتْ
كَانَ اسْمُهَا بَيْرُوتْ
سَقَطَتْ فَمَا عَرَّتْ سِوَى التَّابُوتْ
مَا غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ
وَقَصِيدَتِي لَمْ تَكْتَمَلِ
مَا زَالَ يَنْقُصُنِي شَهِيدٌ
مَا زَالَ نِصْفُ الْقَوْلِ مُحْتَقِبًا
وَيَحْرِقُ لِي فَمِي
مَا زَالَ بَابُ الْجُرْحِ مَفْتُوحًا
وَهَذِي الْأَرْضُ لَمْ تَشْرَبْ دَمِي
وَالشُّعْرُ يَطْلُبُ جَنَّةً مَعْرُوفَةً
تَأْتِيهِ قَافِلَةٌ مِنَ الشُّهَدَاءِ فِي بَيْرُوتْ
لَكِنْ لَمْ يَزَلْ عِنْدِي يُطَالِبُ بِالْمَرْيَدِ
أَحْتَاجُ مِنْ وَطَنِي شَهِيدًا

لم تُقدِّم الصُّورُ الفنِّية في هذا المقطع الشعريِّ الحزين بكلمات مُتسلسلة في شطرين مُتتاليين، لكنَّها ضَمَّنَتْ في كلمات مليئة بالرَّمْزية والوجدان، فهي ليست وصفًا عابرًا لحادثة مُؤلمة أو موقف شخصيٍّ، بل هي لوحة شعريَّة، فيها تتداخل عناصر الطَّبِيعَةِ والموت والشَّهادة، ثمَّ تمتزج ببيروت بوصفها رمزًا للأرض والوطن، والصُّورة الفنِّية الأولى في الكلمات الأولى «ورقة من توت»، لعلَّها تُشير إلى الغطاء أو السَّتر، لعلَّها تُشير إلى الضَّعف

المتزج بالرّقّة في مدينة لا تعرف العنف والقتال والدّم، ثمّ يسقط هذا الغطاء فلا يكشف إلاّ عن التّابوت، في صورة فنّيّة مأساويّة تجعل من بيروت رمزاً للمدينة الشّهيدة الّتي لا يظهر منها سوى الموت، هذه الصّورة الأولى تضع القارئ مباشرة أمام مفارقة بين الحياة والسّتر من جهة، والموت والفناء من جهة أخرى، وتؤسّس للصّور اللاحقة الّتي تتوالى في المقطوعة الشّعريّة.

وإذ بالشّاعر يتابع في صوّره الفنّيّة، حين يربط اكتمال القصيدة بوجود شهيد، فالكلمة والقصيدة كيان حيّ في طور النّمُو ويحتاج إلى التّضحية لتكتمل ملامحه وتتبلور معانيه، هذه الصّورة الفنّيّة تربط بين الإبداع الفنّي والتّجربة الإنسانيّة القاسية، وقد بات وجود الشّهيد شرطاً لإتمام القول، فظلاً نصف الكلام مُحَقَّقاً يُحرق فم الشّاعر، في صورة فنّيّة قويّة تُعبر عن العجز والاختناق، ثمّ يصف الشّاعر الأرض الّتي لم تشرب دمه بعد، فيجعل من الأرض كائناً حيّاً ينتظر الدّم ليرتوي به، وهذه صورة فنّيّة رمزيّة عميقة تربط بين الوطن والشّهادة، بين التراب والدّم، صورة تُؤكّد بأسلوب مخفّف من أدوات التّوكيد أنّ التّضحية فعل يحيي الأرض ويمنحها المعنى.

ثمّ يبرز الشّاعر صورة الشّعّر الّذي يطلب جثّة معروفة تأتيه في قافلة من الشّهداء في بيروت، لكنّه لا يكتفي بذلك، بل يطالب بالمزيد، فيجعل من الشّعّر عينه كائناً جائعاً للدّماء، كائناً لا يكتفي بشهيد واحد، بل يحتاج إلى تضحيات مُتكرّرة ورُبّما لا يشبع. وتالياً، هذه الصّورة الفنّيّة القاسية تكشف عن مأساة الواقع، وقد بات الشّعّر مرآة للدّماء، واستيقظ الوطن وهو في حاجة ماسّة دائمة إلى المزيد من الشّهداء ليبقى حيّاً، بذلك تتكامل الصّور الفنّيّة في النّصّ لتجعل من بيروت رمزاً للشّهادة، ومن الشّعّر صوتاً مُحَقَّقاً لا يكتمل إلاّ بالدّم، ومن الأرض كائناً حيّاً ينتظر التّضحية، في لوحة شِعريّة مأساويّة تجمع بين الرّمزيّة والوجدان، وتكشف عن عمق علاقة الفنّ بالواقع، الكلمة بالدّم، الوطن بالشّهادة.

ومن نماذج الصّور الفنّيّة المميّزة في شِعْر النّثر الّذي ينطلق حُرّاً من أعماق الشّاعر، كلمات بدر شاكر السّيّاب (2011، ج1، ص 359):

وَهَزَّ حَقَّارُ الْقُبُورِ

يُمْنَاهُ فِي وَجْهِ السَّمَاءِ، وصاح: رَبِّ! أَمَا تَنْوَرُ

فَتُبِيدَ نَسْلَ الْعَارِ تُحْرَقَ، بِالرُّجُومِ الْمُهِلِكَاتِ،

أَحْفَادَ عَادٍ، بَاعَةَ الدِّمِ وَالْخَطَايَا وَالْدُّمُوعِ

يَا رَبُّ، مَا دَامَ الْفَنَاءُ

هُوَ غَايَةُ الْأَحْيَاءِ، فَأُمُرُ يَهْلِكُوا هَذَا الْمَسَاءَ!
 سَأْمُوتُ مِنْ ظَمًا وَجُوعٍ
 إِنَّ لَمْ يَمُتْ هَذَا الْمَسَاءَ إِلَى غَدٍ بَعْضُ الْأَنَامِ
 فَأَبْعَثْ بِهِ قَبْلَ الظَّلَامِ!
 يَا رَبُّ أَسْبُوعُ طَوِيلٌ مَرَّ كَالْعَامِ الطَّوِيلِ
 وَالْقَبْرِ خَاوٍ، يَفْغُرُ الْفَمُ فِي انْتِظَارٍ فِي انْتِظَارٍ،
 مَا زِلْتُ أَحْفَرُهُ وَيُطْمَرُهُ الْعُبَارُ
 تَتَنَاءَبُ الظُّلُمَاءُ فِيهِ وَيَرِشَحُ الْقَاعُ الْبَلِيلُ

في هذه الأبيات تتكثف الصورة الفنية إلى حدٍّ بالغ، يُقدِّم من خلالها الشاعر مشهداً درامياً مُتفجِّراً بالرمزية والاحتجاج، فها هو يبدأ بصورة حفار القبور، وهو يهزُّ يمناه نحو السَّماء، في مشهد بصريٍّ يختلط فيه الفعل اليومي البسيط (الحفر) بالصرخة الكونية الموجهة إلى الله، ليُصبح الحفار رمزاً للإنسان المقهور الذي يطلب العدالة الإلهية. وما نلاحظه هو أنَّ هذه الصورة تجمع بين الأرض والسماء، بين فعل الحفر الماديِّ وصرخة الرُّوح، لتجعل من المشهد لوحة مُتوتِّرة فيها من الألم والانتظار ما فيها، ثم تأتي صورة فنيَّة تُبيِّن الرُّجوم المهلكات التي يطلب إليها أن تبديد نسل العار، فيتحوَّل الدُّعاء إلى مشهد كونيٍّ من العقاب، فيه تتساقط النيازك كأنها أدوات تطهير، وهذه صورة فنيَّة تُزَاج بين الأسطورة والواقع، بين الغضب الإلهي والاحتجاج البشري، ثُمَّ إِنَّ هذه الصورة تكشف عن ملامح قاسية من الصِّراع الدَّاخلي العميق الذي يبدأ ولا يكاد ينتهي، بين الأمل واليأس، بين الرُّغبة في الخلاص والخوف من استمرار العذاب، كما أنَّها تضع القارئ أمام مشهد كونيٍّ يتجاوز حدود الفرد على الرِّغم ممَّا تموج به أعماقه من الآلام إلى صرخة فناء جماعيَّة، كأنَّ الحفار النَّاطق الرِّسميِّ بِاسْمِ الْإِنْسَانِيَّةِ جمعاء! وفي هذا الدُّخُل بين الدُّعاء والاحتجاج، يظهر الشُّعر بوصفه أداة مقاومة، يرفع الصَّوت في وجه السَّماء ليعكس مأساة الأرض.

هذا، وتتواصل الصُّور الفنيَّة في عمليَّة بناء مُحكمة، حين يصف السِّيَّاب القبر الخاوي الذي يفغر فمه في انتظار، فيجعل من القبر كائناً حيّاً يتنَّاءب ويترقَّب! لقد بات الجماد كائناً له حياته الخاصَّة، لكنَّه يختار المشاركة في المأساة القاسية، فها هو مغمور بالتراب، والظُّلمات فيه تتنَّاءب، في حركة فنيَّة تتخطَّى حدود الامتداد الزمانيِّ إلى ما لا نهاية، كأنَّ القبر عينه لا يقبل بالسَّكون ولا يرتضي السَّكوت، بل يتحوَّل بإرادته إلى رمز للزَّمان المزعج الذي لا ينتهي، بينما الموت يحتاج إلى الانطلاق ليحصد بعض النَّاس، ولولا الفناء لما كان

البقاء، ويا لها من مأساة حقيقية أن يرى الإنسان في ممات الآخرين خلاصاً له من مشاعر سلبية تقض مضجعه وتؤلم جسده، لكننا القبر ينتظر أن يمتلئ بأجسادهم ليكسب لنفسه معنى وجوده في هذه الدنيا.

ناهيك بأن الصورة الفنية في تحويل القبر إلى كائن حي، حوّلت النصّ بكلماته القليلة إلى أسطورة حقيقية، تتخطى الواقع المألوف، فنحن لا نخاف الموت، ولا نتحدّاه، أو نمدح من يتحدّاه، بل إن الموت بات شخصية مؤثّرة لها حضورها في المشهد الشعري، وفي هذا النّداخل الوظيفي بين الجماد والحياة، والتّمازج المعنوي بين الانتظار والامتلاء، يبدو الشّعور بوصفه أداة لتجسيد الزّمان الثّقيل الذي يُنهك كاهل الإنسان، في حياة من القلق المستمرّ حيث لا راحة ولا استقرار إلّا في أعماق القبر المخيف.

والجدير ذكّره أنّ هذه الصّور الفنيّة المركّبة المتراكمة تمنح النصّ طابع الخيال المميّز، وأيّ ذهن قد يتخيّل قبل قراءة هذه الكلمات أنّ حفّار القبور نبّي يُخاطب السّماء بل يصرخ في وجهها، كأنّه يُؤنّبها، وأيّ ذهن قد يتخيّل أنّ القبر ليس رخاماً وفراعاً في التّراب ينتظر جسداً ينزل فيه ثمّ يُردّم، بل هو كائن حيّ مثلنا ينتظر الامتلاء ليشبع؟ تشابك مدهش في صوّر فنيّة تأتي للإبهار من جهة، لكنّها تأتي لفتح نافذة البصيرة أمام واقع من المأساة التي نتجاهلها أحياناً، لكنّ الألم سيحلّ بنا، بل بالوجود الإنسانيّ بأكمله، ولا نعلم هل قال السيّاب هذه الأبيات في أثناء مُعاناته الغربة، أو أنّ أعماقه كانت تموج دائماً بمشاعر الغربة والحنين والألم، في عمليّة تكثيف لحجم المعاناة الذاتيّة في واقع المدينة الحزينة (المنزرية، 2016، ص 62).

ونماذج قصائد النّثر إن بدأت لا تنتهي، نظراً إلى غزارتها، لكن في محاولة للتّنويع نذهب إلى شيء من الإصدارات الجديدة، ومن ذلك قصيدة د. عمر قزيحه (2023، ص 67، 68)، ينطلق من واقع الانفجار الذي أدمى بيروت، وفي ختام قصيدته النّثريّة يقول:

بَكَتْ بَيْرُوتُ فَلَمْ تَجِدْ فِي نَفُوسِكُمْ حَنَانًا

لَيْسَ فِيكُمْ مَنْ حَضَنَهَا وَأَعْطَاهَا أَمَانًا

فَانْتَفَضَ الرُّكَامُ يَسْعَى إِلَى النَّارِ

يُنَادِي أَيْنَ أَنْتُمْ يَا أحرار؟

فَنَامَتِ الأَذَانُ عبيداً وتوّار!

وما كانت بَيْرُوتُ إلّا سَحْراً

تَأَلَّقَ يوماً ثُمَّ تَلَاشَى سَحْراً

وما سَحَرُ إِلَّا رُوحٌ باكيةٌ

وما كَانَتْ يوماً

إِلَّا دَمْعَةً رُوحٍ عابِرةً

ابْتَسَمَتْ لَنَا فِي غَفْلَةٍ

مِنَ الزَّمانِ

ثُمَّ تَفَجَّرَتْ لِتَتَلَاشَى

فِي بَرِيقِ الْأَلوانِ

رُوحًا فِي مَسَرَى الزَّمانِ

تَغِيبُ!

هل الجليد يلتهب؟ هل بيروت تبكي؟ أَو لَمْ تَبْكِي مِنْ قَبْلِ مَعِ مَمْدُوحِ عِدْوَانٍ؟ لَكِنْ هُنَا أَمَامَنَا صُورَ فَنِيَّةٍ مُكَنَّفَةٍ تَفِيضُ بِالْأَسَى وَالْحُزْنِ، حَتَّى لَيَبْدُو أَنَّ الْكَلِمَاتِ عَيْنَهَا تَنْزِفُ، بَيْرُوتُ هُنَا لَيْسَتْ مَدِينَةً فَقَطْ، بَلْ هِيَ جَسَدٌ حَيٌّ يَنْزِفُ دَمًا وَدَمْعًا، يَبْحَثُ عَنِ الْحُزْنِ الْحَانِي فَلَا يَجِدُ سِوَى الرُّكَّامِ وَالْجَثَثِ، تَمْتَدُّ يَدُهُ فَلَا تَلْقَى سِوَى فِرَاقٍ بَارِدٍ تَشْتَعِلُ فِيهِ النَّيِّرَانِ الْحَارِقَةُ، الصُّورَةُ الْفَنِيَّةُ الْأُولَى صُورَةٌ مُوجَعَةٌ لِأَنَّهَا تَكْشِفُ عَنِ خِذْلَانِ مَزْدُوجٍ: خِيَانَةِ الْمَكَانِ الَّذِي جُرِحَ بَغْتَةً بِمُنْتَهَى الْعَنْفِ وَلَا ذَنْبَ لَهُ، وَخِيَانَةِ النَّارِ عَيْنَهَا الَّتِي لَمْ تَكْتَفِ بِالِاشْتِعَالِ بَلْ انْتَهَمَتِ الْأَرْوَاحَ الْبَرِيئَةَ الشَّجَاعَةَ. إِذَا، إِنَّ بَكَاءَ الْمَدِينَةِ لَيْسَ دَمْعًا عَلَى حِجَارَةٍ، بَلْ هِيَ دَمُوعٌ عَلَى أَرْوَاحٍ ضَاعَتْ، عَلَى وَجْهِهِ غَابَتْ، عَلَى أَحْلَامٍ تَكْسَرَتْ فِي لَحْظَةِ انْفِجَارٍ.

ثُمَّ تَأْتِي صُورَةُ فَنِيَّةٍ تُجَسِّدُ الرُّكَّامَ مُنْتَفِضًا، لَكِنَّهُ لَا يَسْعَى إِلَى الْفِرَارِ مِنْ دَائِرَةِ اللَّهَبِ، بَلْ يَنْتَفِضُ فِي مَسْعَى مِنْهُ لِيَنْتَهِيَ فِي وَهْجِ النَّارِ وَالْمُهَالَا، الرُّكَّامُ رَمَزُ الْمَوْتِ أَدْرَكَ أَنَّ قَدْ صَارَ حَيًّا بَغْتَةً، وَالْمَوْتُ يَحِيطُ بِهِ، فَلَمْ يَجِدْ فِي الْحَيَاةِ الْمَفَاجِئَةَ لَهُ مَا يَدْفَعُ بِهِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِهَا، وَهَذَا قَدْ صَرَخَ مُنَادِيًا يَبْحَثُ عَنِ الْأَحْرَارِ. إِنَّهَا صُورَةُ فَنِيَّةٍ تَحْتَوِي مُفَارَقَةً مُؤَلِمَةً، وَتَكْمُنُ فِي أَنَّ الْجَمَادَ قَدْ يَثُورُ، لَكِنْ بَعْضُ الْبَشَرِ قَدْ يَنَامُونَ، صُورَةُ فَنِيَّةٍ تُؤَكِّدُ أَنَّ الرُّكَّامَ الَّذِي يَنْهَضُ مِنْ تَحْتِ الْأَنْقَاضِ لِيُؤَاخِذَ النَّارَ، هُوَ صُورَةٌ لِلْمَدِينَةِ الَّتِي تَرِيدُ أَنْ تَحْيَا، فَلَا تَجِدُ مَنْ يُسَانِدُهَا وَيَأْخُذُ بِيَدِهَا إِلَى الْحَيَاةِ، الْحُزْنُ هُنَا لَيْسَ فِي الْخِرَابِ وَحْدَهُ، بَلْ فِي الصَّمْتِ الَّذِي يَحِيطُ بِهِ، فِي آذَانٍ نَامَتْ، فِي ثَوَارٍ صَارُوا عِبِيدًا، كَأَنَّمَا الْانْفِجَارُ لَمْ يَقْتُلِ الْحَجَرَ فَقَطْ، بَلْ قَتَلَ الْإِرَادَةَ.

أَمَّا الصُّورَةُ الْفَنِيَّةُ الْخَاصَّةُ بِسِحْرِ فَارِسٍ، فَهِيَ قَلْبُ النَّصِّ وَجُرْحُهُ الْأَعْمَقُ، هِيَ الصُّورَةُ الَّتِي تُعِيدُ الدَّمْعَةَ إِلَى الْأَعْيُنِ، هِيَ رَمَزُ فَتَاةٍ تَتَحَوَّلُ إِلَى رُوحٍ بَاكِيةٍ، دَمْعَةً عَابِرَةً، ابْتِسَامَةً

خاطفة تتلاشى في سرعة خاطفة في دائرة من الألوان تغشى الأعين وهلة لجمالها، لكن الدائرة تختفي، والفتاة الشجاعة تختفي معها، ولن تعودا. ومما هو قمن بالذكر أن هذه الصور المتتابعة تجعل من سحر رمزاً للشهادة البطولية، ورمزاً للحزن الممض الذي لا ينطفئ، كما أن تحويلها إلى دمة ثم ابتسامة ثم تفجر، هو تصوير مأساوي لمسار الحياة القصير الذي انتهى فجأة، كأنها لم تعط فرصة لتعيش إلا لحظة، ثم غابت في وهج الانفجار، والحزن هنا يتضاعف لأن سحر صورة لكل الأرواح التي رحلت، لكل الأحلام التي لم تكتمل، لكل الوجوه التي ابتسمت لحظة ثم اختفت.

وفي النهاية، تحضر صور فنيّة في جناس ثلاثي الأبعاد، حين تتحوّل الرّوح إلى مسرى في الزّمان، تغيب وتظلّ حاضرة، فيصبح النّصّ إذ ذاك مرثيّة مفتوحة، لا تنتهي عند موت واحد، بل تمتدّ لتشمل غياباً أبدياً، غياباً في اللحظات التي ننتظر فيها انتصار النّهار على اللّيل المظلم، لحظات السّحر التي تكاد تُعلن نهاية الليل، ثم تأتي ومضة من السّحر الشّريير لتختطف سحر البطلة الشّجاعة، صور فنيّة هي الأشدّ وجعاً، صور تقول إنّ الغياب لا يمحي، وإنّ الزّمن عينه يحمل آثار الانفجار وجراحه وأحزانه، يحمل دمة بيروت، يحمل ابتسامة سحر، يحمل الرّكام الذي يصرخ في وجه الصّمت بلا فائدة تُرجى للصّراخ، صور فنيّة يكاد الشّعْر يتحوّل معها إلى بكاء طويل، وهمسات ألم حزينة لن تتوقّف، في لوحة مخيفة من الحزن الممزوج بالدم والرّماد.

خاتمة البحث

تُمثِّل الصُّورة الفنِّية الشَّعرية البنية العميقة التي يركّز عليها الإبداع في الشَّعر العربي، فالصُّور الفنِّية ليست وسيلةً لتزيين شيء من كلمات النّص الشَّعريّ وعباراته، وليست أداة من أدوات الموسيقى الدَّاخِليّة في الشَّعر فحسب، بل هي الأداة المساعدة للخيال ليتجسّد في مشاهد شبه مادّيّة تكاد تُقنّعننا بوجوده، وإنّ بالنّص ينقلب مشهداً متحرّكاً نابضاً بالحياة والدَّلالات المتنوّعة، فالصُّورة الفنِّية في الشَّعر العروضيّ التّقليديّ تنطلق من التّشبيه والمجاز والرّمزيّة الكلاسيكيّة، لتبدو في شَكْل مُتماسك يضمن للنّص وَحدته البنيويّة.

أمّا قصائد النثر الحديثة فللصُّورة الفنِّية حضورها المؤثّر فيها كذلك، حيث إنّ القصائد النثريّة الحقيقيّة ليست محض كلمات مُضطربة برموز لا يفهمها أحد، بل هي رموز قابلة للتأويل بمعانٍ متعدّدة أحياناً، وتالياً لا تعارض، ولا مجال للإشكاليّة القديمة المتجدّدة، أن أيّهما الأفضل، النّص العروضيّ الدالّ على ثرائنا، أو قصيدة النثر الدالّة على تطوُّرنا.

وعموماً، في قصائد النثر الحديثة تتكتّف الصُّورة الفنِّية في أشكال أكثر حرّيّة، وقد تكون أكثر جرأة كذلك؛ لتُصبح أداة احتجاج وجدانيّ وصوتاً جماعياً يتجاوز حدود الفرد المحدودة، ليعكس مأساة المجتمع وقضايا الكبري، وعليه إنّ الصُّورة الفنِّية بالمعنى هذا ليست عنصراً جمالياً فحسب، بل هي بنية متكاملة تجمع بين الإبداع البصريّ والأثر الوجدانيّ والاجتماعيّ، وتحوّل التجربة الفرديّة إلى رمز إنسانيّ واسع قادر على تجاوز حُدود الزّمان والمكان.

هذا، وقد خلص البحث إلى أنّ الصُّورة الفنِّية في الشَّعر العربيّ في حركة تطوُّر دائمة؛ لبُواب التحوُّلات الحضاريّة، ففي نصوص المتنبيّ مثلاً تتحوّل الحرب إلى مشهد أسطوريّ يجمع بين القوّة الكونيّة والرّمزيّة السياسيّة، وفي نصوص ابن الرُّوميّ تُصبح التجربة الفرديّة في الحزن والفقدان لوحةً إنسانيّة عامّة، بينما تتخذ الصُّورة الفنِّية، عند عمر بن أبي ربيعة، طابعاً قصصياً جماعياً يُضفي على الغزل أبعاداً اجتماعيّة وجماليّة جديدة، أمّا عند أبي فراس الحمدانيّ فتتداخل الفروسيّة مع الوجد لتكشف عن مأساة العاشق الأسير، وفي المقابل، ففي القصائد النثريّة الحديثة تكشف نصوص ممدوح عدوان وبدر شاكر السَّياب وسواهما عن قدرة قصيدة النثر على تحويل المدينة والقبر والركام إلى كائنات حيّة تنطق بالاحتجاج، الأمر الذي يبرز وظيفة جديدة للصُّورة الفنِّية بوصفها أداة مقاومة وجدانيّة وصرخة جماعيّة.

ومن هذا المنطلق، يُوصي هذا البحث بضرورة التّوسّع في دراسة الصُّورة الفنِّية عبر عصور مختلفة، وربطها بالتحوُّلات الاجتماعيّة والسياسيّة التي أثّرت في الشَّعر، كما يدعو إلى الاهتمام بالمقارنة بين الشَّعر العربيّ وغيره من الآداب العالميّة للكشف عن أوجّه التّفاعُل والتّأثير المتبادلين في بناء الصُّورة الفنِّية، ويؤكد كذلك أهميّة إيلاء البُعد التّفسيّ في تحليل

الصُّورُ الفنِّيَّةُ الاهتمام الكافي؛ لأنَّها كثيرًا ما تُعبِّرُ عن أزماتٍ داخليةٍ وتجاربٍ وجوديةٍ عميقة، الأمر الَّذي قد يفتح آفاقًا لدراساتٍ مُستقبليةٍ جديدةٍ تتساءل وتُجيب: هل يُمكن للشُّعر العربيِّ، العروضيِّ وقصيدة النثر، أن ينقل التَّجربة الإنسانية المُشتركة في وضوح تامٍّ عبر الزَّمان، بتوظيف الصُّور الفنِّيَّة الواضحة، وتلك الرَّمزيَّة؟

مراجع الدراسة

- ابن أبي ربيعة، عمر. (1996). **الديوان**. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور فايز محمّد. بيروت: دار الكتاب العربيّ.
- ابن الرّوميّ. أبو الحسن. (2003). **الديوان**. تحقيق الدكتور حسين نصّار وآخرين. ط3. القاهرة: دار الكتب والوثاق القوميّة الإدارة المركزيّة للمراكز العلميّة: مركز تحقيق التراث.
- البرقوقي، عبد الرّحمن. (2014). **شرح ديوان المتنبي**. المملكة المتّحدة: مؤسّسة هنداوي.
- البطل، علي. (1981). **الصّورة في الشّعر العربيّ حتّى آخر القرن الثّاني الهجريّ - دراسة في أصولها وتطوّرها**. ط2. بيروت: دار الأندلس.
- الحمدانيّ، أبو فراس. (2020). **ديوان أبي فراس الحمدانيّ**. المملكة المتّحدة: مؤسّسة هنداوي.
- السيّاب، بدر شاكر. (2011). **الديوان**. القاهرة: دار الحياة للنّشر والتّوزيع.
- عبد الحميد، محمّد محيي الدين. (1952). **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ**. القاهرة: مطبعة السّعادة.
- عدوان، ممدوح. (1992). **أبداً إلى المنافي**. ليماسول - قبرص: شركة الملتقى للطباعة والنّشر.
- العشماويّ، أيمن زكي. (1996). **قصيدة المديح عند المتنبي**. الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.
- قزيحه، عمر. (2023). **ديوان لهب الجليد**. طرابلس: المؤسّسة الحديثّة للكتاب.
- قزيحه، عمر. (2025). **لهب الجليد**. بيروت: أوراق ثقافيّة، العدد 40.
- مارون، جورج خليل. (2019). **أبو فراس الحمدانيّ في شعره (دراسة في بنية**

اللغة). طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.

- المنزريّة. شيخة بنت عبد الله. (2016). الاغتراب والنشّط في شعريّة الخطاب النصّي البيّاتي. عمان: دار كنوز المعارف.

مقاربة نقدية لنظرية أفعال الكلام

A Critical Approach to Speech Act Theory

د. شربل ميلاد توما

(1) Dr. Charbel Milad Touma

الملخص:

إنَّ للقول أثره المباشر في الواقع الاجتماعي والعلاقات والسيّاقات. لعلَّ «أوستن» من أبرز الفلاسفة الذين أحدثوا تحولاً جذرياً في الدراسات الألسنيّة في القرن العشرين، وذلك من خلال فكرة مبتكرة شكّلت أساساً للدراسات التّداوليّة التي ظهرت بعد ذلك. وإذا لم يكن في نيّة «أوستن» أن يُقدّم تعريفاً جديداً للغة، فإنّه أراد أن يُبيّن علاقة اللغة الفعلية بالواقع.

قد أنطلق «أوستن» في نظريّة أفعال الكلام من تمييز الأفعال الإنجازيّة عن الأفعال الإنشائيّة، مُبيّناً التّداخل الوظيفيّ الحاصل بينهما أحياناً، مؤكّداً بذلك أن اللغة شبكة معقّدة من الأفعال متداخلة الوظائف، فهي لغة للتعبير، وهي كذلك وظيفة لإنجاز أفعال اجتماعيّة في آن واحد، ما يجعل منها لغة أكثر ثراءً ما كانت تتصوره النظريّات السّابقة.

بعد «أوستن»، جاء «سيرل» في مسعى تطويريّ لنظريّة أفعال الكلام، مقدّماً إطاراً أكثر دقّةً ومنهجيةً لتصنيف هذه الأفعال وتوضيح شروطها السيّاقية، مُحاولاً جعل النّظريّة قابلة للتّطبيق في الدراسات اللغويّة والفلسفيّة، مقدّماً واحداً من أبرز الإسهامات الأساسيّة في الألسنيّة التّداوليّة، إذ ركّز في الشّروط، التي يجب أن تتوافر لكي يكون الفعل الكلامي ناجحاً، مؤكّداً أن اللغة لا تعمل بمعزلٍ عن السيّاق الاجتماعيّ والثّقافيّ.

إقتضت طبيعة هذا البحث اعتماد المنهج النّقديّ، لتبيان مدى القوّة أو الضّعف عند كلّ من «أوستن» و«سيرل»؛ واعتماد المنهج التّداوليّ لفحص التّطبيقات النّظريّة في مجالات مختلفة، وما توصّل إليه البحث أن نظريّة أفعال الكلام قد شكّلت مُنعطفاً حاسماً في دراسة اللغة، إذ طوّرت النّظرة النّحويّة والدّلاليّة التّقليديّة على نحو ملحوظ، وأنّسعت مجالات دراسة اللغة في البنى الدّاخلية، والآثار الاجتماعيّة والثّقافيّة.

الكلمات المفتاحيّة: «أوستن»، «سيرل»، نظريّة أفعال الكلام، الأفعال الإنجازيّة، الأفعال الإنشائيّة.

(1) د. شربل ميلاد توما، أستاذ مُحاضر برتبة أستاذ مساعد في اللغة العربيّة وآدابها بالجامعة اللبنانيّة - كليّة الآداب - الفرع الثاني - الفنار.
Dr. Charbel Milad Touma is an Assistant Professor and Lecturer in Arabic Language and Literature at the Faculty of Arts, Branch II (Fonar), Lebanese University.
charbelmtouma@hotmail.com: البريد الإلكتروني

Abstract:

Speech can be an act that has a direct impact on social reality, relationships, and contexts. J. L. Austin is among the most prominent philosophers who brought about a radical transformation in linguistic studies during the twentieth century, through an innovative idea that laid the foundation for subsequent pragmatic approaches. Austin's aim was not to redefine language per se, but rather to demonstrate its actual relation to reality.

In his theory of speech acts, Austin distinguished between performative and constative utterances, highlighting the functional overlap that sometimes occurs between them. By doing so, he emphasized that language is a complex network of interwoven acts: it is simultaneously a medium of expression and a means of accomplishing social actions. This dual function makes language richer and more intricate than what earlier theories had envisioned.

Following Austin, John Searle sought to further develop the theory of speech acts by providing a more precise and systematic framework for classifying these acts and clarifying their contextual conditions. In his work, Searle offered one of the most significant contributions to pragmatics, focusing on the conditions required for a speech act to be successful, and underscoring that language does not operate in isolation from its social and cultural context.

The nature of this research required the adoption of a critical analytical method to assess the strengths and weaknesses of both Austin and Searle, as well as a pragmatic approach to examine the applications of the theory across different domains. The findings indicate that the theory of speech acts marked a decisive turning point in the study of language, significantly advancing traditional syntactic and semantic perspectives, and expanding the scope of linguistic inquiry to encompass both internal structures and social-cultural effects.

Keywords: Austin, Searle, Speech Act Theory, Performative Acts, Constative Acts.

المقدمة

تتمحور نظرية أفعال الكلام في أنَّ اللغة ممارسةٌ اجتماعيةٌ مُعقَّدةٌ تتجاوزُ حدودَ البنية النحوية والدلالية. وقد أوضح «جون لانغشو أوستن» John Langshaw Austin ذلك في كتابه: «كيف نُنجزُ الأشياءَ بالكلمات» «How to Do Things with Words»، فالقول، وفَقْرَ رأيي «أوستن»، ليس مُجرَّدَ كلماتٍ تنتظمُ في جُمْلٍ تامَّةٍ، بل يمكنُ أن يكونَ القولُ فعلًا يُحدِثُ أثرًا مباشرًا

في الواقع الاجتماعيّ، ومن خلال الوعد أو الأمر أو الاعتذار، يتّضح أنّ الكلام ليس وصفًا محايدًا، بل هو فعل يُغيّر العلاقاتِ والسيّاقات.

بعد «أوستن»، جاء «جون روجرز سيرل» John Rogers Searle ليُطوّر هذه النظريّة، مُقدّمًا فيها تصنيفًا منهجيًّا لأنواع أفعال الكلام، ما جعلها قابلةً للتطبيق في الدّراسات التّداوليّة. ولم يكن «سيرل» مكمّلًا نهج «أوستن» فحسب، بل كان يُريدُ بناءً إطارًا أكثر دقّة، يُتيح من خلاله فهم اللغة بوساطة وظائفها المتنوّعة: السّياقيّة والاجتماعيّة. وبفضل تصنيفه الدّقيق هذا، فُتِح المجال أمام تطبيقات واسعة في الخطاب السّياسي والقانوني والتّربوي، فكانت نظريّته أداةً عمليّة لتحليل اللغة على نطاق أشمل.

تعريف الموضوع

يتناول هذا البحثُ نظريّة أفعال الكلام بوصفها إطارًا تداوليًّا يدرس اللغة من منظور وظيفي، ويحدّد الأقوال بأنّها أفعال لها قدرّة على إحداث آثار شتّى على الصّعد الاجتماعيّة والقانونيّة والثقافيّة، وذلك باستقراء ارتباط اللغة بالسّياق، الَّذي تُستخدم فيه. وكذلك ترتكز النظريّة على تحديد الشّروط التي تجعل الفعل الكلامي ناجحًا أو فاشلًا. من خلال الجمع بين الطّرح الفلسفيّ عند «أوستن»، والتصنيف المنهجيّ عند «سيرل»، يُعرّف موضوعُ البحث بأنّه دراسة نقديّة لهذه النظريّة في أبعادها الفلسفيّة واللغويّة والاجتماعيّة مع التّركيز في إمكاناتها في تفسير طبيعة اللغة، بوصفها أداة للتأثير والتّغيير في الواقع.

أهميّة الموضوع

يسعى البحثُ إلى أن يُقدّم منظورًا جديدًا لفهم اللغة، ليس بحسبانها نظامًا شكليًّا مُغلَقًا، بل بوصفها ممارسة اجتماعيّة تُنجز أفعالاً حقيقيّة في الواقع، وهذا الطّرح يتيّح للباحثين أن يجاوزوا الحدود التّقليديّة للدّراسات النّحويّة والدّلاليّة، والانفتاح على مقاربات تداوليّة تُوضّح كميّة استخدام اللغة في بناء السّلطة، وإنتاج الشّرع، وصوغ العلاقات الاجتماعيّة.

إنّ أهميّة الموضوع تكمن في أنّه يُوفّر أدوات تحليليّة دقيقة يمكنُ توظيفها في دراسة الخطاب السّياسي والقانوني والتّربوي والإعلامي، إذ يفتح المجال أمام تطبيقات واسعة تتجاوز النظريّة إلى الواقع العملي. وأنطلاقًا من ذلك، لا تتوقّف أهميّة الموضوع عند قيمته النظريّة، بل تمتد إلى كونه إطارًا عمليًّا يساعد على فهم اللغة في سياقاتها المتنوّعة، ويسهم في تطوير الدّراسات اللغويّة والفلسفيّة والاجتماعيّة على حدّ سواء.

أسباب اختيار الموضوع

هناك الكثير من الأسباب التي دفعت إلى دراسة هذا الموضوع بالتّحديد، ويمكن تفصيل

هذه الأسباب في النقاط الآتية:

- انطلاقاً من مكانة نظرية أفعال الكلام البارزة في الدراسات التداولية واللغوية والفلسفية، لا بد من تحليل نظرية أفعال الكلام من منظور يجمع بين النقد والتطبيق، فاللغة لم تُدرَس فقط في بنيتها الداخلية، بل في وظائفها الاجتماعية والثقافية كذلك، وهو ما يجعل هذا الموضوع جديراً بالبحث والتطوير.
- الهيمنة التي شهدتها نظرية أفعال الكلام على الدراسات التداولية، في النصف الثاني من القرن العشرين، ما يفرض إعادة قراءتها نقدياً.
- الحاجة إلى إبراز حدود مقارنة «أوستن» الفلسفية، ومقاربة «سيرل» التصنيفية، والكشف عن إمكانات التكامل بينهما.
- أهمية النظرية في تحليل الخطاب السياسي والقانوني والتربوي، ما يمنحها قيمة عملية تتجاوز الجانب النظري الضيق.
- الرغبة في توسيع نطاق الدراسات التداولية لتشمل أبعاداً جديدة، مثل علاقة اللغة بالسلطة، وعلاقتها بالشرعية الاجتماعية.

الإشكالية الرئيسية

ترتكز الإشكالية الرئيسية في هذا البحث من الحاجة إلى فهم طبيعة اللغة في ضوء نظرية أفعال الكلام التي تتخطى المبدأ السائد وهو أن القول تركيب لغوي فحسب؛ لتؤكد على اجتماعية القول وأثره. هذا التحول يُثير بعض التساؤلات عن العلاقة الصحيحة القول بالفعل، وعن بنية اللغة الداخلية والسياق الاجتماعي الذي تنطلق فيه هذه اللغة. ويمكن لنا أن نطرح الإشكالية الرئيسية الآتية: «كيف يمكن لنظرية أفعال الكلام أن تُفسر طبيعة اللغة في ضوء التفاعل بين القول والفعل، وبين البنية والسياق؟»

الإشكاليات الفرعية

- بناءً على طبيعة البحث شبه المقارنة، التي تعتمد التحليل والتوظيف السياقي، ننطلق من الإشكالية الرئيسية إلى عددٍ من الإشكاليات الفرعية، نُفصلها في ما يأتي:
- هل تكفي مقارنة «أوستن» الفلسفية لتفسير التنوع التداولي في استخدام اللغة؟
- هل يُقدّم تصنيف «سيرل» إطاراً شاملاً فعلياً للغة؟
- إلى أي مدى يمكن الجمع بين التحليل الفلسفي عند «أوستن» والتصنيف المنهجي عند «سيرل»؛ لتقديم رؤية أكثر تنسجماً بالشمولية فعلاً؟

- هل تُظهرُ نظريَّةُ أفعال الكلام قدرةً على تفسير دور السُّلطة والشرعيَّة في نجاح الأفعال الكلاميَّة؟

- كيف يُمكنُ توظيف هذه النُّظريَّة في تحليل الكلام المعاصر، بما يشمل الخطاب السِّياسي والقانوني والتربوي؟

الفرضيات

- لم يقدِّم «أوستن» تصنيفًا دقيقًا لأنواع الأفعال الكلاميَّة.
- تصنيف «سيرل» منهجي، لكنَّه يبقى محدودًا في بعض الجوانب التَّطبيقيَّة.
- التَّكاملُ بين مقاربة «أوستن» و«سيرل» يمكن أن يُنتجَ رؤيةً أكثرَ شمولًا لفهم اللغة.
- إنَّ نجاحَ الأفعال الكلاميَّة لا يتوقَّف على البنية اللغويَّة وحدها، بل يتأثَّرُ بعواملِ السُّلطة والشرعيَّة والسِّياق الاجتماعيِّ.
- نظريَّة أفعال الكلام قادرةٌ على أن تكونَ أداةً فعَّالةً لتحليل الخطاب المعاصر في مجالات مُتعدِّدة.

مناهج البحث

إعتمدنا في هذا البحث المنهج النَّقديَّ من أجل تفكيك نصوص «أوستن» و«سيرل»، والكشف عن مواطن القوَّة والقصور في كلِّ منهما، وذلك عبر قراءةٍ دقيقةٍ لأعمالهما الأساسيَّة ومناقشة ما طرحاه من مفاهيم.

إسْتندنا في البحث إلى المنهج التَّداوليِّ الَّذي يركِّز في دراسة اللغة في سياقاتها المختلفة من خلال اختبار تطبيقات نظريَّة أفعال الكلام في مجالات متنوِّعة، مثل: الخطاب السِّياسي والقانوني والتربوي والإعلامي.

ولعلَّنا بهذا الدَّمج بين المنهجين نخرجُ بالبحث من الطَّرح النَّظريِّ المجرَّد، لنقدِّمَ رؤيةً عمليَّةً قادرةً على تفسير كينيَّة عمل اللغة في الواقع الاجتماعيِّ، وتبيان إمكانات التَّكامل بين التَّحليل الفلسفيِّ والتَّصنيف المنهجيِّ؛ لتحقيق الجمع بين العمق النَّظريِّ والدَّقة التَّطبيقيَّة.

الجديد في الموضوع

الجديد في هذا الموضوع يتجلَّى في محاولة تقديم قراءةٍ تكامليَّةٍ تجمعُ بين العمق الفلسفيِّ الَّذي قدَّمه «أوستن»، والدَّقة التَّصنيفيَّة الَّتِي طوَّرها «سيرل»؛ وذلك من أجل بناء إطار أكثرَ شمولًا لفهم اللغة بوصفها ممارسةً اجتماعيَّةً متعدِّدة الأبعاد. وبدلاً من الاكتفاء

بعرض أفكار كل منهما على حدة، يسعى البحث إلى إبراز نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما، ثمّ توظيفها في صوغ رؤية نقدية جديدة.

المبحث الأول: تحليل أستمقرائي في نظرية «أوستن»

من المعلوم أنّ «جون أوستن» هو من أبرز المفكرين في العالم الغربي، الذين أحدثوا تحولاً جذرياً واضحاً في دراسة الألسنية، في القرن العشرين، إذ كان لنظريته الفضل في تطوير دراسة اللغة في البنى النحوية والدلالية، لتتوسّع إلى تحديد اللغة بأنّها فعل اجتماعي، وفي كتابه *How to Do Things with Words*، طرح «أوستن» فكرة، وهي أنّ الكلام يتعدى كونه وسيلة لنقل المعلومات، فهو في حقيقته فعل له أثره المباشر في العالم (1962)، وقد كانت كلمات «أوستن» هي الأساس في التحوّل الذي أنتقلت إليه الدراسات التداولية اللاحقة. وما تبيّنهُ نظرية «أوستن» أنّ اللغة ليست محايدة، بل هي أداة لها أثرها الفعّال، إذ يمكن لها أن تُغيّر الواقع الاجتماعي بمجرد التلفّظ بها، مثل «الوعد» أو «الاعتذار» أو «الأمر»، وبالتالي فإنّ «أوستن» لا يريد أن يُعرّف اللغة تعريفاً جديداً، بل إنّ نظريته أعمق من ذلك، إذ تسعى إلى إعادة تعريف علاقة اللغة بالواقع، من منطلق وهو أنّ الكلمات أفعال مؤثّرة، معتمداً مبدأ التحوّل الدلالي في صوغ المصطلح الجديد «فعل الكلام» (عبد الحق، 1993)، وهذه ثورة في تحديد اللغة بوصفها ممارسة اجتماعية تتداخل مع السُلطة والعلاقات الإنسانية.

من المفاهيم الحديثة التي جاء بها «أوستن» هي أنّ القول والفعل مختلفان، فقد أوضح أنّ التلّفّظ بجملة معيّنة، هو ليس تقديم المعنى فحسب، بل يتضمّن كذلك تنفيذ فعل ما، حين يقول شخص ما مثلاً: «أعدك بأن أكون هناك» (بلان، 1989)، فهذا ليس مجرد وصف حدث، بل هذا تنفيذ الفعل نفسه، أي الوعد، تمييز القول عن الفعل، توسّع بدراسة اللغة في منظور جديد بالتركيز في ما يُنجز بالكلمات، بعد أن كانت الدراسة تقتصر على ما تحمله الكلمات من معانٍ، هذا التمييز الذي جاء به «أوستن»، كان له أثره المهمّ المستمر في تطوير نظرية أفعال الكلام؛ إذ إنّهُ أكّد أنّ اللغة تُستخدم لتحقيق أفعال اجتماعية متنوعة.

وذهب «أوستن» أبعد من التطوير في الألسنية، وميّز الأفعال الإنجازية *performative* عن الأفعال الإنشائية *constative*، فالأفعال الإنجازية لا تنتظر الوقت للتحقق، بل تُنجز بالفعل بمجرد التلّفّظ بها، مثل: «أعلنُ افتتاح المؤتمر»، هذا يعني أنّ المؤتمر أفتتح فعلاً. أمّا الأفعال الإنشائية فهي التي تصف حالة ما، أو حدثاً، مثل: «السّماء تمطر»، ولئن كان لنا أن نسأل هنا: أليست الأفعال الإنشائية كذلك تدلّ على إنجاز الفعل مباشرة؟ إنّ «أوستن» نفسه يعترف بأنّ التمييز بين الأفعال الإنجازية والأفعال الإنشائية ليس واضحاً دائماً، فالحدود بين الفعل الإنجازي والفعل الإنشائي قد تتداخل (1962)، وهذا كان دافعاً له إلى دراسة نظريته من جديد وتطويرها على نحو يتسم بدقّة أفضل.

ومن ذلك مقارنته ما بين الفلاسفة الذين وقعوا في الوهم بقولهم: إنّ الحكم في القضية إمّا هو وصف حالة، وإمّا إثبات واقعة عينية، أي: إنّهُ صادق وإمّا كاذب، وعلماء النحوي

الذين يرفضون أن تكون الجُمْلُ جميعها يجب أن تُفيد فائدة خبرية، أو تُنتج أحكاماً، مضيفاً أن للجُمْلَ وظائف مختلفة، مثل: الاستفهام، التَّعَجُّب، الأمر، التَّمْنَى، وكذلك التَّعارض (أوستن، 1991).

هذه المقاربات يُبين «أوستن» من خلالها أن اللغة ليست ثنائية بسيطة بين الوصف والفعل، بل هي شبكة مُعقَّدة الأفعال التي تتداخل فيها الوظائف، وهذا التداخل يُضفي على اللغة إمكانات مُتعدِّدة، فهي في الوقت ذاته وسيلة للتعبير، ووظيفة لإنجاز أفعال اجتماعية، وهو ما يعطيها سمة التعقيد، وأكثر ما تصوِّره النظريات التقليدية، حتَّى ما يأتي به المعاصرون من علماء الكلام، مُخالفين النظرة القديمة القائلة: إنَّ اللغة هي غاية تواصلية فحسب، مُحدِّدين اللغة بأنها أفعال كلامية إذا كانت فيها فائدة تواصلية. (مسعود، 2005).

وكذلك قدَّمَ «أوستن» مفهوم الفعل الكلامي، بوصفه متكوِّناً من ثلاثة مستويات مترابطة (1991):

- الفعل التَّلَفُّظِيّ (locutionary act): إنتاج أصوات أو كلمات ذات معنى.
- الفعل الإنجازي (illocutionary act): ما يُنجز بالفعل من خلال الكلام، مثل: الوعد أو الأمر.
- الفعل التَّأثيري (perlocutionary act): الأثر الذي يُحدثه الكلام في المُستمع، مثل: الإقناع أو التَّأثير النفسي.

لكنه يفصِّل الأفعال الكلامية، ويصنِّفها في خمسة مستويات (دلاش، 1992).

- أ- الأفعال الدَّالة على الحكم Actes Verdictifs.
- ب- الأفعال الدَّالة على الممارسة Actes Exercitifs.
- ت- الأفعال الدَّالة على السيرة Actes Conductifs.
- ث- الأفعال الدَّالة على الوعد Actes Commissifs.
- ج- الأفعال الدَّالة على العرض Actes Expositifs.

هذا التَّقسيم الخماسي كان بالغ الأهمية؛ لأنَّه كَشَفَ عن أن الكلام ليس عملية آليّة، بل هو فعلٌ متعدِّدُ المستويات، يُحدث آثاراً مختلفة في الواقع الاجتماعي. وقدَّمَ «أوستن» في محاضراته الثمانية عشرة هذه الأنواع من الأفعال، بالتَّوسُّع والتَّفصيل، مُوضِّحاً سياق كلِّ منها، مُبيِّناً الأفعال المناسبة لكلِّ مقام (آرمينكو، 1986)، وقد أشار «سيرل» لاحقاً إلى أن هذا التَّقسيم هو الأساس الذي بُنيَتْ عليه نظرية أفعال الكلام الحديثة (1969)، وإنَّ أشار إلى الكثير من الصُّعوبات التي تعترض هذا التَّقسيم، لكن، بفضلِه بات من المُمكن دراسة اللغة دراسةً شاملة، في آثارها العملية في المجتمع.

وتؤكدُ نظريّة «أوستن» أنّ اللغة ليست محايدة، بل هي أداة تُستخدم لتحقيق أهداف اجتماعيّة وسياسيّة، فعندما يُصدر قاضٍ حُكماً ما، فإنّه بذلك لا يصف حالة فحسب، بل يُغيّر الواقع القانوني بمجرد التّلفّظ بالحُكم، وعندما يُعلنُ سياسيٌّ قراراً، فإنّه لا ينقل معلومةً فقط، بل يُحدّث أثراً في الواقع السّياسي، وفي هذا الصّدّد يشير «هابرماس» -Haber mas إلى أنّ أفعال الكلام تُعدّ من أفضل أدوات بناء السّلطة والشرعيّة في المجتمعات الحديثة (1984)، إذ إنّها أداة لإنتاج السّلطة وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعيّ.

ويرى «أوستن» أنّ نجاح أفعال الكلام يعتمدُ تحقّق شروط سياقيّة محدّدة، ومنها: امتلاك المتكلّم السّلطة المناسبة، ملائمة السّياق، فهّم الكلمات فهماً صحيحاً، فلا يمكن لأيّ شخص عاديّ أن يقول: «أعلنُ افتتاح المؤتمر» فيفتتح المؤتمر فعلاً، كلامه هنا لا يُنجز الفعل؛ لأنّ المتكلّم لا يملك السّلطة اللازمة (1962)، ما يؤكّد أنّ اللغة لا يمكن لها أن تعمل بمعزلٍ عن السّياق الاجتماعيّ، بل تركز على شروط تحكم على أفعال الكلام بالنّجاح، أو بالفشل.

تكمّن قوّة نظريّة «أوستن» في أنّها نقلت دراسة اللغة من التّركيز في البنية، إلى التّركيز في الفعل، وهو ما جعلها أكثر ارتباطاً بالحياة اليوميّة، فقد أظهرت أنّ اللغة تُستخدم لإنجاز أفعال اجتماعيّة، وأنّ هذه الأفعال قد تغيّر الواقع الاجتماعيّ بمجرد التّلفّظ بها، في حال تحقّق الشّروط اللازمة لذلك، وقد أكّد «سيرل» Searle لاحقاً أنّ هذا التّحوّل كان نقطة الإنطلاق الحقيقيّة للدراسات الدّلاليّة (1979).

ومع ذلك، واجهت نظريّة «أوستن» بعض الانتقادات، وفي مقدّمة هذه الانتقادات أنّها لم تُقدّم تصنيفاً دقيقاً لأنواع أفعال الكلام، وهو ما جعلها أقلّ قابليّة للتّطبيق في الدّراسات اللّغويّة التفصيليّة، ومن نقاط الضّعف في هذه النّظريّة أنّ «أوستن»، على الرّغم من تمييزه الأفعال الكلاميّة من فئة الإنشاء والخبر، إلّا أنّه لم يستطع أن يضع لها الحدود المانعة، لوجود أفعال لا يمكن إنجازها ما لم يتلفّظ بالفعل اللّغويّ صراحةً (الشهري، 2004).

وقد تمحور الكثير من الانتقادات لنظريّة «أوستن»، بتداخل التّصنيفات في أفعال الكلام، وافتقارها للمبادئ الواضحة، والتّركيز المفرط في نيّة المتكلّم (القصدية)، وإهمال سياق التّفاعل، ويبدو أنّ هذه النّظريّة تعتمد حدس أوستن وآراءه الشّخصيّة، لا التّحليل والتّجربة (Nord-quist, 2025).

ومما يمكن نقد «أوستن» به، أنّه في تقسيمه الأخير للأفعال الكلاميّة، وتقديمه الأفعال التي يتضمّنهما القول بناء على قوّتها الإنجازيّة، قد قدّم خمسة أنواع رئيسة: الحكميّات Verdictives، التّنفيزيّات Exercitives، الوعديّات أو الإلزاميّات Commissives، السّلوكيّات Be-habitives، العرضيّات أو الثّبوتيّات Expositives، لكنّه لم يقدّم التّوصيف الدّقيق لها، مثلما فعل في التّصنيفات السّابقة للأفعال، بل اكتفى بالإشارة إلى ما تعبّر عنه، وما يمكن أن تُعبّر عنه (حنيت، 2020).

ومن الثّغرات التي وقعت فيها نظريّة أوستن، أنّ أوستن لم يتعامل مع الأفعال في ذاتها، ولم يلتفت إلى أنّ اختلاف فعلين في اللفظ، ما دام غير مترادفين، لا يعني بالضرورة اختلافاً

في المتضمن (ليلي، 2012).

وبرغم هذه الانتقادات، ما تزال نظرية أوستن تُعدّ حجر الأساس في الدراسات التداولية، وقد أثبتت فعاليتها في تحليل الخطاب اليومي والسياسي والقانوني، فاللغة قد تصدر الأحكام، أو تسنّ القوانين، أو تبني الشرعية السياسية (Levinson, 1983)، هذا الطرح يتيح للباحثين النظر في اللغة بوصفها أداة للسلطة والتأثير، وهو ما يُفسّر استمرار حضور النظرية في الدراسات النقدية المعاصرة.

المبحث الثاني: إعادة هندسة القول في منطق «سيرل»

يُعدّ «جون سيرل» من أبرز الفلاسفة الذين طوّروا نظرية أفعال الكلام بعد أوستن، إذ سعى إلى تقديم إطار أكثر دقة ومنهجية لتصنيف هذه الأفعال وتوضيح شروطها السياقية لما شاب بعضها من صعوبات وتعقيد، وفي كتابه *Speech Acts*، قدّم سيرل تطويراً مهماً للنظرية، بتركيزه في الجانب التصنيفي والتحليلي، محاولاً أن يضيف على النظرية سمة التطبيق المؤثر في الدراسات اللغوية والفلسفية (1969)، وربما كان سيرل تلميذاً عند أوستن، لكنّه حتماً لم يكن مجرد تابع يتبنّى نظريات أستاذه بما فيها من بعض نقاط الضعف، بل كان يريد بناء نظرية صارمة يمكن استخدامها في تحليل الخطاب تحليلاً منهجياً.

بدأ سيرل تطويره نظرية أوستن، بنقده التقسيم الخماسي لأفعال الكلام الدالة على (الحكم، الممارسة، السيرة، الوعد، العرض)، لعدد من الأسباب، منها التداخل الكبير المبالغ فيه بين فئة الأفعال، والارتباك المستمر بين الأفعال *Acts* والأفعال *Verbes*، وغياب المبدأ المتين الذي يركز عليه هذا التصنيف (عبد الحق، 1993)، كما أنّه رفض تصنيفات أوستن للأفعال بناء على قوتها الإنجازية (الحكميات، التنفيذيات، الوعديات أو الإلزاميات، السلوكيات، العرضيات أو الثبوتيات)، لأنّه لم يقتنع بها، بل رأى ضرورة الحاجة إلى دراستها من جديد، لتقديمها على نحو أكثر دقة (حنيت، 2020).

هذا، وقد قدّم سيرل واحداً من أبرز الإسهامات في الألسنية التداولية، في تصنيفه أنواع أفعال الكلام في خمس فئات رئيسة:

أ-الأفعال التمثيلية *Representatives* التي تهدف إلى وصف الواقع، أو تقديم معلومات، مثل: «الجو بارد اليوم».

ب-الأفعال التوجيهية *Directives* التي تهدف إلى دفع المستمع إلى القيام بفعل معين، مثل: «افتح الباب».

ت-الأفعال الالتزامية *Commissives* التي يلزم فيها المتكلم نفسه بفعل معين، مثل: «أعدك أن أزورك».

ث-الأفعال التعبيرية *Expressives* التي تُظهر مشاعر المتكلم، مثل: «أعتذر».

ج-الأفعال الإعلانية *Declarations* التي تُغيّر الواقع بمجرد التلفّظ بها، مثل:

«أعلن افتتاح المؤتمر».

وقد أوضح سيرل أن هذا التصنيف يُتيح فهماً أعمق لكيفية استخدام اللغة لتحقيق أهداف متعدّدة في الحياة اليومية (1979)، وبالتالي نظريته أكثر شمولاً ودقّة من نظرية أوستن؛ لأنها قدّمت إطاراً تحليلياً واضحاً يمكن تطبيقه في الخطاب اليومي والسياسي والقانوني، كما أن سيرل بهذا التصنيف، أتاح للباحثين إمكان دراسة اللغة بوصفها أداة متعدّدة الوظائف، وهو ما يعكس ثراءها وتعقيدها في الممارسة الاجتماعية.

وأوضح سيرل مفهوم شروط النّجاح *felicity conditions*، وهي الشّروط التي يجب أن تتوافر لكي يكون الفعل الكلامي ناجحاً، فعلى سبيل المثال، لكي يكون الوعد ناجحاً، يجب توفّر شروط ثلاثة، وهي: أن يكون المتكلّم جاداً، أن يكون الفعل ممكناً، وأن يفهم المستمع نيّة المتكلّم (1969). هذا المفهوم يكشف عن أن اللغة لا تعمل بمعزل عن السّياق، بل تعتمد عوامل اجتماعيّة وثقافيّة تجعل أفعال الكلام ناجحة أو فاشلة.

تكمّن قوّة نظرية سيرل في أنها قدّمت إطاراً تصنيفياً ومنهجياً يمكن استخدامه في الدّراسات اللغويّة والفلسفيّة، وقد أشار ليفنسون إلى أن تصنيف سيرل جعل نظرية أفعال الكلام أكثر قابليّة للتطبيق في تحليل الخطاب السياسي والإعلامي والقانوني (1983)، وكذلك تُؤكّد نظريته أن اللغة ليست مجرد نظام داخلي، بل هي ممارسة اجتماعيّة تُستخدم لتحقيق أهداف متعدّدة، وهذا ما جعل نظرية سيرل أداة تحليليّة فعّالة في الدّراسات النّقدية المعاصرة.

وتؤكّد نظريته القوّة الإلزاميّة للغة، فالكلمات تُنشئ في بعض السّياقات التزامات اجتماعيّة، وكذلك قانونيّة، فعندما يُبرم عقد شفهي، فإنّ الكلمات نفسها تُنشئ التزاماً قانونيّاً، ما يُبيّن أن اللغة في نظرية سيرل تُنتج واقعاً جديداً بمجرد التّلّفظ بها أحياناً، ومن الجدير ذكره أن سيرل لم يكن سبّاقاً إلى هذا الكلام، بل سبقه إليه أوستن (1962)، لكنّ سيرل طوّره وتوسّع به؛ ليوّضح كيف تُستخدم اللغة في بناء الشّرعيّة القانونيّة والاجتماعيّة، وبالتالي نظريته لها قيمتها في دراسة المؤسّسات والأنظمة القانونيّة.

كما ركّز «سيرل» في علاقة اللغة بالعقل، وقال: إنّ أفعال الكلام تُظهر كيف يستخدم الإنسان اللغة للتعبير عن نيّاته وأهدافه، وقد أوضح في كتابه *Intentionality* أن اللغة مرتبطة بالبنية العقليّة للإنسان، وأنّ أفعال الكلام تُعَدّ انعكاساً للعمليات الذهنيّة الداخليّة (1983)، وهذا البُعد النّفسيّ كان مهماً لأنّه كشف عن أن اللغة ليست مجرد أداة خارجيّة، بل هي كذلك انعكاس للعمليات العقليّة، وبفضل هذا التحليل، أصبح بالإمكان دراسة اللغة بوصفها جزءاً من البنية الإدراكيّة للإنسان، وهو ما يربط بين التّداوليّات والفلسفة العقليّة.

وفي نظرية سيرل، أن الفعل الكلامي الدّالّ على الانفعال يبدأ بتوليد المعنى من اللفظ مصحوباً بالقوّة الإنجازيّة التي تبلغ المتلقّي بوصفها فعلاً كلاميّاً غير مباشر، في حين يتمثّل الفعل الإنجازي في تحقّق هذا القول، وما يُخلّفه من أثر في نفس المستمع، وهو تقسيم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتمييز «سيرل» بين الخبر والإنشاء (فاخوري، 2013)، وأكّد سيرل أنّ فعل الكلام ليس ثابتاً دائماً، بل هو نوعان، مباشر وغير مباشر (روبول وموشلار،

1998)، فالفعل المباشر يكون بتطابق الفعل ونوع الجملة مع الإنجاز، ويتحقق التطابق التام بين معنى الجملة ومعنى الفعل (سيرل، 2006).

على الرغم من أن نظرية «سيرل» أركزت على نظرية «أوستن» لتنقحها من بعض الشوائب والتعقيد، وتطورها، لكنها لم تسلم من بعض الانتقادات، من ذلك أنها ركزت في الجانب التصنيفي تماماً، ولم تُعط الأبعاد الثقافية والاجتماعية المؤثرة في استخدام اللغة حقها، وقد أشار هابرماس إلى أن هذه النظرية لا تُعطي الوزن الكافي لدور السلطة والشرعية في نجاح أفعال الكلام (1984).

على الرغم من الانتقادات، ما تزال نظرية «سيرل» تُعد من أبرز التطويرات في مجال أفعال الكلام؛ لأنها قدّمت إطاراً منهجياً يمكن استخدامه في الدراسات التداولية، وقد أثبتت فعاليتها في تحليل الخطاب اليومي والسياسي والقانوني، إذ تُستخدم اللغة لإنجاز أفعال، مثل: إصدار الأحكام، سن القوانين، بناء الشرعية السياسية، وهذا ما يجعل نظرية «سيرل» ضرورية لفهم اللغة في سياقها الاجتماعي، ويجعلها مكملية لنظرية «أوستن» التي ركزت في البعد الفلسفي، ومن خلال الجمع بين الطرح الفلسفي عند «أوستن»، والطرح التصنيفي عند «سيرل»، يصبح بالإمكان بناء نموذج أكثر شمولاً لفهم اللغة، بوصفها فعلاً اجتماعياً متعدد الأبعاد.

لكن، هل ما قدّمه «سيرل» كان بناء على قصور فعلي عند «أوستن»، أو أن «أوستن» كان يتطور تدريجياً، ويُعدّل على تصنيفاته وكان جديراً بالوصول إلى الصورة المثالية لنظريته؟ يرى بعضهم أن موت «أوستن» وحده هو ما حال دون ذلك (طبطبائي، 1994).

الخاتمة

تُظهر المقارنة بين نظريّة «أوستن» ونموذج «سيرل» أنّ كلّاً منهما أنطلق من فرضيّة أساسيّة، مفادها أنّ اللغة لا تُفهم إلّا من خلال أفعال الكلام، لكنّهما اختلفا في تحديد طبيعة هذه الأفعال وفي تفسير علاقتها بالبنية والسّياق، فقد ركّز أوستن في البعد الفلسفيّ للغة، محدّداً مستويات الفعل الكلاميّ الثلاثة: التّلّفُظيّ، الإنجازيّ، والتأثيريّ، في المقابل، ركّز «سيرل» في الجانب التّصنيفيّ، محدّداً خمس فئات رئيسة لأفعال الكلام، ساعياً إلى بناء إطار منهجيّ أكثر دقّة.

من النّاحية النّظريّة، يقدّم «أوستن» إطاراً فلسفيّاً غنيّاً يتيح النّظر إلى اللغة بوصفها فعلاً اجتماعيّاً متعدّد المستويات، لكنّه لم يقدّم تصنيفاً دقيقاً لأنواع الأفعال الكلاميّة، وقد أشار «سيرل» إلى أنّ هذا النّقص جعل نظريّة «أوستن» بحاجة إلى تطوير منهجيّ وفي المقابل، يقدّم «سيرل» إطاراً تصنيفيّاً يربط اللغة بالسّياق من خلال شروط النّجاح، لكنّه قد يُعْغِلُ بعض الأبعاد الفلسفيّة العميقة التي ركّز فيها «أوستن»، ومن النّاحية التّطبيقيّة، تُستخدم مستويات «أوستن» في تحليل الخطاب اليوميّ والسّياسيّ، خصوصاً في الكشف عن الأثر الذي يُحدثه الكلام في المستمع، أمّا نموذج «سيرل» فيُستخدم على نطاق واسع في تحليل الخطاب التّعليميّ والقانونيّ والإعلاميّ.

إنطلاقاً من المقارنة بين «أوستن» و«سيرل»، يمكن للباحثين العمل على بلورة مشاريع بحثيّة جديدة، من بينها: دراسة تطبيق مستويات «أوستن» في تحليل الخطاب السّياسيّ المعاصر للكشف عن آليّات التّأثير والإقناع؛ بناء نماذج تداوليّة تجمع بين التّصنيف السّيرليّ وشروط النّجاح في الخطاب القانونيّ؛ وأستكشف العلاقة بين الأفعال الكلاميّة والهويّة الثقافيّة في الخطاب اللغويّ بأشكاله كافّة، ثمّ إنّ الإشكاليّات البحثيّة الآتية تطرح نفسها:

- هل يمكن أن تُستخدم أفعال الكلام في تحليل الخطاب الرّقميّ (وسائل التّواصل الاجتماعيّ) للكشف عن حركيّة الهويّة الثقافيّة؟

- كيف يمكن توظيف نظريّة أفعال الكلام لفهم العلاقة بين اللغة والسّلطة في المجتمعات الحديثة؟

- إلى أيّ مدى يسهم الجمع بين التّصنيف السّيرليّ والمستويات الأوستينيّة في بناء نموذج تداوليّ شامل؟

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية والمعرّبة

- آرمينكو، فرانسواز. (1986). المقاربة التداولية. ترجمة سعيد علوش، الرباط: دار الإنماء القومي.
- أوستين، جون. (1991). أوستين نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام. ترجمة عبد القادر قنيني، المغرب: الدار البيضاء، إفريقيّا الشرق.
- بلان، جيل. (1989). عندما يكون الكلام هو الفعل. ترجمة هاشم صالح، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد 5.
- حنيت، حسين رمضان. (2020). اللغة: بين التعبير والتأثير في نظرية الأفعال الكلامية. مجلة الميادين للدراسات في العلوم الإنسانية، المجلد الثاني، العدد الثالث.
- دلاش، الجيلالي. (1992). مدخل إلى اللسانيات التداوليّة. ترجمة محمد يحياتن. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- روبول، آن؛ موشلار، جاك. (1998) التداوليّة اليوم، علم جديد في التّواصل. ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني. بيروت: دار الطليعة.
- سيرل، جون. (2006). الفلسفة في العالم الواقعيّ. ترجمة سعيد الغانمي. لبنان: دار العرب للعلوم ناشرون؛ الجزائر: منشورات الاختلاف؛ المغرب: المركز الثقافي العربيّ.
- الشهري، عبد الهادي بن ظافر. (2004). استراتيجيّات الخطاب: مقارنة لغويّة تداوليّة. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- طبطبائي، طالب سيد هاشم. (1994). نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب. الكويت: الفكر المعاصر، مطبوعات جامعة الكويت.
- عبد الحق، صلاح إسماعيل. (1993). التحليل اللغويّ عند مدرسة أكسفورد. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.
- فاخوري، عادل. (2013). محاضرات في فلسفة اللغة. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- صحراوي، مسعود. (2005). التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- ليلي، سهل. (2012). نظرية الحدث اللغوي بين التأسيس والضبط المنهجي، التواصل في اللغات والثقافة والآداب. الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة، ع31، سبتمبر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Austin, J. L. (1962). How to do things with words. Oxford: Oxford University Press.
- Habermas, J. (1984). The theory of communicative action, volume 1: Reason and the rationalization of society. Boston: Beacon Press.
- Harris, R. (1987). Reading Saussure: A critical commentary on the Cours de linguistique générale. London: Duckworth.
- Levinson, S. C. (1983). Pragmatics. Cambridge: Cambridge University Press.
- Nordquist, R. (2025, April 29). What is the speech act theory: Definition and examples. ThoughtCo. <https://www.thoughtco.com/speech-act-theory-1691986>
- Searle, J. R. (1969). Speech acts: An essay in the philosophy of language. Cambridge: Cambridge University Press.
- Searle, J. R. (1979). Expression and meaning: Studies in the theory of speech acts. Cambridge: Cambridge University Press.
- Searle, J. R. (1983). Intentionality: An essay in the philosophy of mind. Cambridge: Cambridge University Press.

الصناديق الوقفية بين التكيف الفقهي والتنظيم القانوني

دراسة تأصيلية مقارنة مع تركيز على الإطار اللبناني

أ.د. صلاح الدين سليم أرقه دان (1)

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في التكيف الفقهي والقانوني للصناديق الوقفية، مع التركيز على السؤال الذي يثور عند انتقال الوقف من صورته الفردية إلى صورته المؤسسية: هل الصندوق الوقفي مجرد وعاء تنظيمي لإدارة المال الموقوف واستثماره، أم يمكن أن يكون شخصاً قانونياً مستقلاً تؤول إليه أموال الوقف؟

وتنطلق الدراسة من التمييز بين ثلاثة مستويات كثيراً ما تختلط في الأدبيات: إنشاء الوقف، والذمة أو الشخصية القانونية التي يعترف بها النظام القانوني للوقف، والوعاء المؤسسي الذي يتولى الإدارة والاستثمار. وتبين المصادر الفقهية المعاصرة التي تم التحقق منها أن وقف النقود واستثمارها، بل والمشاركة الجماعية فيها عبر صندوق واحد أو إصدار أسهم نقدية وقفية، قد أقرها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشروط تحفظ أصل المال وتراعي شرط الواقف والإفصاح وتجنب المخاطر غير الملائمة. كما تكشف الدراسات الحديثة أن الصناديق الوقفية ترتبط بقضايا الحوكمة، والتخصص الإداري، والتنوع الاستثماري، والتحول الرقمي، وأن التجارب الماليزية والسعودية والإندونيسية تقدم نماذج مختلفة للربط بين الوقف والأدوات المالية الحديثة.

أما في الحالة اللبنانية، فتتبنى الدراسة مقاربة حذرة: لا يجوز استنتاج وجود شخصية قانونية مستقلة للصندوق الوقفي، أو نفيها، من مجرد وجود حساب أو صندوق أو تسمية تنظيمية، بل يتوقف ذلك على النص التشريعي أو النظام المنشئ وطبيعة الوقف والجهة صاحبة الصلاحية. وتبين النصوص اللبنانية المتاحة أن المحاكم الشرعية تختص بمسائل الوقف من حيث الحكم واللزوم والصحة والشروط والاستحقاق والتسجيل والمحاسبة في الحدود التي يحددها القانون.

وتقترح الدراسة، بناء نموذج تشريعي للصندوق الوقفي يقوم على استقلال وظيفي وإداري ومالي محاسبي، مع بقاء أصل المال ومقصده الوقفيين محميّين، والفصل الصريح بين أموال الوقف وأموال الناظر، وإلزام الصندوق بالحوكمة والإفصاح وإدارة المخاطر والرقابة الشرعية والقانونية.

الكلمات المفتاحية: أوقاف لبنان، الصندوق الوقفي، وقف النقود، الحوكمة الوقفية، الاستثمار

الوقفي، الشخصية القانونية، الوقف.

(١) أستاذ الدراسات العربية الإسلامية والحضارة الإسلامية

Abstract:

This article examines the jurisprudential and legal characterization of waqf funds, focusing on the distinction between the creation of a waqf, the legal status attributed to the endowed patrimony under a given legal system, and the institutional vehicle used to administer and invest waqf assets. The study shows, on the basis of verified contemporary fiqh sources, that cash waqf and its investment are recognized within defined Shariah parameters, including collective participation through a single fund and the issuance of cash-waqf shares. Contemporary literature also associates waqf funds with governance, professional management, investment diversification, and digital delivery mechanisms. Malaysia, Saudi Arabia, Indonesia, and Kuwait provide different institutional models.

With respect to Lebanon, the article adopts a source-critical approach. The existence of a waqf fund does not by itself establish that the fund is a separate legal person or that ownership of endowed assets has shifted to the fund. Such conclusions require an identifiable statutory, regulatory, constitutive, or judicial basis. Lebanese procedural legislation places important waqf matters within the jurisdiction of Shariah courts, including validity, conditions, registration, and accountability within the scope defined by law. Several judicial citations appearing in the original manuscript could not be independently verified from accessible public databases; accordingly, they are not treated here as established precedents. The article proposes a functional model in which the fund enjoys operational and administrative autonomy, while endowed assets remain ring-fenced, subject to the founder's stipulations, investment safeguards, disclosure requirements, and appropriate legal and Shariah oversight.

Keywords: Waqf; Waqf Fund; Cash Waqf; Waqf Governance; Waqf Investment; Legal Personality; Lebanon Endowments.

الإشكالية

تكمن الإشكالية في الخلط بين (الصندوق الوقفي) بوصفه أداة مؤسسية لإدارة المال، وبين (الوقف) بوصفه منشأً قانونياً وشرعياً للحق أو المال المخصص لغرض معين. ويزداد هذا الخلط عندما تستخدم

الصناديق حسابات مصرفية، أو وحدات استثمار، أو أسهماً وقفية، أو هياكل مالية جماعية. فوجود وعاء مالي مستقل محاسبياً لا يكفي، من الناحية القانونية، لإثبات تمتعه بالشخصية المعنوية أو امتلاكه للأموال، كما أن بقاء المال مخصصاً للوقف لا يمنع بالضرورة إنشاء بنية إدارية مستقلة قادرة على التعاقد والاستثمار والرقابة.

أسئلة البحث

- ما المقصود بالصندوق الوقفي، وما العناصر التي تميزه عن الوقف ذاته وعن الصندوق الاستثماري التجاري؟
- ما الأساس الفقهي لجمع الأموال الوقفية واستثمارها جماعياً، وبخاصة في صورة وقف النقود والأسهم الوقفية؟
- ما الفارق القانوني بين الشخصية القانونية، والذمة المالية المخصصة، والاستقلال الوظيفي في إدارة الوقف؟
- ما الذي يمكن إثباته من المصادر اللبنانية المتاحة بشأن الاختصاص والتنظيم القانوني للوقف؟
- ما الدروس المؤسسية التي يمكن استخلاصها من التجارب الكويتية والماليزية والسعودية والإندونيسية؟
- ما النموذج التنظيمي الذي يمكن أن يوازن بين حماية أصل الوقف ومتطلبات الإدارة والاستثمار والحوكمة؟

فرضيات الدراسة

- الصندوق الوقفي لا يكتسب الشخصية القانونية لمجرد تسميته صندوقاً أو فتح حساب مستقل له، بل تتوقف الشخصية القانونية على سند قانوني أو تنظيمي منشئ.
- الاستقلال الوظيفي للصندوق يمكن أن يتحقق دون نقل ملكية المال الوقفي إلى المدراء / النظّار، إذا اقترن بفصل الأصول، وتحديد الصلاحيات، والرقابة، والإفصاح.
- الفقه المعاصر يجيز صوراً من وقف النقود والاستثمار الجماعي، بما في ذلك المشاركة في صندوق واحد، مع المحافظة على أصل المال ومراعاة شروط الواقف.
- التجارب المعاصرة تشير إلى أن فعالية الصناديق الوقفية ترتبط بالحوكمة والتخصص وإدارة المخاطر بقدر ارتباطها بقدرة الصندوق على تعبئة الموارد.

منهج البحث وحدوده

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي التأصيلي مع منهج دراسة الحالة القانونية. وشملت عملية التحقق من المراجع والدراسات والأحكام المشار ذات العلاقة من مؤسسات رسمية أو مستودعات جامعية موثوقة، ثم إعادة صياغة الاستنتاجات بما يتناسب مع درجة قوة الدليل. كما استخدمت الدراسة المقارنة بصورة محدودة لتوضيح النماذج المؤسسية، لا لإثبات أن النظام اللبناني يتبنى القواعد نفسها.

الدراسات السابقة

تتوزع الأدبيات الحديثة التي أمكن التحقق منها على أربعة اتجاهات. الأول دراسات المراجعة المنهجية للوقف النقدي ووقف الخدمات، ومن أبرزها دراسة (Rahmalan) و (Abu Hussin) التي راجعت الأدبيات المنشورة بين 2010 و 2020 وخلصت إلى أن الحوكمة وإدارة الوقف من الموضوعات المركزية في النقاش المعاصر، مع بقاء وقف الخدمات أقل تناولاً (Rahmalan & Abu Hussin, 2021).

الثاني دراسات الصناديق أو المنتجات الاستثمارية ذات الطابع الوقفي في ماليزيا. وبين (Hamzah) وزملائه أن الربط بين مفهوم الوقف ومنتجات إدارة الصناديق الإسلامية أصبح موضوعاً تطبيقياً داخل صناعة إدارة الأصول الإسلامية الماليزية. أما (Mohsin) و (Mohammad) فاقترحا إعادة هيكلة مفهوم أسهم الوقف باتجاه صندوق وقف أكثر سيولة، من خلال مراحل الجمع والاستثمار والتوزيع (Mohsin & Mohammad, 2023).

الثالث دراسات الحوكمة. وتبحث (Nofianti) و (Mukhlisin) و (Irfan) الابتكار في الوقف النقدي داخل المؤسسات المالية الإسلامية في إندونيسيا وماليزيا وتركيا، وتبرز أهمية العلاقات المؤسسية والتقنية والحوكمة المهنية والمساءلة (Nofianti et al., 2024).

الرابع دراسات الصناديق الاستثمارية الوقفية وتطبيقاتها. فقد درس (Al-Mehsen) تجربة صندوق استثماري وقف في السعودية، وخلص إلى أهمية التنوع وسهولة المشاركة ووجود إدارة متخصصة، وربط ذلك بالاستدامة المالية والحاجة إلى أدوات لقياس الأداء والحوكمة (Al-Mehsen, 2024). كما قدمت الأدبيات الإندونيسية الحديثة تحليلاً قانونياً لصكوك الوقف المرتبطة بالدولة، وهو نموذج يوضح إمكان الجمع بين المال الوقفي والأدوات المالية الحديثة دون افتراض أن الصندوق نفسه هو المالك القانوني للأصل (Andika & Marwadi, 2025; Laila et al., 2025).

الإطار النظري

أ.الوقف والصندوق: تمييز مفاهيمي

الوقف هو المنشأ الذي يخصص المال لغرض وقفي وفق الأحكام الشرعية والقانونية الواجبة التطبيق، بينما الصندوق هو بنية تنظيمية أو مالية يمكن أن تستخدم لتنفيذ الإدارة والاستثمار. ويجب، منهجياً، عدم مساواة (وعاء الإدارة) بـ(مصدر الصفة الوقفية). فمجمع الفقه الإسلامي الدولي قرر صراحة جواز وقف النقود، وجواز استثمارها مباشرة أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقفية، مع تقرير أن المقصد هو حبس الأصل وتسبيل المنفعة (International Islamic Fiqh Academy, 2004).

ب.الاستثمار الوقفي

لا يعني الاستثمار الوقفي المضاربة بالمال الوقفي بوصفه مالاً تجارياً حراً. فقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن استثمار الوقف يربط الاستثمار بحفظ الأصل واستمرار منافعه، ويدعو إلى اختيار أدوات مناسبة لطبيعة الأصول، وتجنب الاستثمارات عالية المخاطر، والإفصاح الدوري عن عمليات الاستثمار. كما يقرر أن وقف النقود جائز، وأن الاستثمار يمكن أن يتم بوسائل شرعية متنوعة، مع مراعاة شرط الواقف (International Islamic Fiqh Academy, 2004).

ج.الحوكمة الوقفية

الحوكمة هنا ليست مجرد مصطلح إداري، بل هي مجموعة من الآليات التي تمنع تضارب المصالح وتضمن الفصل بين أموال الوقف وأموال المدير / الناظر، وتحدد صلاحيات اتخاذ القرار، وتفرض الإفصاح والمراجعة، وتربط الاستثمار بمقصد الوقف. وتدعم الأدبيات الحديثة هذا الاتجاه، إذ تركز دراسات الوقف النقدي المعاصر على العلاقات بين الجهات الوقفية والمؤسسات المالية والتقنية والرقابية، وعلى المهنية والمساءلة بوصفها شروطاً لرفع جودة الإدارة (Nofianti et al., 2024).

الصناديق الوقفية: البنية والوظائف

يمكن تعريف الصندوق الوقفي لأغراض هذه الدراسة بأنه: (ترتيب مؤسسي يُجمع أو يُدار من خلاله مال مخصص للوقف، أو عوائد أصول وقفية، وفق غرض محدد ووثيقة منشئة، مع إخضاع الإدارة والاستثمار لقواعد تحفظ أصل المال وتضمن توجيه منافعه إلى الجهة أو الغرض المحدد). وهذا تعريف وظيفي، ولا يفترض مسبقاً أن الصندوق شخص معنوي مستقل.

وتشمل وظائف الصندوق: تعبئة الموارد الصغيرة والمتوسطة، تجميعها في محفظة أكثر قدرة على التنويع، الاستعانة بإدارة متخصصة، تقليل كلفة الإدارة، وضع سياسة استثمارية، قياس الأداء، والإفصاح

عن النتائج. وهذه الوظائف تظهر في التجارب المعاصرة بطرق مختلفة، فالأمانة العامة للأوقاف في الكويت تعرض الصناديق الوقفية بوصفها إطاراً لتنظيم العمل الوقفي وتوجيه الريع إلى احتياجات اجتماعية وتنموية، مع تنوع الاستثمارات وفق طبيعتها ومستويات مخاطرها (General Secretariat of Awqaf, Kuwait, 2023).

التجارب المقارنة

أ. الكويت

تُظهر المصادر الرسمية الكويتية أن الصناديق الوقفية استُخدمت كألية مؤسسية لتوجيه العمل الوقفي إلى مجالات متعددة، وأن إدارة الأوقاف تتعامل مع الاستثمار والتنمية وتنوع المصارف ضمن إطار مؤسسي. وتفيد هذه التجربة في إظهار أن (المأسسة) لا تستلزم بالضرورة فصل الصندوق عن المؤسسة الوقفية الأم، بل يمكن أن تكون المأسسة في صورة تقسيم وظيفي واضح للصلاحيات والمصارف والمشروعات (General Secretariat of Awqaf, Kuwait, 2022, 2023).

ب. ماليزيا

تقدم ماليزيا نموذجاً مهماً للربط بين الوقف ومنتجات الاستثمار الجماعي. وتبين الدراسات الحديثة أن أسهم الوقف وصناديق الوقف ذات الطابع الاستثماري تُستخدم لمعالجة مشكلة السيولة وتوسيع المشاركة، مع الحاجة إلى هياكل تحافظ على طبيعة المال الوقفي وتسمح في الوقت نفسه بتعبئة رأس مال أكثر سيولة (Mohsin & Mohammad, 2023).

ج. السعودية

تكشف دراسة تطبيقية حديثة على صندوق استثماري وقفي في السعودية عن مزايا تتصل بتنوع الاستثمارات، وسهولة المشاركة، ووجود إدارة متخصصة، مع توصية بتطوير أدوات قياس الأداء والحوكمة والمنافسة بين المدراء/ النظار (Al-Mehsen, 2024). وهذه النتيجة مهمة لأنها تنقل النقاش من سؤال (هل يجوز الاستثمار)؟ إلى سؤال (كيف تُدار مخاطر الاستثمار وكيف يُقاس أدائه)؟.

د. إندونيسيا

تقدم تجربة (Cash Waqf Linked Sukuk) مثالاً على إمكانية توصيل المال الوقفي بأداة مالية سيادية، مع وجود بنية تعاقدية وتنظيمية تحدد أدوار الناظر والمؤسسات المالية والدولة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن هذه الأدوات تستطيع تعبئة الأموال العامة للغايات الاجتماعية، لكنها تواجه أيضاً تحديات تتعلق بالثقة والمهنية والشفافية والوعي العام (Andika & Marwadi, 2025; Laila et al., 2025).

التكييف القانوني المقترح للصندوق الوقفي

ينبغي التمييز بين ثلاثة نماذج:

أولاً، نموذج (الوعاء الإداري): الصندوق ليس شخصاً قانونياً، إنما هو حساب أو ترتيب إداري تابع للجهة الوقفية. وفي هذا النموذج تكون الحقوق والالتزامات باسم الجهة التي يعترف بها القانون، بينما تبقى أموال الوقف مفصولة محاسبياً.

ثانياً، نموذج (الاستقلال الوظيفي): يمنح النظام المنشئ للصندوق مجلس إدارة أو مديراً متخصصاً صلاحيات التعاقد والاستثمار وإدارة الحسابات وإعداد التقارير، دون أن يعني ذلك أن المدير / الناظر يملك المال الوقفي أو يستطيع تغيير غرضه.

ثالثاً، نموذج (الشخصية القانونية المستقلة): ينشئ المشرع شخصاً معنوياً خاصاً بالصندوق، ويحدد صراحة ملكيته أو ذمته، وأهليته للتعاقد والتقاضي، ونظام المسؤولية، وقواعد انقضاء الصندوق أو دمجها. وهذا النموذج لا يجوز افتراضه في النظام اللبناني من مجرد وجود الصندوق، بل يحتاج إلى سند تشريعي صريح أو قاعدة قانونية واضحة.

وتقترح الدراسة اعتماد النموذج الثاني في التنظيم المستقبلي: استقلال وظيفي لا يساوي استقلالاً ملكياً. ويترتب عليه: حسابات مستقلة، محفظة أصول محددة، سياسة استثمار مكتوبة، لجنة مخاطر، تدقيق مستقل، إفصاح دوري، سجل للمستفيدين والمصارف، قواعد لتعارض المصالح، وآلية لإدارة الانحراف عن شرط الواقف.

الإطار اللبناني: ما يمكن إثباته وما يحتاج إلى تحقق

تكشف المصادر القانونية المتاحة أن قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري في لبنان يدرج الوقف ضمن المسائل الداخلة في اختصاص المحاكم الشرعية، بما يشمل الحكم واللزام والصحة والشروط والاستحقاق والقسمة. كما يذكر تنظيم وتسجيل صك الوقف / الحجة الوقفية، ومحاسبة المتولي في الحدود المنصوص عليها. وهذا يدل على وجود بنية قانونية / قضائية خاصة بالوقف، لكنه لا يثبت بذاته أن كل صندوق وقفي يتمتع بشخصية معنوية مستقلة (قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري، 1962، المادة 17).

والفقه المعاصر لا يعامل الصندوق الوقفي بالضرورة باعتباره مالاً جديداً للأصل، بل يقر إمكان تجميع الوقف النقدي في صندوق واحد، وهو ما يفتح باباً واضحاً أمام البناء المؤسسي. وفي المقابل، لا يوجد في هذا الإقرار الفقهي ما يساوي تلقائياً بين الصندوق وبين الشخص المعنوي في القانون الوضعي. هذه مسألة قانونية مستقلة تتوقف على النظام التشريعي المعني.

ومن الناحية الاقتصادية، لا يكفي القول إن الصندوق (يزيد الكفاءة) إلا إذا أمكن قياسها أو تحديد الآليات التي تجعل الزيادة ممكنة: كالتنوع، خفض تكاليف الإدارة، التخصص، الوصول إلى أدوات استثمارية أفضل، وإدارة المخاطر. وتؤيد الأدبيات التطبيقية أهمية هذه الآليات، لكنها لا تبرر تعميم نتائج تجربة واحدة على كل الصناديق الوقفية (Al-Mehsen, 2024; Laila et al., 2025).

أما من ناحية الحوكمة، فتظهر أهمية فصل (السلطة على الإدارة) عن (الملكية). فالمدبر / الناظر قد تكون له صلاحيات واسعة في الاستثمار، لكن ذلك لا يجعله مالكا للأصول. ومن ثم فإن التصميم القانوني الأفضل هو الذي يحدد الصلاحيات بصورة إيجابية وسلبية معاً: ما يجوز للمدبر فعله، وما يحظر عليه فعله، وما يتطلب موافقة مسبقة، وما يخضع للمراجعة اللاحقة.

النموذج التشريعي المقترح للصناديق الوقفية في لبنان

تقترح الدراسة، لأغراض النقاش التشريعي، أن يتضمن أي تنظيم لبناني مستقبلي للصناديق الوقفية العناصر الآتية:

- تعريف الصندوق الوقفي تعريفاً قانونياً يميزه عن الوقف وعن المؤسسة المدبرة.
- تحديد السند المنشئ للصندوق: وثيقة وقف، نظام أساسي، أو قرار من الجهة صاحبة الاختصاص، بحسب طبيعة الوقف.
- تحديد ما إذا كان الصندوق شخصاً معنوياً أم ترتيباً إدارياً، وعدم ترك هذه المسألة للتفسير الضمني.
- تقرير مبدأ الفصل الكامل محاسبياً وعملياً بين أموال الوقف وأموال المدبر / الناظر أو الجهة الراعية.
- إلزام الصندوق بسياسة استثمار مكتوبة تتضمن المخاطر والسيولة والتنوع وحدود التعرض لكل أصل.
- إنشاء نظام للإفصاح الدوري والتدقيق المالي والتدقيق الشرعي عند الاقتضاء.
- تنظيم تعارض المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- تحديد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والناظر، والتمييز بين الخطأ العادي والغش والتعدي والتقصير الجسيم.
- إنشاء آلية لمعالجة تغير الظروف الاقتصادية دون تعديل مقصد الواقف إلا وفق السلطة القانونية المختصة.
- تحديد جهة رقابية أو سجل وطني للصناديق الوقفية، مع حفظ الاختصاصات القضائية والشرعية التي يقررها القانون.

النتائج

- الصندوق الوقفي كيان مأسسي لا ينبغي أن يختلط بالوقف المنشئ للصفة الوقفية.
- وقف النقود والاستثمار الجماعي فيها له سند واضح في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بما في ذلك المشاركة في صندوق واحد وإصدار أسهم نقدية وقفية، مع ضوابط الاستثمار والإفصاح (International Islamic Fiqh Academy, 2004).
- الدراسات الحديثة تجعل الحوكمة والتخصص وإدارة المخاطر عناصر مركزية في تطوير الصناديق الوقفية.
- التجارب الكويتية والماليزية والسعودية والإندونيسية تبين تنوع الهياكل المؤسسية، ولا تسمح بافتراض نموذج قانوني واحد صالح لكل الأنظمة.
- في لبنان، تثبت النصوص المتاحة وجود اختصاص قضائي شرعي في مسائل الوقف، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات شخصية قانونية مستقلة لكل صندوق وقفي.
- الاستقلال الوظيفي للصندوق يمكن تصوره تشريعياً دون أن يعني انتقال ملكية المال الوقفي إلى المدير/ الناظر، شريطة النص الصريح على حدود السلطة والفصل المالي والرقابة.
- تطوير الصناديق الوقفية لا يتطلب فقط قواعد لجمع المال، بل يتطلب بنية متكاملة للحوكمة والاستثمار والإفصاح والمسؤولية.

التوصيات

- إجراء دراسة قانونية لبنانية مستقلة تجمع النصوص التشريعية والتنظيمية والقضائية الأصلية ذات الصلة بالوقف والصناديق الوقفية.
- عدم نشر أي حكم قضائي في النسخة النهائية قبل التحقق من صورة الحكم أو قاعدة البيانات الرسمية ورقم الدعوى وتاريخ الجلسة والهيئة والمنطوق.
- استحداث إطار قانوني خاص بالصناديق الوقفية إذا ثبتت الحاجة العملية إليه، مع النص صراحة على طبيعتها القانونية.
- اعتماد الاستقلال الوظيفي والإداري كحل تنظيمي محتمل، دون افتراض انتقال ملكية أموال الوقف إلى الصندوق أو المدير / الناظر.
- إلزام الصناديق بالحوكمة والإفصاح والتدقيق وإدارة المخاطر وتعارض المصالح.
- الاستفادة من الخبرات المقارنة دون نقل قواعدها إلى لبنان إلا بعد اختبار توافقها مع بنية القانون اللبناني.
- إدراج مؤشرات أداء وقفية تقيس ليس فقط العائد المالي، بل أيضاً الاستدامة، والالتزام بشرط الواقف، وكفاءة الإدارة، والأثر الاجتماعي.

الخاتمة

إن السؤال عن الطبيعة القانونية للصندوق الوقفي يجب أن يُطرح بعد فصل المفاهيم التي تختلط في الأدبيات: الوقف، والمال الوقفي، والذمة أو الشخصية القانونية، والصندوق بوصفه أداة إدارة واستثمار. ويؤكد قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن استثمار الوقف ووقف النقود أن البناء المؤسسي الجماعي للوقف النقدي ممكن من الناحية الفقهية ضمن ضوابط واضحة، بما في ذلك إنشاء صندوق واحد يشارك فيه الواقفون أو إصدار أسهم نقدية وقفية (International Islamic Fiqh Academy, 2004).

لكن الانتقال من الجواز الفقهي إلى الشخصية القانونية يتطلب خطوة قانونية مستقلة. وفي الحالة اللبنانية، لا تسمح الأدلة التي أمكن التحقق منها في هذه المرحلة بتقرير أن (الصندوق الوقفي) يتمتع، كقاعدة عامة، بشخصية قانونية مستقلة أو أن القضاء اللبناني استقر على ذلك أو على نقيضه.

قائمة المصادر والمراجع

- 1) قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري. (1962). المادة 17، بصيغتها المتاحة في قواعد النصوص القانونية اللبنانية.
- 2) مجمع الفقه الإسلامي الدولي: قرار الاستثمار في الوقف ووقف النقود، رقم 140 (6/15).
- 3) Al-Mehsen, O. (2024). Role of waqf investment funds in the development of waqf (Applied study on the Waqf Investment Fund Human Rights Association). Journal of Umm Al-Qura University for Shari'ah Sciences and Islamic Studies, 97, 173–181. <https://doi.org/10.54940/si88071050>
- 4) Andika, M., & Marwadi. (2025). Juridical-normative analysis of money waqf investment in state sukuk: Study on retail Cash Waqf Linked Sukuk (CWLS) program. Iqtisad: Reconstruction of Justice and Welfare for Indonesia, 12(1), 95–114. <https://doi.org/10.31942/iq.v12i1.12718>
- 5) General Secretariat of Awqaf, Kuwait. (2022). [Institutional materials on waqf funds and waqf investment]. State of Kuwait.
- 6) General Secretariat of Awqaf, Kuwait. (2023). [Institutional materials on waqf funds, investment diversification, and developmental functions]. State of Kuwait.
- 7) International Islamic Fiqh Academy. (2004). Resolution No. 140 (6/15): Investment of waqf, its yields, and incomes. Organization of Islamic Cooperation.
- 8) Laila, N., Sukmana, R., Hadiningdyah, D. I., & Rahmawati, I. (2025). Critical assessment on cash waqf-linked sukuk in Indonesia. Qualitative Research in Financial Markets, 17(4), 849–879. <https://doi.org/10.1108/QRFM-11-2023-0291>
- 9) Mohsin, A., & Mohammad, M. T. S. H. (2023). Restructuring the concept of saham waqf for continuous liquid waqf fund in Malaysia. Jurnal Syariah, 31(3), 289–307. <https://doi.org/10.22452/syariah.vol31no3.1>
- 10) Nofianti, L., Mukhlisin, M., & Irfan, A. (2024). Cash waqf innovation in Islamic financial institutions and its governance issues, case studies: Indonesia, Malaysia, Türkiye. Journal of Islamic Accounting and Business Research. <https://doi.org/10.1108/JIABR-12-2023-0420>
- 11) Rahmalan, M. T., & Abu Hussin, M. F. (2021). A systematic review of contemporary and innovative waqf sources: Cash and service waqf. Jurnal Syariah, 29(2), 289–316. <https://doi.org/10.22452/js.vol29no2.5>

التَدَافُعُ بَيْنَ حَرْفِيَّةِ النَّصِّ وَمَعْقُولِيَّةِ الْمَعْنَى وَآثَرُهُ فِي مَسَائِلَ مُسْتَجِدَّةٍ

The Tension Between Literalism and the Rationality of Meaning: Impact on Contemporary Issues

الدكتور طلال أحمد العيط

Dr. Talal Ahmad Al-Eit

E-mail: talalaleit@gmail.com

المُلخَص:

هذا البحث بعنوان «التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى وآثره في مسائل مستجدة» يلقي الضوء على الجدلية بين التمسك بظاهر اللفظ، وبين استنباط الحكمة والمصلحة من وراء التشريع. فالحرفية تسعى لضبط الفهم ومنع التلاعب بالشرع، بينما ترى المعقولية أن النص خادم للمصلحة، وأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا. وقد تناول البحث أثر هذا التدافع في مسائل مستجدة؛ فبينما قد يؤدي الجمود الحرفي إلى تعطيل مصالح الناس في قضايا مثل المعاملات الحديثة والنوازل الطبية، يأتي المنهج المقاصدي ليفسر النصوص بروح مرنة تستوعب المتغيرات دون الخروج عن الثوابت.

الكلمات المفتاحية: حرفية النص - معقولية المعنى - المقاصد الشرعية - النوازل - المصلحة.

Abstract:

This research titled “The Tension Between Literalism and the Rationality of Meaning: Impact on Contemporary Issues”, explores the dialectical relationship between adhering to the literal wording of religious texts and deducing the underlying wisdom and public interest behind legislation. Literalism aims to standardize understanding and prevent the manipulation of divine law. In contrast, the rational approach views the text as a vehicle for public interest, asserting that a legal ruling exists and changes according to its effective cause.

The impact of this tension is clearly manifested in contemporary issues. While literal rigidity may occasionally hinder public interests in areas such as modern

financial transactions, medical advancements, and evolving social norms, the objectives- based approach provides a flexible interpretation. This methodology accommodates modern variables without compromising the fundamental constants of the faith.

Keywords: Textual Literalism- Rationality of Meaning- Higher Objectives of Sharia- Contemporary Issues- Public Interest.

المقدمة

تتمحور إشكالية الفكر الإسلامي حول التوفيق بين ظاهر النص ومقصد المعنى؛ فبينهما تدافع بين انضباط الحرف ومرونة الحكمة. ومع بروز النوازل المعاصرة في الطب والاقتصاد، لم يعد هذا الجدل نظرياً، بل ضرورة لضمان حيوية الشريعة. فبينما تحمي الحرفية النص من التأويل العبثي، تضمن المعقولية عدم تصادم الدين مع مصالح الناس المتغيرة، مما يفرض صياغة منهجية توازن بين الثابت والمتغيرات دون جمود أو انفلات. ولدراسة تأصيلية لهذه المسألة، وبيان أثرها في بعض المسائل الفقهية المعاصرة، كان هذا البحث الذي أسميته:

«التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى وأثره في مسائل مستجدة»

أسباب اختيار الموضوع

من أسباب اختيار موضوع هذا البحث ما يأتي:

- الرغبة في معالجة الجمود الذي يفرضه بعضهم على نصوص ظنية، مما أدى إلى صعوبة تنزيلها على واقع معاصر شديد التعقيد.
- محاولة وضع ضوابط تمنع الانفلات في تفسير المصلحة تحت ذريعة روح النص، وفي الوقت نفسه تحمي هذه الضوابط الشريعة من تهمة العجز عن مواكبة العصر.

أهمية الموضوع

تظهر الأهمية لأي بحث من خلال النظر إلى أهمية موضوعه، وهي:

- تقديم تأصيل منهجي يساعد الفقهاء على حل قضايا اقتصادية وطبية معاصرة، وغيرها من المسائل التي لا نصوص حرفية فيها.

إشكالية البحث

يعالج هذا البحث إشكالية تفرض أهميتها في مباحث علم الأصول، ويمكن إيرادها على النحو الآتي:

- كيف يمكن الموازنة بين الانضباط لحرفية النص ومنطق معقولية المعنى عند معالجة النوازل المعاصرة، بما يضمن تحقيق مصالح الناس دون الإخلال بقطعية ثوابت الشريعة؟.

الدراسات السابقة

خاض العلماء المتقدمون في هذه المسألة بشكل متفرّق، ولكني لم أقف على من أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل.

أما المسائل المستجدة التي سيعالجها البحث، وإن ظهر الحكم فيها، إلا أنها لم تُدرس بناء على مسألة التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى، كدراسة أصولية تطبيقية.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية:

- محاولة تفكيك العلاقة بين الظاهر اللفظي للنصّ الشرعي، والمراد المقاصدي منه.
- الكشف عن بعض القواعد التي اعتمدها الفقهاء لمعالجة التدافع بين الحرفية للنص والمعقولية للمعنى.

- إسقاط هذه القواعد على مجموعة من المسائل المعاصرة لبيان كيفية تغليب أحدهما على الآخر في صياغة الفتوى والتعليم الفقهي.

فرضيات البحث

يقوم البحث على اختبار فرضيات متعدّدة، أبرزها:

- التمسك المطلق بحرفية النص بمعزل عن معقولية المعنى يُحدث فجوة بين الأحكام

الفقهية وتطورات الواقع المعاصر.

-إنَّ إعمال معقولية المعنى لا يعني إلغاء النص، بل يمثل أداة لاستيعاب مقاصد الشريعة وتطبيقاتها المتجددة.

-التوازن بين الحرفية والمعقولية ينتج أحكاماً أكثر قدرة على مواكبة النوازل دون التفريط في انضباط الاستدلال.

حدود البحث

تحدّد نطاقات هذا البحث في الأبعاد الآتي ذكرها:

-التركيز على نماذج مختارة من النوازل المعاصرة في بعض المسائل الطبية والمعاملات المالية، التي يبرز فيها التجاذب بين اللفظ والمعنى بوضوح.

-إظهار آراء الأصوليين والفقهاء مع تجنّب الخوض في الخلافات الكلامية غير المؤثرة في الفروع.

-الاقتصار على القواعد الأصولية والفقهية، والقرارات الصادرة عن الجامع الفقهية المعتمدة في المسائل المستجدة.

منهج البحث

اعتمدت في إعداد هذا البحث على المنهج الاستقرائي، التحليلي، المقارن؛ فاستحضرت بعض النصوص المتعلقة بالموضوع مع تحليلها، ثم بناء النتائج عليها.

خطة البحث

نظمت البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

التمهيد: مرتكزات مفاهيمية في تعريف الحكم والنص.

المبحث الأول: تلازم الحكم بين النص والعلة.

المبحث الثاني: أثر التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في مسائل فقهية مستجدة.

الخاتمة: تشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: مرتكزات مفاهيمية في تعريف الحكم والنص.

لما كان التمهيد يُعدّ أول خطوة في معالجة أي موضوع، كان لا بدّ فيه من شرح لبعض المصطلحات ذات العلاقة الوثيقة بموضوع البحث؛ ليقف القارئ على بينة منه.

المطلب الأول: تعريف الحكم لغة واصطلاحاً.

أولاً: تعريف الحكم لغةً:

الحكم في اللغة:

الحكم مصدر حَكَمَ، مضارعه يَحْكُمُ وهو: «القضاء بالعدل»⁽¹⁾ ويأتي في اللغة أيضاً بمعنى المنع؛ حيث سُمِّي القاضي حاكماً لمنعه الخصوم من التظالم، ومنه قولهم: «أبْنِي حنيفة أحكموا سفهاءكم؛ إني أخاف عليكم أن أغضباً»؛ أي: امنعوا سفهاءكم.⁽²⁾

ثانياً: تعريف الحكم في اصطلاحاً:

عرّفه الإمام القرافي⁽³⁾ بأنه:

«كلام الله القديم المتعلق بأفعال المكلفين على وجه الاقتضاء»⁽⁴⁾، أو التخيير، أو ما يوجب

ثبوت الحكم، أو انتفاءه»⁽⁵⁾. وهو أحد قسمي الأحكام الشرعية، وهناك قسم آخر يرجع إلى خطاب الوضع⁽⁶⁾، وهو ينحصر في الأسباب والشروط والموانع، والصحة والبطلان،

(1) تهذيب اللغة للأزهري، باب الحاء والكاف مع الفاء، 69/4. وبهذا المعنى ورد في معجم مقاييس اللغة لابن فارس، أحمد بن زكريا، (ت395هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1399هـ-1979م، كتال الحاء، باب الحاء والكاف وما يثلاثهما، 91/2.

(2) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي، سليمان بن عبد القوي، (ت716هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ - 1987م، 1/287.

(3) القرافي هو: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، كان بارعاً بعدة علوم كالفقه والأصول، من شيوخه: ابن الحاجب، ومن مؤلفاته: الذخيرة، توفي سنة 684هـ، انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، إبراهيم بن علي، (ت799هـ)، تح: محمد الأحمد، القاهرة، دار التراث، د.ط.ت، 220/12، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف، محمد بن عمر، (ت1360هـ)، تح: عبد المجيد خيالي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ-2003م، 270/1.

(4) الاقتضاء: الطلب، تقول: اقتضيت الدين أي طلبته، وسُمِّي المقتضي مقتضي لأن النص طلبه. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدي لعلاء الدين البخاري، عبد العزيز بن أحمد، (ت730هـ)، تح: عبد الله محمد عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1997م، 351/2.

(5) شرح تنقيح الفصول للقرافي، أحمد بن إدريس، (ت684هـ)، تح: عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1393هـ-1973م، ص70.

(6) انظر: الموافقات للشاطبي، إبراهيم بن موسى، (ت790هـ)، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ - 1997م، 1/169.

والعزائم والرخص (7).

ويلاحظ أن هناك اختلافاً بين التعريف اللغوي، والتعريف الاصطلاحي؛ حيث يدل الأول على القضاء أو منع الظلم، بينما يدل الثاني على خطاب الله تعالى متعلقاً بأفعال المكلفين. وبعد بيان مفهوم الحكم في اللغة والاصطلاح، لا بدّ من الإضاءة على تعريف النص.

المطلب الثاني: تعريف النص لغةً واصطلاحاً.

أولاً: النص لغةً: ما دلّ على رفعٍ وانتهاءٍ في الشيء. (8)

ثانياً: في الاصطلاح: «ما ازداد ظهوراً وبياناً في المتكلم». (9) وذهب الغزالي (10) إلى أنه: «ما لا يتطرق إليه احتمال أصلاً، لا على قرب ولا على بعد». (11) وعُرف بأنه دلالة الكتاب والسنة مطلقاً، وهو المقصود بهذا البحث. (12) هذا، ومعلوم أن أهم مصادر الأصول الشرعية التي يُستخرج منها الأحكام، والمتفق عليها:

النص، الذي يتضمن القرآن والسنة، ثم الإجماع (13) فالقياس (14).

وتظهر العلاقة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي في فكرة الظهور والارتفاع؛ فكما أن النص لغةً هو الرفع، فهو في الاصطلاح المعنى الذي ارتفع وظهر بوضوح فوق غيره؛ (7) انظر: المصدر نفسه، 1/279.

(8) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، كتاب النون، باب النون، 5/356.

(9) الغنية في الأصول للسجستاني، منصور بن أحمد، (ت290هـ)، تح: محمد صدقي، الرياض، مطبعة شركة الأوراق الذهبية، ط1، 1410هـ-1989م، ص75.

(10) الغزالي هو: أبو حامد، محمد بن أحمد، الطوسي، الشافعي، حجة الإسلام، ولد سنة 450هـ، تفقه على الجويني، ومن تلامذته: محمد بن يحيى، من مصنفاته: المستصفي. توفي سنة 505هـ، انظر: وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان، أحمد بن أبي بكر، (ت681هـ)، تح: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، د.ط.ت، 4/216، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، عبد الوهاب بن علي، (ت771هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، د.ط.ت، 6/191.

(11) المستصفي من علم الأصول للغزالي، محمد بن أحمد، (ت505هـ)، تح: محمد عبد السلام، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413-1993م، ص196.

(12) انظر: تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول لابن إمام الكاملية، محمد بن محمد، (ت874هـ)، تح: عبد الفتاح الدخيمسي، القاهرة، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1423هـ - 2002م، 2/228. وإليه أشار التاج السبكي فقال: «وقولهم: لنا النص والقياس، يريدون بالنص الكتاب والسنة مطلقاً». تشنيف المسامع بجمع الجوامع للتاج السبكي، 1/331.

(13) الإجماع: اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور الدينية. انظر: المستصفي للغزالي، ص137، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع للتاج السبكي، 3/75.

(14) القياس: «إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علته في الآخر»، ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي، محمد بن أحمد، (ت540هـ)، تح: عبد الملك السعدي، مكة المكرمة، د.ط، 1404هـ-1984م، 2/821.

ليبلغ غاية البيان وينقطع معه الاحتمال.

وبعد الانتهاء من بيان بعض المصطلحات ذات العلاقة بموضوع البحث، لا بدّ من الانتقال إلى المبحث الأول الموسوم بـ: تلازم الحكم بين النص والعلة، ودراسة هذا التلازم؛ لبيان كيفية منع جمود النص عند حرفيته إذا تغيرت علته، وضمان دوران الحكم مع العلة وجوداً وعدمًا.

المبحث الأول: تلازم الحكم بين النص والعلة.

اختلفت أقوال العلماء في كيفية تلازم الحكم بين النص والعلة، في الاختلاف بين من رأى تقريره بعين النص، سواء وجدت العلة أم لم توجد، حتى إن بعضهم رأى تقريره بهما معاً.

ولعل أصل هذه المسألة ما ذكره أبو زيد الدبوسي⁽¹⁵⁾. والسرخسي⁽¹⁶⁾، ومن معهم من الحنفية، في أن حكم العلة هو: تعدي حكم النص إلى فرع لا نص فيه⁽¹⁷⁾. بينما ذهب الشافعي ومن معه إلى أن حكم العلة هو: تعلّق الحكم في النص المعلول بتلك العلة.⁽¹⁸⁾ وفيما يأتي، بيان لما تقدّم:

المطلب الأول: تقرير الحكم بالنص.

ذهب الحنفية⁽¹⁹⁾ إلى أن الحكم في الأصل مقرر بعين النص، وأن حكم الفرع مقرر بالعلة.

(15) **الدبوسي** هو: أبو زيد، عبيد الله بن عمر بن عيسى، من أكابر فقهاء الحنفية، برع في أصول الفقه. من مصنفاته: **تقويم الأدلة**. توفي سنة 430هـ، انظر: **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** لعبد القادر القرشي، (ت775هـ)، تح: عبد الفتاح الحلّو، مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ-1993م، 499/2، وتاج التراجم لأبن قطلوبغا، زين الدين، (ت879هـ)، تح: محمد خير رمضان، بيروت، دار القلم، ط1، 1413هـ-1992م، ص192.

(16) **السرخسي** هو: أبو بكر، محمد بن أحمد بن أبي سهل، الحنفي، تفقه على الحلواني، ومن تلامذته: الحصري. سجن وأُملي في سجنه المبسوط وله: **أصول السرخسي**. توفي سنة 490هـ. انظر: **الجواهر المضية** لعبد القادر القرشي، 78/3، وتاج التراجم لأبن قطلوبغا، ص234.

(17) انظر: **تقويم الأدلة** لأبي زيد الدبوسي، عبيد الله بن عمر، (ت430هـ)، تح: خليل الميس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2001م، ص280.

(18) انظر: **قواطع الأدلة في الأصول** لأبن السمعاني، منصور بن محمد، (ت489هـ)، تح: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1999م، 135/2. والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، محمد بهادر بن عبد الله، (ت794هـ)، دار الكتب، ط1، 1414هـ-1994م، 163/7.

(19) انظر: **الغنية في الأصول** للسجستاني، ص159.

وقد نصَّ الجصاص⁽²⁰⁾ على ذلك فقال: «حكم الأصل يتعلّق بالنص، أو الاتفاق، وحكم الفرع متعلق بالعلة المستنبطة منه»⁽²¹⁾.

وهو وجه عند الشافعية؛ حيث إن الزركشي حكاه عن أبي إسحاق الإسفراييني⁽²²⁾ الذي قال: «وقال أهل التحقيق: إن حقيقة القول في موجب الحكم الكشف عن الدليل المبيّن له، قالوا: وله في الأصل دليلان: أحدهما النص، وله حكمان: أحدهما بيان الشريعة، والثاني بيان المعنى الذي تعلق به الحكم، وفي الفرع دليل واحد، إذا كانت العلة واحدة، قال: وهذا هو الصحيح»⁽²³⁾ والحكم في الأصل ثابت بالنص أيضاً عند أكثر الحنابلة⁽²⁴⁾. ومن أدلة هذا الثبوت ما يأتي:

-الدليل الأول:

تقرير الحكم في الأصل بالنص؛ كونه دليلاً قطعياً معلوماً فكما أن العلة مستنبطة بطريق لا يفيد

إلا الظن⁽²⁵⁾، ويحتمل عندها الخطأ، فلا يجوز أن يضاف الحكم إليها بوجود الدليل القطعي، فالماظنون لا يكون طريقاً إلى المعلوم.⁽²⁶⁾

ويجاب بما قال ابن برهان⁽²⁷⁾: «الحكم ثبت بطريق مقطوع به عندنا، وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت صاحب الشرع إلى الحكم بظنونه، فنحن نقطع على الحكم بقول الرسول صلى الله عليه وسلم، ونظن أن العلة هي الداعية لصاحب الشرع إلى الحكم،

(20) الجصاص هو: أبو بكر، أحمد بن علي، الرازي، الحنفي. كان مشهوراً بالزهد والورع. ولد سنة 305هـ، درس الفقه على الكرخي، من مؤلفاته: أحكام القرآن. توفي سنة 370هـ، انظر: الجواهر المضية لعبد القادر القرشي، 220/1، وتاج التراجم لابن قطلوبغا، ص 96.

(21) الفصول في الأصول للجصاص، أحمد بن علي، (ت 370هـ)، الكويت، وزارة الأوقاف، ط 2، 1414هـ-1994م، 4/187.

(22) الإسفراييني هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد، الشافعي، ركن الدين، سمع من أبي بكر محمد الشافعي، وحديث عنه البيهقي. له: جامع الحلي. توفي سنة 418هـ، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، 28/1، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، 4/256.

(23) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، محمد بن بهادر، (ت 794هـ)، دار الكتب، ط 1، 1414هـ-1994م، 7/132-133.

(24) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي، عبد الله بن محمد، (ت 620هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1423هـ-2002م / 2/264.

(25) الظن: «الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض». التعريفات للجرجاني، علي بن محمد، (ت 816هـ)، تح: جماعة من العلماء، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1403هـ-1983م، باب الظاء، ص 144.

(26) انظر: الغنية للسجستاني، ص 159، وتقويم الأدلة للدبوسي، ص 280.

(27) ابن برهان هو: أبو الفتح، أحمد بن علي، الشافعي. ولد سنة 479هـ، تفقه على الغزالي، وكان ذكياً حاذقاً ذهن. له: الوجيز. توفي سنة 518هـ. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، 1/99، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، 6/30.

فالظن يرجع إلى غير ما رجع إليه القطع، بل هما أمران مختلفان، وبذلك أننا نظن أنها المثبتة للحكم عند الله تعالى، فلا تناقض بينها» (28).

-الدليل الثاني:

العلة مستنبطة من حكم الأصل، وتابعة له في الوجود، فلو كان الحكم في الأصل مقرراً بها، لكان الأصل ثابتاً بما لا ثبوت له دون ثبوته، وهذا يلزم الدور (29).
ويُجاب عنه:

بأنه لا يُراد بالعلة المعرفة للحكم؛ لأنها مستنبطة منه، وأنها لا تعرف دون معرفته، وإنما هي: المعرفة للمعنى الذي شرع لأصله الحكم.
وقد قال التاج السبكي (30): «ونحن -معاشر الشافعية- لا نفسر العلة بـ_____ «الباعث» أبداً، ونشدّد النكير على من يفسرها بها، وإنما نفسرها بـ_____ «المعرف»، ونحن نقول: ليس معنى كونها معرفاً إلا أنها نصبت أمانة يستدل بها المجتهد على وجدان الحكم، إذا لم يكن عارفاً به، ويجوز أن يتخلف في حق العارف، كالغيم الرطب أمانة على المطر، وقد يتخلف، فإذا عرف الناظر أن الإسكار علة التحريم، وهو حيث وجده، قضى بالتحريم» (31).

-الدليل الثالث:

حكم الأصل مقرر بالنص؛ لأنه قد ثبتت تعديداً.
ويُجاب بأن الأحكام عند أكثر الأصوليين والفقهاء معلّلة، وقد علم علل بعضها، أما بعضها الآخر فلها علل ثبت الحكم بها، لكن لم يتوصّل إلى معرفتها والاطلاع عليها (32).
(28) الوصول إلى الأصول لابن برهان، أحمد بن علي، (ت518هـ)، تح: عبد الحميد علي أبو زيد، الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1404هـ-1984م، 275/2.
(29) انظر: شرح منار الأنوار لابن الملك، عبد اللطيف بن عبد العزيز، (ت801هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط.ت، ص283.
(30) التاج السبكي هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر، فقيه شافعي، قويّ الحجة. انتقل إلى دمشق وكان من أشهر القضاة فيها، له: الإبهاج في شرح المنهاج. توفي سنة 771هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، 3/140، والدرر الكامنة لابن حجر، 3/232.
(31) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للتاج السبكي، عبد الوهاب بن علي، (ت771هـ)، تح: علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1419هـ-1999م، 305/4.
(32) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدسوقي، محمد بن أحمد، (ت1230هـ)، دار الفكر، د.ط.ت، 1/408.

ومن الأمثلة التي تقرّب صورة تقرير الحكم بالنص لا بالعلة: بقاء سنّية الرمل (33)، والاضطباع (34).

وبيانها بما يأتي:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم وقد وهنهم حمى يثرب، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرمّلوا الأشواط الثلاثة، وأن يمشوا ما بين الركنتين، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرمّلوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم» (35).

وعنه قال: «إنما سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبين الصفا والمروة ليرّي المشركين قوّته» (36).

وقد طاف عليه الصلاة والسلام مع الصحابة لما كانت عمرة القضاء، وسمع قول المشركين «أضناهم حمى يثرب» فاضطبع رسول الله صلى الله عليه وسلم رداءه، ورمّل، وطلب من الصحابة أن يقتدوا به لإظهار القوة والنشاط للكفار (37).

وفي حجة الوداع اضطبع رسول الله صلى الله عليه وسلم رداءه، ورمّل، بالرغم من زوال العلة.

والشاهد من الأدلة المبينة آنفاً، أنهم اضطبعوا ورمّلوا بعدم وجود العلة، وقد بقيت سنّيتها إلى يومنا هذا (38).

وعليه، فالدوران هو ترتّب حكم على وصف وجوداً وعدمياً، فيلزم من وجود الوصف وجود الحكم، وهنا انتفتت العلة وبقي الحكم، فيظهر أن الحكم مقرر بالنص لا بالعلة. وبعد عرض أدلة من قال بتقرير الحكم بالنص، أنتقل إلى بيان قول من حكم بتقريره بالعلة في المطلب الثاني.

(33) **الرمل**: أن يهرّ في مشيته الكتفين كهيفة مشية المبارز يتبختر بين الصفين. انظر: **المبسوط** للسرخسي، محمد بن أحمد، (ت490هـ)، بيروت، دار المعرفة، د.ط، 1414هـ-1993، 10/4.

(34) **الاضطباع**: أن يدخل أحد الرداء من تحت إبطه، ويردّ طرفه على الأيسر، ويبيدي منكبه الأيمن ويغطي الأيسر. انظر: **المبسوط** للسرخسي، 10/4.

(35) أخرجه البخاري في صحيحه: **الجامع الصحيح** للبخاري، محمد بن إسماعيل، (ت256هـ)، تح: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ-2002م، كتاب الحج، باب كيف كان بدء الرمل، ح: 1602، 150/2. وأخرجه مسلم في صحيحه: **صحيح مسلم**، (ت261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط.ت، كتاب الحج، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة... ح: 1266، 923/2.

(36) **المصدر نفسه**، كتاب الحج، باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة، ح: 1649، 159/2. وأخرجه مسلم في صحيحه برقم 1266.

(37) انظر: **المبسوط** للسرخسي، 10/4.

(38) انظر: **البنية شرح الهداية للعيني**، محمود بن أحمد، (ت855هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ-2000م، 197/4.

المطلب الثاني: تقرير الحكم بالعلة:

اتجه بعض من علماء الحنفية إلى القول بتقرير الحكم بالعلة، لا بعين النص، وهو قول جمهور المالكية⁽³⁹⁾، والشافعية⁽⁴⁰⁾، وقد نقل الزركشي أن: «الحكم في الأصل ثبت بالعلة التي دلّ عليها النص، وحظ النص فيها التنبيه عليها، وهذا هو الراجح عند أصحابنا»⁽⁴¹⁾.

وقد استدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة، منها:

-الدليل الأول:

ما ذكروه عن ظاهر قول الإمام مالك رضي الله عنه من خلال استقراء الفروع أن الحكم مقرر بالعلة؛ لقوله: من جامع في نهار رمضان ناسياً، فلا كفارة عليه⁽⁴²⁾.

-الدليل الثاني:

أن الحكم في الأصل لو كان مقرراً بالنص وليس بالعلة لامتنع الإلحاق. مثاله: تحريم الخمر؛ فحكم الفرع ثابت بالإلحاق: كتحريم النبيذ⁽⁴³⁾. والإلحاق يكون بالإجماع في علة الحكم⁽⁴⁴⁾، فإن لم يقرر الحكم فيها في الأصل لفسد، وسدّ باب القياس، وكان الفرع غير منقاس على أصل⁽⁴⁵⁾.

ويجاب، بأن المقصود من العلة باعث الشرع على الحكم، فإنه لو ذكر جميع المسكرات بأسمائها، بقول لا تشربوا الخمر، ولا النبيذ، ولا كذا، ونصّ على جميع مجاري الحكم، فلا (39) انظر: التحقيق والبيان لأبياري، علي بن سليمان، (ت616هـ)، تح: علي بن عبد الرحمن، الكويت، دار الضياء، ط1، 1434هـ-2013م، 4/455.

(40) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، علي بن محمد، (ت631هـ)، تح: عبد الرزاق عفيفي، بيروت/دمشق، المكتب الإسلامي، د.ط.ت، 3/247، والبحر المحيط للزركشي، 7/133. هذا، وقد أشار الأمدي إلى أن الخلاف في تقرير الحكم بين النص والعلة بين العلماء، إنما هو خلاف لفظي؛ ذلك أن الشافعية يرون أن العلة هي الباعثة للشارع على تقرير الحكم في الأصل، وأنها التي لأجلها أثبت الشارع الحكم، وأن الحنفية غير منكرين لذلك، فقولهم إنها غير مثبتة للحكم لا يريدون به أنها ليست باعثة، وإنما أرادوا أنها غير معرّفة لحكم الأصل بالنسبة إلينا، والشافعية غير منكرين. انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، 3/247.

(41) نقله الزركشي عن أبي بكر الصيرفي في: البحر المحيط، 7/133.

(42) انظر: التحقيق والبيان لأبياري، 4/455.

(43) انظر: الوصول إلى الأصول لابن برهان، 2/274.

(44) أوضحه الأنباري قائلاً: «بأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيساً من غير أصل، وذلك محال. ألا ترى أن لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو (ضرب زيد عمراً) بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما، وذلك لا يجوز». **لمع الأدلة في أصول النحو** لأبياري، عبد الرحمن، (ت577هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، د.ط، 1377هـ-1957م، ص121.

(45) انظر: الوصول إلى الأصول لابن برهان، 2/274. وقد تابعه الأنباري في: **لمع الأدلة**، ص121.

يمنع من القول إنه يُظنُّ أن الباحث على التحريم الإسكار بطريق الإلحاق⁽⁴⁶⁾.

-الدليل الثالث:

إنما العلة تكون علة لتعلُّق الحكم بها، ولو لم يتعلَّق حكم النص بها لا تكون علة، وهذا غير مستقيم.

ويجاب: بأنه لو كان كذلك، فقد شُبِّهت العلة الشرعية بالعلة العقلية؛ كونها لا تعرف علة إلا بتعلق وجود أحكامها بها، وصحيح أن العلة لا تكون علة إلا لتعلق الحكم بها، ولكن في الفرع وليس في الأصل⁽⁴⁷⁾.

ومن الأمثلة التي تقرَّب صورة الحكم في الأصل كونه مقررًا لا بالنص: ادخار لحوم الأضاحي في

حديث: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث»⁽⁴⁸⁾، وعن عائشة رضي الله عنها: «دَفَّ أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ادَّخَرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ»، فلما كان بعد ذلك، قالوا: يا رسول الله إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم، ويجعلون فيها الودك⁽⁴⁹⁾، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وما ذاك؟»، قالوا: نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فقال: «إنما نهيتكم من أجل الدافَّة⁽⁵⁰⁾ التي دَفَّتْ، فكلوا وادَّخَرُوا وتصدقوا»⁽⁵¹⁾.

فلفظ (من أجل) يفيد العليَّة صراحة، والنهي عن ادخار لحوم الأضاحي كان بسبب قدوم طائفة من الفقراء إلى المدينة أيام التشريق⁽⁵²⁾.

وعند مجيئ محتاجين وقت الأضحى عند أهل بلدة دون أن يكون لهم ما يسدُّ حاجتهم إلا ما يتوقَّر من لحوم الأضاحي، وجب على المضحين حينها ألا يدَّخروا فوق ثلاث⁽⁵³⁾.

(46) انظر: المستصفي من علم الأصول للغزالي، ص339.

(47) انظر: تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي، ص294، وكشف الأسرار لعلاء الدين البخاري، 3/463.

(48) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي...ح: 1561/3، 1971.

(49) الودك: «دسم اللحم ودهنه الذي يُستخرج منه». النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مجد الدين، (ت606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، د.ط، 1399هـ-1979م، 5/169.

(50) الدافَّة: «القوم يسرون جماعة سيرا ليس بالشديد. قوم من الأعراب يردون المصّر». المصدر نفسه، 2/124.

(51) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي...ح: 1561/3، 1971.

(52) انظر نهاية السؤل شرح مناهج الأصول للإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن، (ت772هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ-1999م، ص319-320.

(53) انظر: المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي، محمد بن عبد الله، (ت543هـ)، علَّق عليه: محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى، ط1، 1428هـ-2007م، 5/187.

المطلب الثالث: تقرير الحكم بالنص والعلّة معاً:

ذهب ابن السمعاني⁽⁵⁴⁾ إلى أن الحكم في الأصل مقرر بالنص والعلّة جميعاً⁽⁵⁵⁾، بذا قال ابن برهان⁽⁵⁶⁾. واستدلأ بأدلة تؤيد مذهبهما، منها:

-الدليل الأول:

إنّ النص والعلّة مفيدان للحكم؛ لأنّ النص يدلّ على تعلّق الحكم بالنص، وفي الوقت عينه لا يدل على عدم تعلّقه بالعلّة⁽⁵⁷⁾.
ويجاب: بأنّ النص لم يفد الحكم؛ كون محله أصلاً يقاس عليه، والمفيد فقط هي العلة كونها منشأ التعديّة المحققة للقياس⁽⁵⁸⁾.

-الدليل الثاني:

قد يجتمع دليان، أو معرفان على حكم واحد، عند من يجعلهما في تلك الحالة معرفّين؛ كالحكم الثابت بالكتاب، والخبر الواحد، فهذا من الجائز، ولا يُقال إن ثبوته بخبر الواحد يغيّر حكمه الثابت بالكتاب⁽⁵⁹⁾.
ويجاب بأنّ الحكم قبل التعليل مضاف إلى النص، ولو أُضيف بعد التعليل إلى العلة كان التعليل مبطلاً للنص؛ لأنّ الحكم كان مقررّاً بالنص فبطل الثبوت بهذا الوجه؛ كونه أصبح مقررّاً به وبغيره⁽⁶⁰⁾.
ولعلّ الراجع بعد تتبّع الأقوال المتقدمة والوقوف على الأدلة أن الخلاف خلاف معنوي، بُنيت عليه مسائل عدّة وكان له التأثير في اختلاف الأحكام.

(54) ابن السمعاني هو: أبو المظفر، منصور بن محمد عبد الجبار، نسبة إلى سمعان: بطن من تميم. تفقّه على أبيه على مذهب أبي حنيفة وكان إمام عصره، ثم ظهر له ما اقتضى انتقاله إلى المذهب الشافعي. له: **منهاج أهل السنة**. توفي سنة 489هـ، انظر: **طبقات الشافعية الكبرى** للسبكي، 335/5، و**طبقات الشافعية** لابن قاضي شهبة، 273/1.

(55) انظر: **قواطع الأدلة في الأصول** لابن السمعاني، 2/117-119.

(56) انظر: **الوصول إلى الأصول** لابن برهان، 2/275.

(57) انظر: **قواطع الأدلة** لابن السمعاني، 2/118.

(58) انظر: **نشر البنود على مراقبي السعود للشنقيطي**، عبد الله إبراهيم العلوي، (ت1233هـ)، الرباط، وزارة الأوقاف الإسلامية، د.ط.ت، 130/2.

(59) انظر: **قواطع الأدلة** لابن السمعاني، 2/118-119.

(60) انظر: **كشف الأسرار** لعلاء الدين البخاري، 3/464.

والحكم في الأصل مقرر بالنص عندما يكون تعبدياً لا يعقل معناه؛ لأنه في هذه الحالة يكون من المستحيل ثبوته بالعلة.

أما عندما يكون غير تعبدى، فهو مقرر بالعلة؛ لأنها مشهود لها في الأصل، وحظ النص فيها التنبيه عليها.

وذلك مرجعه إلى حكم التعليل بالعلة القاصرة، ولا بدّ من بيان الخلاف فيها نظراً لاعتماد البحث في تفرّعه على نوعي العلة: المتعدّية والقاصرة. فقد اتفق الأصوليون على جواز التعليل بالعلة القاصرة إن كانت منصوصة أو مجمعةً عليها، ثم اختلفوا في حكم التعليل بالعلة المستنبطة على قولين:

القول الأول: جواز التعليل بالعلة القاصرة المستنبطة، ولكن دون أن يتعدّى الحكم بها إلى محل آخر، وإليه ذهب الجمهور. (61)

القول الثاني: عدم جواز التعليل بها، وإليه ذهب الحنفية. (62)

ومما استدلّ به الجمهور:

-تعديّة العلة إلى الفرع تتوقف على كونها علة صحيحة، فإذا توقف كونها علة صحيحة على كونها متعدّية للزم الدور وهو ممتنع. (63)

-القياس على العلة القاصرة المنصوصة؛ إذ لا فرق بينهما. (64)

ومما استدلّ به الحنفية:

-انعدام الفائدة بالتعليل بالعلة القاصرة؛ لأن فائدة تعليل الحكم إما تعديته إلى الفرع، وإما ثبوت حكم الأصل به، والأول منتف؛ لأن الجميع متفقون على عدم صحة إجراء القياس بها، وأما الثاني، فإن الأصل قد ثبت بنص أو إجماع، فلا يحتاج إليها، ولا يصح أن يكون الأصل علة لنفسه، بل في ذلك عدول عن القطعية إلى الظنية. (65)

هذا، والخلاف بين الفريقين لم يتوارد على محل واحد، فالنافون وهم الحنفية يقصدون نفي القياس، وهذا لا يخالف فيه أحد، والمثبتون يريدون فوائد علمية غير القياس كإبداء الحكمة. (66)

فالحنفية راعوا عملية القياس، وغيرهم راعى حقيقة العلة، وعليه، فلا خلاف في عدم

(61) انظر: المستصفى للغزالي 376/2، والمحصول للرازي، 316/5، وشرح الكوكب المنير لابن النجار، 53/4.

(62) انظر: الفصول في الأصول للجصاص، 138/4.

(63) انظر: المحصول للرازي، 315/5، والإحكام للآمدي، 216/3.

(64) انظر: المحصول للرازي، 315/5.

(65) انظر: الفصول في الأصول للجصاص، 138/4.

(66) انظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج، 447/5.

إجراء القياس بدون علة متعديّة، ولا مانع من إبداء علة الحكم. (67)
فالعديد من الأمور المستحدثة غير مبنية على نص مباشر، ولا بدّ لكلّ مسألة استجدّت من حكم.

ولبيان ذلك، أنتقل إلى المبحث الثاني الذي يتناول أثر التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في مسائل مستجدّة؛ لأجمع بين العرض النظري والتطبيقي.

المبحث الثاني: أثر التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في مسائل مستجدّة.

إنّ من أبرز ما يميّز هذا العصر كثرة الاكتشافات خاصة في ميدان الطبّ وعلوم الأحياء، كما يميّزه كثرة المستجدات كما في ميدان الاقتصاد؛ حيث إن هذه الاكتشافات والمستجدات دفعت العلماء إلى التوجّه للبحث العلمي والتجارب الطبية لأغراض علمية وعلاجية، وبيان الأحكام في نوازل اقتصادية.

والشريعة لا تعارض أيّ تقدّم علمي أو اكتشاف يساهم في حفظ صحة الإنسان؛ إذ إنّ من مقاصدها حفظ النفس، فجاءت أحكامها رحمة للعالمين، قائمة على درء المفسد وجلب المصالح.

- ومن الاكتشافات الطبية الحديثة: الانتفاع بالأعضاء عن طريق الوهب، ومن ضمنها التداوي بزراعة الخلايا الجذعية، فتكون بمثابة وسيلة لإنقاذ الناس من الهلاك. وهذه المسائل لا بدّ لها من حكم، فإن لم يكن لها أصل يكون الحكم مقررًا به، فكيف يُحكم عليها؟ لذلك لا بدّ من إيجاد علة يتحقق فيها مفهوم المقاصد، أو المصالح، أو مناسبة المصالح؛ ليبنى عليه حكمها.

وهنا يطرح السؤال: هل يجوز شرعاً وهب عضو لإنسان مريض يحتاجه، من إنسان حيّ، أو آخر فقد حياته قد أوصى بالتبرّع؟ وهل يجوز التداوي بزراعة الخلايا الجذعية؟ - ثم، ما حكم الزكاة في العملات الرقمية، وما الحكم في الأسهم المختلطة؟.

ولبيان ما تقدم، جعلت هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

-الأول: تناولت فيه أقوال العلماء في مسألة وهب الأعضاء، ومسألة الانتفاع بالخلايا الجذعية.

-والثاني: بيّنت فيه أثر التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في هاتين المسألتين.

-الثالث: بيان موقف حرفية النص ومعقولية المعنى في الزكاة في العملات الرقمية، والأسهم المختلطة.

(67) انظر: أصول الفقه لوهبة الزحيلي، (ت 1436هـ)، دار الفكر، ط1، 1406-1986م، 1/ 657.

المطلب الأول: أقوال العلماء في وهب الأعضاء والانتفاع بالخلايا الجذعية.

-القول الأول: قول جمهور العلماء المعاصرين بجواز وهب الأعضاء غير الفردية، والفردية في حال موت صاحبها، على أن تؤخذ شروط في الاعتبار، كالحاجة العاجلة، والضرورة، والحصول على إذن واهب العضو، أو إذن أهله، وألا يضر أخذ العضو من المتبرع الحي ضرراً يخلّ بحياته العادية، وإمكان نجاح عمليتي النزع والزرع في العادة، والتأكد من عدم وجود قتل، أو تجارة أعضاء⁽⁶⁸⁾؛ وذلك لأدلة كثيرة، منها:

1- قوله تعالى: **(وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا)**⁽⁶⁹⁾.

حيث دلّت الآية على عموم الإحياء، ويدخل في أسباب الهلاك إشرافها بمرض ميؤوس من شفائه إلا بنقل دم، أو زرع عضو مما يحفظ الحياة⁽⁷⁰⁾.

2- قوله تعالى: **(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)**⁽⁷¹⁾ وقوله جلّ شأنه: **(وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ)**⁽⁷²⁾، يُستدل بالآيتين على استثناء حالة الضرورة من التحريم المنصوص عليه منها، والمريض إذا احتاج إلى نقل عضو فهو في حكم المضطر، فيدخل في عموم الاستثناء المذكور، فيباح نقل العضو إليه⁽⁷³⁾.

3- جواب النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن مشروعية التداوي:

«نَعَمْ يَا عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا.....» قالوا: يا رسول الله، وما هو؟ قال: **«الْهَرَمُ»**⁽⁷⁴⁾.

فهو دليل يحثّ على التداوي، ومن ضمنه التداوي بنقل عضو من إنسان لآخر مريض.

- القول الثاني: قول القليل من علماء العصر بعدم جواز وهب الأعضاء مطلقاً، واستدلوا بأدلة، منها:

(68) انظر: المجمع الفقهي الإسلامي؛ الدورة الثامنة، 1405هـ-1985م، مجلة الفقه الإسلامي؛ عبد الله عمر نصيف، مكة المكرمة، ط5، 1424هـ-2003م، ص77-78، والرئاسة العامة؛ مجلة البحوث الإسلامية 52/22، الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء لمحمد علي، دمشق، دار القلم، ط1، 1414هـ-1994م، ص53-54.

(69) سورة المائدة، الآية (32).

(70) انظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، (ت1354هـ)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1410هـ-1990م، 288/6، والرئاسة العامة. مجلة البحوث الإسلامية، 52/22 و45.

(71) سورة البقرة، الآية (173).

(72) سورة الأنعام، الآية (119).

(73) انظر: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها للشنقيطي، محمد بن محمد مختار، جدة، مكتبة الصحابة، ط2، 1415هـ-1994م، ص371-372.

(74) سنن الترمذي للترمذي، محمد بن عيسى، (ت279هـ)، تح: أحمد شاكر وآخرين، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ط2، 1395هـ-1975م، أبواب الطب، باب ما جاء في الدواء والحديث عليه، ح: 2038، 4/383. وقال الترمذي عنه: «حديث حسن صحيح».

1- قوله صلى الله عليه وسلم: «كَسَرُ عَظْمٍ الْمَيْتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا»⁽⁷⁵⁾؛ حيث يظهر حرمة كسر عظم

الحي، وكذا الميت، وعدم جواز التمثيل به لمصلحة الأحياء كأخذ عضو من أعضائه، فذلك أبلغ من كسر عظمه، فهو امتهان لجسده⁽⁷⁶⁾.

ويناقش بظاهر معناه: للميت حرمة وكرامة كحرمة الحي، فلا يُعتدى على جسمه بكسر عظم، أو غير هذا مما فيه ابتذال له لغير ضرورة، أو مصلحة راجحة، فالأعمال بالنية، والمثلة غايتها نكايه أو شفاء غل، أو العبث واللغو، وهذا كله غير موجود في نقل الأعضاء⁽⁷⁷⁾.

وبهذا المفهوم، يتفق الحديث مع مقاصد الشريعة المبينة على رعاية المصالح الراجحة، وتحمل الضرر الأخف بجلب مصلحة أكبر، ومن المعلوم أنه إذا تعارضت مصلحتان، قُدِّم أقواهما تحقيقاً لزيادة المنفعة، وإذا تعارضت مفسدتان، ارتكب أخفهما، ومن هذا مصلحة للمصاب وجبر لنقصه، ومصلحة للأمة، وسير مع ما قضت بن سنة الله⁽⁷⁸⁾.

2- إن الله تعالى مالك جسد وروح الإنسان، فهو مؤتمن على جسده، فلا يضره؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ»⁽⁷⁹⁾، فلا يجوز قطع شيء منه والتبرع به، لأنه هبة من الله⁽⁸⁰⁾.

ونوقش بأن الإنسان يمتلك حق الانتفاع بجسمه بما لا يضره ويؤثر على حياته، ونقل الأعضاء من هذا القبيل؛ ففيه نفع عظيم للمحتاجين⁽⁸¹⁾.

وبعد عرض أقوال العلماء وأدلتهم، أنتقل إلى المطلب الثاني لدراسة أثر التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في هاتين المسألتين.

(75) سنن أبي داود لأبي داود، سليمان بن الأشعث، (ت275هـ)، تح: محمد عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية، د.ط.ت، كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان، ح: 3207، 212/3. قال النووي: «رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي بأسانيد صحيحة، وفيه سعد بن سعيد وهو مختلف في توثيقه، وقد روى لم مسلم في صحيحه». خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام للنووي، يحيى بن شرف، (ت676هـ)، تح: حسن إسماعيل الجمل، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1418هـ-1997م، 2/1035.

(76) انظر: فتاوى الطب والمرضى، أشرف على جمعه صالح بن الفوزان، السعودية، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ص331، ومجموع فتاوى ورسائل، العثيمين، محمد بن صالح، (ت1421هـ)، تح: فهد السليمان، دار الوطن، ط. الأخيرة، 1413هـ-1993م، 17/52.

(77) انظر: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء لمحمد علي البار، ص142.

(78) انظر: مجلة البحوث الإسلامية، 21/22، والموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء لمحمد علي البار، ص137-142.

(79) انظر: سورة النساء، الآية 29.

(80) انظر: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها للشنقيطي، ص363-364.

(81) انظر: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء لمحمد علي البار، ص144.

المطلب الثاني: أثر التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في هاتين المسألتين.

قبل البدء بالحديث عن الأثر المترتب للتدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في وهب الأعضاء والانتفاع بالخلايا الجذعية، لا بدّ أولاً من بيان مفهوم هذه الخلايا.

أولاً: مفهوم الخلايا الجذعية، وميّزاتها، وأنواعها ووظائفها، ومشروع استخدامها للعلاج.

1 - مفهوم الخلية الجذعية:

الخلية الجذعية في جسم الإنسان، أو أي كائن حيّ آخر، عبارة عن كتلة صغيرة من المادة الحية، يحيط بها غشاء بلازمي⁽⁸²⁾، في وسطها نواة. وتسمّى كذلك الخلايا الجذرية، وهي خلايا مشابهة للخلايا الجسدية⁽⁸³⁾.

2 - ميّزاتها:

تتميّز هذه الخلايا بقدرتها على الانقسام لتجديد نفسها، ولتكوين أنواع مختلفة من الخلايا، وبالتالي إلى أي نوع من أعضاء الجسم. فعند تعرّض المريض لإصابة، تتضرّر خلايا الجسم، أو قد تموت، وعندها تصبح الخلايا الجذعية نشطة، فتعمل على إصلاح الخلل في الخلايا أو الأنسجة، عن طريق تعويض الخلايا الميتة أو المتضررة، وبهذا الطريقة تكون الخلايا الجذعية سبباً في الشفاء بإذن الله تعالى. ويمكن القول، إن الخلايا الجذعية تبشّر بعلاج أغلب الأمراض الوراثية الناتجة عن نقص شديد في المناعة وأمراض القلب، والسكتة الدماغية، وغيرها من الأمراض⁽⁸⁴⁾.

3 - أنواع ووظائف الخلايا الجذعية:

تنقسم الخلايا الجذعية إلى:

1 - خلايا جذعية جينيّة، تتكوّن في المراحل الأولى من التكوين البشري، وتتميّز بقدرتها على التكاثر لبناء كل الأعضاء والأنسجة في الجسم.

(82) **البلازما:** «جزء سائل من الدم فيه الخلايا، والصفائح معلّقة طبيعياً، وهو سائل لزج أصفر يكون أكثر من نصف الدم»، معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عبد الحميد، (ت1424هـ)، عالم الكتب، ط1، 1429هـ-2008م، 237/1.

(83) انظر: <https://ipscell.com/>، ترجم بواسطة: تغريد المانع. تاريخ الإضافة: 2018/05/12.

(84) انظر: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء لمحمد علي البار، ص203-205، <https://ipscell.com/>، ترجم بواسطة: تغريد المانع. تاريخ الإضافة: 2018/05/12.

2 - خلايا جذعية بالغة توجد في الأطفال والبالغين وتمتلك القدرة على تعويض الجسم بما فقده من خلايا متخصصة؛ فيتمّ عزل الخلايا الجذعية البالغة من أنسجة المريض نفسه، ويتمّ توجيهها للانقسام، ومن ثمّ زرعها في أنسجة المريض⁽⁸⁵⁾.

3 - مشروع استخدام الخلايا الجذعية للعلاج:

بات من الممكن استخدام الخلايا الجذعية لعلاج العديد من الأمراض لما لها من قدرات وميّزات في تبديل الخلايا القديمة والمريضة واستخدامها من المسائل المعاصرة التي لم يرد فيها نصّ، ولكن يُستدلّ بأنها في حكم زراعة الأعضاء، وبالتالي تدخل في إطار التداوي. ومسألة هذه الخلايا من المسائل التي لا بدّ من تحديد أهدافها، ولا بدّ أن

يكون الهدف موافقاً لمقاصد الشريعة؛ لأنّ الأمور بمقاصدها⁽⁸⁶⁾. ولو كان استخدام هذه الخلايا يؤدّي إلى ضرر، فينبغي منع هذا الاستخدام؛ لأنّ الضرر يُزال⁽⁸⁷⁾.

ولأنّ الضرورات تبيح المحظورات⁽⁸⁸⁾، فالضرورة تكون مشروعة عندما تكون أعظم من المحظور؛ فالمنوع شرعاً يُباح ارتكابه في حالات ضرورية. وبعد الكلام عن مفهوم الخلية الجذعية وميّزاتها وما يتعلق بها لبيان مشروعية استخدامها، أبيان الآن أثر التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في وهب الأعضاء والانتفاع بالخلايا الجذعية.

ثانياً: أثر التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في وهب الأعضاء والانتفاع بالخلايا الجذعية.

حضّت الآيات والنصوص على المحافظة على الحياة، والتداوي بكلّ ما يتاح من أبواب الحلال للمحافظة عليها، ومن الوسائل الطبية في بعض الحالات: وهب الأعضاء واستخدام الخلايا الجذعية.

(85) انظر: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء لمحمد علي البار، ص203-204، والخلايا الجذعية لإيمان مختار مصطفى، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 1432هـ-2012م، ص29-30.

(86) انظر هذه القاعدة في الأشباه والنظائر للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ-1990م، ص8 وما بعدها.

(87) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص7.

(88) يُقصد بهذه القاعدة أن حال وجود الضرر يباح ارتكاب المحظور أو المحرم شرط كونه أخفّ من وجود هذا الضرر. انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار محمد بن أحمد، (ت972هـ)، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ-1997م، 4/444.

ولكون الأصل في الأشياء الإباحة⁽⁸⁹⁾، والتداوي بالخلايا الجذعية هو أمر مباح لم يرد بخصوصه تحريم، جاء البحث في هذه المسألة. فهل لثبوت الحكم في الأصل الأثر في حكم الانتفاع بوهب الأعضاء وبالخلايا الجذعية؟

قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «نَعَمْ يَا عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا.....» قالوا: يا رسول الله، وما هو؟ قال: «الْهَرَمُ»⁽⁹⁰⁾، فهو وصف ظاهره الاستغراق لجميع أفرادها، مالم يكن محرماً أو نجساً على ما قرّره العلماء في حال عدم الضرورة، أما إذا كان محرماً فما أبيح للضرورة تقدّر بقدرها⁽⁹¹⁾، وعليه لا يحرم التداوي بوهب الأعضاء أو الخلايا الجذعية؛ لعموم الدواء.

1- فمن يقول بتقرير الحكم بالنص، قد لا يجوز وهب الأعضاء ولا استخدام الخلايا الجذعية، ولو جوّزها بعموم النص فلن يستطيع بغيره؛ لعدم ورودها في النص، فيسقط مقولة تقرير الحكم في الأصل بالنص في حق المسألة.

2- وأما من يقول بتقرير الحكم بمعقولية المعنى، فيتجه إلى أن العلة هي الحفاظ على النفس البشرية لاستمرار الحياة، فنحن مأمورون بالمحافظة عليها بالتداوي، وعليه يجوز وهب الأعضاء والانتفاع بالخلايا الجذعية ضمن الضوابط والشروط.

وهو الراجح من القول لثبوت الأدلة وقوتها، ولما فيها من الحفاظ على النفس البشرية والتوسعة على الأمة.

وينبغي الإشارة إلى أن مناقشة أثر التدافع بين حرفية النص ومعقولية المعنى في هاتين المسألتين، لا تنفك عن مناقشة التعارض بين مصلحة المريض من الاستفادة من هذا الوهب، والمفسدة المترتبة على المتبرع؛ حيث يتمثل هذا التعارض في محاولة الموازنة بين مصلحتين عظيمتين لكلّ منهما، أو بين مفسدتين، أو بين مفسدة ومصلحة.

فمصلحة المتلقي المرجوة هي حفظ النفس، وهي من المقاصد الخمسة التي جاءت بها الشريعة؛ لأن زرع العضو الموهوب قد يكون الوسيلة الوحيدة لحفظ نفس المريض أو استرداد وظيفته الأساسية ليعيش حياة طبيعية، والمفسدة المندفعة عنه هي زوال خطر الهلاك أو المرض البالغ الذي يهدد حياته.

أما المفسدة المتوقعة للمتبرع الحيّ، فتظهر في التعرض لضرر جسدي أو لخطر العملية الجراحية وما يترتب عليها من آثار جانبية، بينما المفسدة المتوقعة للمتبرع المتوفى، فهي انتهاك حرمة الجسد وإمكانية التمثيل به بعد الموت. ومن هنا، ننظر إلى قاعدة «إذا

(89) انظر: **الأشباه والنظائر** لابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، (ت 970هـ)، تح: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1419هـ-1999م، ص 93.

(90) سبق تخريجه ص 19.

(91) انظر: **الأشباه والنظائر** للسيوطي، ص 84-85.

تعارضت مفسدتان، روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما؛ ففي حالة التبرع من حيٍّ، يتعارض مفسدتان غالباً: الأولى وهي الأشدّ: هلاك حياة المتلقي، والثانية وهي الأخفّ: نقص عضو من المتبرع الحيّ بشرط ألا يخلّ بحياته العادية. فالمفسدة من هلاك المتلقي أعظم من تلك من نقص العضو السليم للمتبرع، فيُدفع الأعظم (الهلاك) بارتكاب الأخف (نقص العضو مع بقاء الحياة).

ومثله، تطبيق المسألة على قاعدة «إذا تعارضت مصلحة ومفسدة، قُدِّم أرجحهما»؛ فإذا كان الوهب من ميت يؤدي إلى إنقاذ حياة حيٍّ، فالمصلحة الراجحة بحفظ الحياة تُقدِّم على مفسدة انتهاك حرمة الميت، خاصة وأن أذى الميت حسياً ممتنع، فمصلحة النفس الحيّة مقدّمة على مفسدة انتهاك حرمة الميت.

المطلب الثالث: بيان موقف حرفية النص ومعقولية المعنى في الزكاة في العملات الرقمية، والأسهم المختلطة.

يمثّل التوفيق بين حرفية النص: الوقوف عند الأوصاف المنصوص عليها في الأعيان الزكوية، ومعقولية المعنى: الالتفات إلى العلة والمقصد المالي، الركيزة الأساسية في تكييف المسائل المعاصرة؛ حيث يظهر هذا الصراع الفقهي بوضوح عند إلحاق العملات الرقمية والأسهم المختلطة بالأصول الزكوية التقليدية، بحثاً عن تحقيق العدالة التكليفية ومواكبة التطور المالي.

الفرع الأول: الزكاة في العملات الرقمية بين عينية المال ووظيفته:

تعد العملات الرقمية كالبيتكوين، من أدق النوازل التي تبرز الصراع بين الحرفية والمعقولية، حيث يمكن تفصيل ذلك في النقاط الآتية مع الحفاظ على الاختصار منعاً للإطالة:

-أولاً: تعريف العملات الرقمية:

عرّفت العملات الرقمية بأنها: «وسائط تبادل افتراضية تعتمد على الأرقام، وليس لها وجود فيزيائي ملموس، يتم إنتاجها واستخدامها عن طريق برامج إلكترونية، وليست خاضعة لإشراف رسمي، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين بها»⁽⁹²⁾.

(92) انظر: العملات الرقمية المشفرة في الميزان الشرعي «البتكوين نموذجاً»، لأحمد عبد العزيز الحداد، بحث مقدم لندوة العملات الرقمية المشفرة، منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنعقدة يوم الاثنين 3 ربيع الثاني 1443 هـ، 8

-ثانيًا: موقف حرفية النص:

يقف المنهج الحرفي عند نصوص الزكاة التي حددت الأموال الزكوية بأعيانها وهي الذهب والفضة والأنعام والزروع والثمار. ومن ينحى هذا النحو يرى أن الزكاة عبادة محضة لا يجوز فيها القياس التوسعي. وبما أن العملات الرقمية ليست ذهبًا ولا فضة، ولا هي عملات قانونية صادرة عن دول، فهي تفتقر إلى المالية المستقرة. وبناءً عليه، قد يرى بعضهم عدم وجوب الزكاة فيها؛ لعدم انطباق وصف النقد عليها حرفيًا.

-ثالثًا: موقف معقولية المعنى:

ينظر هذا المنهج إلى العلة من إيجاب الزكاة في الذهب والفضة، وهي الثمنية المطلقة وكونها مستودعًا للثروة. فالمعنى المعقول هنا هو أن كل ما يتخذه الناس وسيلة للتبادل تجب فيه الزكاة تحقيقًا لمقصد رعاية الفقير ومنع كنز المال. فإذا أصبحت العملات المشفرة مالاً متداولاً له قيمة سوقية ضخمة، فإن إعفاءها من الزكاة بحجة أنها ليست أوراقاً نقدية تقليدية يُعدّ تعطيلاً لمقصد الشارع من تطهير المال ومواساة المحتاجين. لذلك من الممكن ترجيح موقف معقولية المعنى، فتجب في العملات الرقمية الزكاة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول، باعتبارها عروض تجارة، أو قياساً على النقدين بجامع الثمنية.

الفرع الثاني: الأسهم المختلطة بين جزئية التحريم وكلية المصلحة الاستثمارية:

تعريف الأسهم المختلطة: «الأسهم المختلطة هي أسهم شركات أصل نشاطها مباح، لشركات الأغذية، لكنها قد تقترض بالربا»⁽⁹³⁾.

-موقف حرفية النص:

يستند المنهج الحرفي إلى عموم نصوص تحريم الربا كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرَّبَا﴾⁽⁹⁴⁾، وإلى ما ورد عن لعنه صلى الله عليه وسلم لأكل الربا وموكله وشاهديه⁽⁹⁵⁾. ومن

نوفمبر 2021م، جدة، السعودية، ص 3.

(93) انظر: موسوعة الفقه الإسلامي للتوجيهي، محمد بن إبراهيم بن عبد الله، بيت الأفكار الدولية، 1430هـ - 2009م، 571/3.

(94) سورة البقرة، الآية 275.

(95) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب لعن أكل الربا وموكله، ح: 1597، 1218/3.

هذا المنطلق الحرفي، فإن أي شركة تدخل في معاملة ربوية، ولو بنسبة واحد في المائة، تصبح المساهمة فيها حراماً شرعاً؛ لأن النص لم يفرّق بين قليل الربا وكثيره، ولأن القاعدة الفقهية تقول: إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام⁽⁹⁶⁾.

-موقف معقولية المعنى:

ينظر هذا المنهج إلى الواقع المعاصر بمنظار المقاصد والقواعد الكلية، كقاعدة: المشقة تجلب التيسير⁽⁹⁷⁾، وقاعدة: الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة⁽⁹⁸⁾. ومن ينهج هذا النهج يذهب إلى أن التحريم القطعي لكل الشركات المختلطة يؤدي إلى عزل المسلمين عن المنظمة الاقتصادية العالمية، وتعطيل مصالحهم المالية، لذا اقترحوا حلاً مبنية على معقولية المعنى كالسماح بالاستثمار إذا كانت نسبة القروض الربوية يسيرة⁽⁹⁹⁾.

ولا يخفى ما في هذا الاتجاه -أعني المبني على معقولية المعنى- من تقرير للربا في هذه المعاملات وإن كان قليلاً؛ فكثير الربا وقليله سواء، وهو ما ينهى عنه الشارع قطعياً.

الخاتمة

نخلص من خلال هذه التطوافة السريعة إلى مجموعة نتائج وتوصيات أجمالها في النقاط الآتية:

أولاً: نتائج البحث:

خلص البحث إلى أن العلاقة بين حرفية النص ومعقولية معناه، ليست علاقة تضاد، بل هي علاقة تكاملية؛ فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، وفهم المقاصد هو الذي يمنح النص مؤنثته في مواجهة النوازل دون الخروج عن ثوابت الشريعة.

تبين من خلال دراسة وهب الأعضاء والخلايا الجذعية أن تغليب معقولية المعنى القائمة على حفظ النفس وتحقيق المصلحة الراجحة هو المسلك الأنسب، شريطة الانضباط

(96) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ص 105.

(97) انظر: المصدر نفسه، ص 76.

(98) انظر: المصدر نفسه، ص 88.

(99) انظر تفصيل الأقوال بين المانعين والمجيزين في هذه المسألة في: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة للدبيان بن محمد، ط2، 1432هـ - 2010م، 13/200 وما بعدها.

بالضوابط الأخلاقية والشرعية التي تمنع الامتهان أو الإضرار.
في المسائل المالية المستجدة، يُرجَّح الأخذ بمعقولية المعنى فيما يخص العملات الرقمية
بالنظر إلى وظيفتها الاقتصادية كواسطة للتبادل بعيداً عن حصر الثمنية في الأعيان
التقليدية. بينما يُرجَّح الالتزام بحرفية النص في قضية الأسهم المختلطة، وقوفاً عند
نصوص تحريم الربا الصريحة التي لا تحتل التوسع في إباحة الدخول في عقود تضمن
نسباً ولو يسيرة من الحرام؛ صيانةً للمال وتحقيقاً للورع.

ثانياً: توصيات البحث:

يوصي البحث بضرورة تعميق النظر في مقاصد الشريعة عند التعامل مع النوازل
الطبية والتقنية؛ لضمان عدم جمود الفقه أمام التسارع العلمي.
كما يوصي البحث بعقد لقاءات دورية بين الفقهاء والخبراء المختصين في هذه المسائل؛
لضمان تصور المسائل المستجدة بدقة لإصدار الأحكام الشرعية.

فهرس المصادر والمراجع

- أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها للشنقيطي، محمد بن محمد مختار، جدة، مكتبة الصحابة، ط2، 1415هـ-1994.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، علي بن محمد، (ت631هـ)، تح: عبد الرزاق عفيفي، بيروت/دمشق، المكتب الإسلامي، د.ط.ت.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ-1990م.
- الأشباه والنظائر لابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، (ت970هـ)، تح: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1999م.
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، محمد بهادر بن عبد الله، (ت794هـ)، دار الكتب، ط1، 1414هـ-1994م.
- البناية شرح الهداية للعيني، محمود بن أحمد، (ت855هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ-2000م.
- تاج التراجع لابن قطلوبغا، زين الدين، (ت879هـ)، تح: محمد خير رمضان، بيروت، دار القلم، ط1، 1413هـ-1992م.
- التحقيق والبيان للأبياري، علي بن سليمان، (ت616هـ)، تح: علي بن عبد الرحمن، الكويت، دار الضياء، ط1، 1434هـ-2013م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي للزركشي، محمد بن بهادر، (ت794هـ)، تح: سيد عبد العزيز، مكتبة قرطبة للبحث العلمي، ط1، 1418هـ-1998م.
- تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، (ت1354هـ)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1410هـ-1990م.
- تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي، عبيد الله بن عمر، (ت430هـ)، تح: خليل الميس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2001م.
- تهذيب اللغة للأزهري، محمد بن أحمد، (ت370هـ)، تح: محمد مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1421هـ-2001م.
- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول لابن إمام الكاملية، محمد بن محمد، (ت874هـ)، تح: عبد الفتاح الدخمي، القاهرة، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1423هـ - 2002م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي، (ت775هـ)، تح: عبد الفتاح الحلو، مصر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ-1993م.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدسوقي، محمد بن أحمد، (ت1230هـ)، دار

الفكر، د.ط.ت.

- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام للنووي، يحيى بن شرف، (ت676هـ)، تح: حسن إسماعيل الجمل، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1418هـ-1997م.
- الخلايا الجذعية لإيمان مختار مصطفى، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 1432هـ-2012م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، تح: محمد خان، الهند مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1392هـ-1972م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، إبراهيم بن علي، (ت799هـ)، تح: محمد الأحمد، القاهرة، دار التراث، د.ط.ت.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للتاج السبكي، عبد الوهاب بن علي، (ت771هـ)، تح: علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1419هـ-1999م.
- روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي، عبد الله بن محمد، (ت620هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1423هـ-2002م.
- سنن الترمذي للترمذي، محمد بن عيسى، (ت279هـ)، تح: أحمد شاکر وآخرين، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ط2، 1395هـ-1975م.
- سنن أبي داود لأبي داود، سليمان بن الأشعث، (ت275هـ)، تح: محمد عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية، د.ط.ت.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلف، محمد بن عمر، (ت1360هـ)، تح: عبد المجيد خيالي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ-2003م.
- شرح تنقيح الفصول للقرافي، أحمد بن إدريس، (ت684هـ)، تح: عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1393هـ-1973م.
- شرح الكوكب المنير لابن النجار، محمد بن أحمد، (ت972هـ)، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ-1997م.
- شرح مختصر الروضة للطوفي، سليمان بن عبد القوي، (ت716هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ - 1987م.
- شرح منار الأنوار لابن الملك، عبد اللطيف بن عبد العزيز، (ت801هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط.ت.
- صحيح البخاري للبخاري، محمد بن إسماعيل، (ت256هـ)، تح: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ-2002م.
- صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج، (ت261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط.ت.

- طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة، أبو بكر بن أحمد، (ت851هـ)، تح: عبد العليم خان، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1407هـ-1987م.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، عبد الوهاب بن علي، (ت771هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، د.ط.ت.
- الغنية في الأصول للسجستاني، منصور بن أحمد، (ت290هـ)، تح: محمد صدقي، الرياض، مطبعة شركة الأوراق الذهبية، ط1، 1410هـ-1989م.
- فتاوى الطب والمرضى، أشرف على جمعه صالح بن الفوزان، السعودية، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء.
- الفروق للقرافي، أحمد بن عبد الرحمن، (ت684هـ)، عالم الكتب، د.ط.ت.
- الفوائد السنية في شرح الألفية للبرماوي، محمد بن عبد الدائم، (ت831هـ)، تح: عبد الله رمضان، المدينة المنورة، دار النصيحة، ط1، 1436هـ-2015م.
- قواطع الأدلة في الأصول لابن السمعاني، منصور بن محمد، (ت489هـ)، تح: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1999م.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين البخاري، عبد العزيز بن أحمد، (ت730هـ)، تح: عبد الله محمد عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1997م.
- لمع الأدلة في أصول النحو للأبياري، عبد الرحمن، (ت577هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، د.ط، 1377هـ-1957م.
- المبسوط للسرخسي، محمد بن أحمد، (ت490هـ)، بيروت، دار المعرفة، د.ط، 1414هـ-1993م.
- مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة.
- مجلة الفقه الإسلامي؛ عبد الله عمر نصيف، مكة المكرمة، ط5، 1424هـ-2003م.
- المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي، محمد بن عبد الله، (ت543هـ)، علّق عليه: محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1428هـ-2007م.
- المستصفى من علم الأصول للغزالي، محمد بن أحمد، (ت505هـ)، تح: محمد عبد السلام، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1993م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عبد الحميد، (ت1424هـ)، عالم الكتب، ط1، 1429هـ-2008م.
- مقاييس اللغة لابن فارس، أحمد بن زكريا، (ت395هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د.ط، 1399هـ-1979م.
- الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء لمحمد علي، دمشق، دار القلم،

ط1، 1414هـ-1994م.

- ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي، محمد بن أحمد، (ت540هـ)، تح: عبد الملك السعدي، مكة المكرمة، د.ط، 1404هـ-1984م.
- نشر البنود على مراقبي السعود للشنقيطي، عبد الله إبراهيم العلوي، (ت1233هـ)، الرباط، وزارة الأوقاف الإسلامية، د.ط.ت.
- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول للإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن، (ت772هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ-1999م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مجد الدين، (ت606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، د.ط، 1399هـ-1979م.
- الوصول إلى الأصول لابن برهان، أحمد بن علي، (ت518هـ)، تح: عبد الحميد علي أبو زيد، الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1404هـ-1984م.

النسيج الديموغرافي

قراءة في الجذور التاريخية والمسارات المعاصرة لعلم السكان

Demographic Tapestry: Tracing Historical Roots and Contemporary Trajectories of Population Science

د. محمد علي بدوي (1)

أ.د. حبيب البدوي (2)

المُلخَص:

تستكشف هذه الدراسة مجال الديموغرافيا (Demography) بوصفها علماً اجتماعياً متعدد التخصصات، وتتبع جذوره التاريخية الممتدة من الحضارات القديمة إلى الديموغرافيا السياسية المعاصرة.

وباعتماد المنهج الديموغرافي التاريخي الذي يُقارن بين الأنماط السكانية عبر الحقب الزمنية ويستخلص منها دلالات منهجية، تحلّل الدراسة نشأة علم السكان وتطوره النظري، وتُقيّم مصادر البيانات ابتداءً من التعدادات البابلية إلى الإحصاءات الرقمية الراهنة، ثم تُفصّل في ديناميكيات المواليد والوفيات والهجرة والتوزيع الجغرافي والتركيب العمري والنوعي.

وتُعالج الدراسة علاقة الديموغرافيا بالتنمية المستدامة والسياسات الحكومية، مُركّزةً على الحالة العربية وإشكالياتها الخاصة.

وتخلص إلى أن الفهم الدقيق للنسيج الديموغرافي شرطٌ لازم لصياغة سياسات تنمية رشيدة في ظل الضغوط السكانية المتصاعدة.

الكلمات المفتاحية: الديموغرافيا؛ الفكر السكاني التاريخي؛ نظرية التحول الديموغرافي؛ التعداد السكاني؛ الديناميكيات البشرية؛ السياسات السكانية؛ التنمية المستدامة.

(١) قسم : اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية .

(٢) قسم : التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية .

Abstract:

This study explores demography as an interdisciplinary social science, tracing its historical roots from ancient civilisations to contemporary political demography. Employing the historical-demographic method — which compares population patterns across time and extracts systematic insights from them — the study analyses the origins and theoretical development of population science, evaluates data sources from Babylonian censuses to modern digital statistics, and examines the dynamics of births, mortality, migration, geographical distribution, and age-sex composition. The study addresses the relationship between demography and sustainable development and government policy, with particular focus on the Arab context and its specific challenges. It concludes that a rigorous understanding of the demographic tapestry is a necessary precondition for formulating sound development policy under conditions of escalating population pressure.

Keywords: Demography; Historical Population Thought; Demographic Transition Theory; Census; Human Dynamics; Population Policies; Sustainable Development.

مقدمة: الإطار المنهجي

حين نتأمل البشرية في حركتها الأزلية — تتوالد وتتوفى، تنتقل وتستقر، تشيخ وتتجدد — فإننا نقرأ في الواقع نسيجاً بشرياً بالغ التعقيد.

وقد نشأ علم السكان أو الديموغرافيا (Demography) بوصفه الأداة المنهجية لقراءة هذا النسيج وفك رموزه. ويشتق المصطلح من الكلمتين اليونانيتين Dêmos بمعنى الشعب، و Graphia بمعنى الكتابة والوصف؛ فتكون الديموغرافيا حرفياً «علم وصف الشعوب»، غير أن مضامينه تتجاوز ذلك الوصف إلى التحليل والتفسير والاستشراف. أما «النسيج» فكلمة عربية فصيحة عرّفها ابن منظور في لسان العرب بأنها «ضم الشيء إلى الشيء، ومنه نسج الثوب أي تأليف خيوطه بعضها إلى بعض».

لذا في هذا التوصيف ما يُجسّد روح الديموغرافيا ذاتها: فكما تتشابك خيوط النسيج لتنتج قماشاً واحداً متماسكاً، تتشابك ظواهر المواليد والوفيات والهجرة والتوزيع والتركيب لتُشكّل صورة المجتمع

في أي لحظة تاريخية.

يعتمد هذا البحث المنهج الديموغرافي التاريخي الذي يمزج بين أدوات التحليل الكمي — من معادلات التوازن ومعدلات النمو وجداول الحياة — وبين القراءة التاريخية المقارنة التي تتبع الظاهرة السكانية عبر الزمن.

ويرى أصحاب هذا المنهج، على رأسهم برنار فورست (Forrest Bernard) وكلود ديلاسي (Delassé Claude)، أن فهم الحاضر الديموغرافي لا يكتمل إلا باستيعاب جذوره التاريخية، وأن القطيعة بين الديموغرافيا المعاصرة وتاريخها الفكري إنما تُفقرها وتحجب عنها الأبعاد التفسيرية الأعمق.

يهدف هذا البحث إلى أربعة مقاصد رئيسة: أولاً استقصاء نشأة علم السكان وتطوره النظري من الحضارات القديمة حتى القرن الحادي والعشرين.

ثانياً تحليل الديناميكيات السكانية الكبرى (المواليد والوفيات والهجرة والتوزيع) وفق مؤشرات قابلة للقياس.

ثالثاً فهم العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والبيئية.

رابعاً تقييم السياسات السكانية في ضوء التجارب الدولية المقارنة، مع إيلاء اهتمام خاص بالحالة العربية.

يُؤلّد هذا التوجه المنهجي ثلاثة مستويات تحليلية متكاملة: المستوى الأول وصفي إحصائي يُوثّق الظواهر السكانية بالأرقام والجداول والمعادلات؛ والمستوى الثاني تاريخي مقارن يتتبع كيف تطوّرت هذه الظواهر عبر الزمن ويستخلص منها قوانين ونماذج كالنظريات الانتقالية؛ والمستوى الثالث سياساتي-تنموي يربط النتائج الديموغرافية بخيارات الحكم وقرارات التنمية.

ولا تكتمل الصورة العلمية إلا بتشغيل هذه المستويات الثلاثة معاً، وهو ما يسعى إليه هذا البحث.

وقد شهد حقل الديموغرافيا في العقود الأخيرة تحولات منهجية جوهرية؛ إذ لم تعد علماً للإحصاء المجرد، بل أصبح يضم فروعاً متخصصة، منها: الديموغرافيا الاقتصادية التي تربط المتغيرات السكانية بنظريات النمو، والديموغرافيا الصحية التي تحلّل أنماط الأمراض والوفيات، والديموغرافيا البيئية التي تدرس العلاقة بين الضغط السكاني والموارد الطبيعية، والديموغرافيا التاريخية التي تستعيد الأنماط السكانية قبل عصر الإحصاء الحديث باستخدام السجلات الكنسية والضريرية والأثرية.

كما تطوّرت في السنوات الأخيرة «الديموغرافيا الجينية» التي توظّف تحليل الحمض النووي في

تتبع موجات الهجرة البشرية الأولى قبل الكتابة.

وتقوم الديموغرافيا التاريخية في جوهرها المنهجي على افتراض مفاده أن التغيرات السكانية الكبرى لا تحدث عشوائياً بل تتبع أنماطاً قابلة للاستخلاص والتعميم النسبي.

ومن ثمَّ يُمكنُ المنهجُ الديموغرافي التاريخيُّ من رصد «الدورات الكبرى للسكان» التي تمتد على مدى أجيال وتتشابك مع الدورات الاقتصادية والسياسية.

وقد طوّر فيليب أريس (Ariès Philippe) ومدرسة الحوليات الفرنسية (Annales des École) هذا المنهج بصورة منهجية، وكشفوا كيف يُمكنُ تحليل سجلات الأبرشيات الكنسية الأوروبية من إعادة رسم الخريطة الديموغرافية لأوروبا ما قبل الإحصاء الحديث بدقة مذهلة.

وقد نُقِّح هذا المنهج لاحقاً ليُطبَّق في السياق الإسلامي عبر سجلات الأوقاف والمحاكم الشرعية والرحلات الجغرافية بوصفها مصادر بديلة للبيانات السكانية في غياب التعداد المنهجي.

1. تأصيل علم السكان: النشأة والمفهوم والأدوات

1.1 المفهوم اللغوي والاصطلاحي لعلم السكان

في المعاجم العربية، تدور كلمة «سُكَّان» حول الجذر (س-ك-ن) الذي يدل، كما أوضح ابن منظور، على الإقامة والثبات والاستقرار.

ومنه السُّكنى (الإقامة)، والسَّاكن (المقيم)، والمسكن (موضع الإقامة).

وقد نشأ تعبير «علم السكان» بوصفه مقابلاً عربياً للـ Demography حديث الاستخدام، اكتسب مشروعيته من الأصل اللغوي وإن لم يرد نصياً في المعاجم التراثية.

وعلى صعيد التعريف الاصطلاحي، تعددت تحديات علم السكان تعدداً يعكس غنى الحقل وتنشعبه.

فقد عرّفته الأمم المتحدة (1958م) بأنه «الدراسة الإحصائية والرياضية للحجم السكان وتكوينهم وتوزيعهم المكاني، والتغيرات التي تطرأ من خلال عناصر خمسة: الخصوبة، والوفاة، والزواج، والهجرة، والحراك الاجتماعي».

وذهب آشيل غيَّار (Guillard Achille, 1876-1799) — أول من صاغ الكلمة في مؤلفه comparée démographie ou humaine statistique de Éléments (باريس، 1855م) — إلى

أن الديموغرافيا هي «التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري».

وتجدر الإشارة إلى الفرق بين الديموغرافيا الخاصة التي تُركّز على المتغيرات السكانية المحضة (الخصوبة والوفاة والهجرة)، والديموغرافيا العامة التي تستوعب العلاقة بين السكان والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كذلك يختلف علم السكان عن الدراسات السكانية (Studies Population) التي تشمل حقولاً أوسع كالتاريخ الديموغرافي والجغرافيا البشرية والسوسيولوجيا السكانية.

1.2 نشأة الديموغرافيا الكمية وجذورها التاريخية

تعود البذور الأولى للإحصاء السكاني إلى الحضارة السومرية-البابلية التي أنجزت تعدادات منهجية منذ نحو 3800 ق.م.

لأغراض الضرائب والتخطيط العسكري، كما تدل عليه الألواح الطينية المحفورة في مدينة أوروك وغيرها.

وفي مصر القديمة أُجري إحصاء شامل في عهد الفرعون سنفرو (نحو 2600 ق.م.) لتحديد إمكانات البناء والزراعة.

أما الصين فكانت تُجري تعداداتها منذ عهد أسرة تشو (حوالي 1100 ق.م.) لتحديد القوة العاملة والجيش.

وفي الغرب، أسّس الرومان نظام التعداد السكاني (Censere) الذي يُجرى كل خمس سنوات، وكان القصد منه تصنيف المواطنين وفق الثروة لأغراض ضريبية وعسكرية.

وقد أدرج التعداد في الكتاب المقدس حيث ورد ذكر تعداد موسى في سفر الأعداد، وتعداد داود الذي أثار جدلاً لاهوتياً حاداً في الموروث الديني العبري.

أما التأسيس الحديث لعلم السكان بوصفه منهجاً كمياً دقيقاً فيعود إلى الإنكليزي جون غراونت (John Graunt, 1620–1674) الذي نشر عام 1662م كتابه Political and Natural Mortality of Bills the upon Made Observations، مُحَوِّلاً سجلات الوفيات الأسبوعية لأبرشية لندن إلى تحليل كمي ينبثق منه أول جدول حياة احتمالي في التاريخ.

وقد لاحظ غراونت — وهي ملاحظة ثورية في سياقها — أن وفيات الذكور تفوق وفيات الإناث في مراحل الطفولة المبكرة على الرغم من أن الولادات الذكورية أعلى، وأن الإناث يُحقّقن عمراً متوقّعاً أطول.

1.3 مدرسة الحساب السياسي: الجسر بين غراونت ومالتوس

امتدت رؤية غراونت الكمية إلى مدرسة فكرية كاملة عُرفت بـ«الحساب السياسي» (Political Arithmetic)، أرست قواعد الديموغرافيا التطبيقية قبل مالتوس بأكثر من قرن.

وقد جمعت هذه المدرسة بين الإحصاء السكاني والاقتصاد السياسي في إطار واحد.

من أبرز روادها:

(William Petty, 1623–1687) أ — السير وليام بيتي

صكَّ المصطلح وطبَّق البيانات السكانية في تقدير الثروة القومية والقدرة العسكرية لإنكلترا مقارنةً بفرنسا، راثياً في كثرة السكان وإنتاجيتهم المصدر الأول لثروة الأمم.

(Gregory King, 1648–1712) ب — غريغوري كينغ

أنجز عام 1696م أول تقدير منهجي لسكان إنكلترا مستخدماً بيانات الضرائب وسجلات المواليد والوفيات، وقدر عدد سكانها بنحو 5.5 مليون نسمة. وقد ظل عمله مخطوطاً متداولاً بين النخب ولم يُنشر رسمياً إلا عام 1936م، مما يكشف كيف سبق التحليل الديموغرافي التطبيقي النشر الأكاديمي بقرنين.

(Edmund Halley, 1656–1742) ج — إدموند هالي

نشر عام 1693م في Philosophical Transactions أول جدول حياة احتمالي (Life Table) مبني على بيانات مدينة بريسلاو (رُوكلاف الحالية في بولندا)، مُرسياً الأساس الرياضي لعلم الأكتواريا والتأمين والديموغرافيا الحديثة معاً.

1.4 الأدوات الرياضية الجوهرية

تتكئ الديموغرافيا الحديثة على منظومة رياضية من ثلاث معادلات جوهرية لا غنى عنها في أي نمذجة سكانية:

أ — معادلة التوازن الديموغرافي:

تُلخّص هذه المعادلة جميع مصادر التغيّر في حجم أي تجمّع بشري خلال فترة زمنية محددة

معادلة التوازن الديموغرافي	$P_2 = P_1 + B - D + I - E$
حجم السكان في بداية الفترة	P_1
حجم السكان في نهاية الفترة	P_2
إجمالي المواليد	$(B \text{ (Births)})$
إجمالي الوفيات	$(D \text{ (Deaths)})$
إجمالي الواردين هجرةً	$(I \text{ (In-migrants)})$
إجمالي الصادرين هجرةً	$(E \text{ (Emigrants)})$

[الجدول 1]: معادلة التوازن الديموغرافي ومكوناتها

تبيّن هذه المعادلة أن التغيّر السكاني ليس ظاهرة أحادية المصدر؛ فالفجوة بين المواليد والوفيات $(D - B)$ تُعطي النمو الطبيعي، في حين تمثّل الفجوة بين الواردين والصادرين $(E - I)$ صافي الهجرة.

وفي الحالة العربية، كثيراً ما يكون صافي الهجرة سالباً $(I < E)$ ، مما يُقلّص النمو الحقيقي بصورة لا تكشف عنها أرقام الخصوبة وحدها.

ب — معدل النمو الطبيعي:

يقيس الفارق بين معدل المواليد الخام (CBR) ومعدل الوفيات الخام (CDR) لكل ألف نسمة: $r = CBR - CDR$.

وحيث تسجّل اليابان أو دول أوروبا الغربية قيمة $(r > 0)$ فهذا يعني تقلّصاً هيكلياً لا يُعالج إلا بالهجرة أو سياسات الخصوبة.

ج — مؤشر التجديد الجيلي الصافي (NRR)

يقيس متوسط عدد الإناث اللواتي تُنجبن المرأة الواحدة خلال حياتها الإنجابية مُعدّلاً بمعدلات البقاء حتى سن الإنجاب.

فإذا كان $NRR = 1$ فالمجتمع عند مستوى الإحلال، وإذا كان $NRR > 1$ فهو دونه، مما يُنذر بتراجع هيكلي على المدى الجيلي.

وقد رصد الباحثون في كوريا الجنوبية واليابان وعدد من الدول الأوروبية قيماً دون 0.7، أي

أن كل جيل لا يُعيد إنتاج سوى 70 بالمئة من نفسه، مما يجعل الهجرة الدولية الوقود الوحيد للنمو السكاني في تلك البلدان.

2. الفكر السكاني عبر الحضارات

2.1 الفكر السكاني في الحضارات القديمة

لم يكن الاهتمام بالسكان وليدَ الحداثة، بل يمتد إلى أعماق التاريخ البشري حيث أدرك الحكام والفلاسفة أن عدد السكان وتركيبهم وتوزيعهم مسائل ذات أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية جوهرية.

ومن أبرز من أسهموا في هذا الفكر:

أ — **كونفوشيوس (552-479 ق.م.)**: رأى أن كثرة السكان فريضة سياسية، بشرط أن تُرافقها كثرة الإنتاج وعدالة التوزيع؛ وحذّر من أن الحروب ونقص الغذاء والزواج المبكر عوامل تُضعف الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

ب — **أفلاطون (427-347 ق.م.)**: في الجمهورية والقوانين نادى بتنظيم حجم السكان عبر تشريعات الزواج والنسل لضمان توازن المدينة الفاضلة؛ إذ كان يرى أن الزيادة السكانية غير المنضبطة تُفضي إلى الفقر والنزاعات الاجتماعية.

ج — **أرسطو (384-322 ق.م.)**: في السياسة أطر العلاقة بين الحجم السكاني وبنية المجتمع، وحذّر من مخاطر التضخم السكاني على الاستقرار الحضري؛ ورأى أن المدينة المثلى ينبغي أن يكون حجمها قابلاً للمراقبة والإدارة.

2.2 الإسهام الإسلامي في الديموغرافيا

قدّم الفكر الإسلامي الوسيط إسهامات في الديموغرافيا التطبيقية والنظرية تستحق دراسة متعمقة، وإن ظلت أقل حضوراً في الأدبيات الغربية:

أ — **أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (113-182هـ / 731-798م)**: في كتابه الخراج الذي ألّف بطلب من الخليفة هارون الرشيد، أرسى نظاماً ضريبياً يقوم على تصنيف دقيق للسكان وفئاتهم (المسلمون، أهل الذم المزارعون، أهل الحرف) وربط إيرادات الدولة بحجم السكان وتوزيعهم الجغرافي. يُعدُّ هذا العمل من أوائل النماذج الإسلامية التي تُقارب العلاقة بين الإحصاء السكاني والسياسة الاقتصادية.

ب — المقريري أحمد بن علي (766-845هـ / 1364-1442م): في مؤلفه إغاثة الأمة بكشف الغمة (808هـ/1405م) حلل المجاعة الكبرى التي اجتاحت مصر تحليلاً يبتعد عن السرد المجرد نحو التشخيص الاقتصادي-الديموغرافي، رابطاً بين تدهور الإنتاج الزراعي وانهايار القيمة النقدية وارتفاع الوفيات وتراجع الحجم السكاني. وقد أسبق بذلك ما سمّاه الديموغرافيون لاحقاً "الأزمة الديموغرافية". (Demographic Crisis).

ج — ابن خلدون (732-808هـ / 1332-1406م): في المقدمة الشهيرة بنى نظرية دورية في الديناميكيات السكانية تسبق نظرية التحول الديموغرافي بخمسة قرون. فقد ربط بين حجم السكان وكثافتهم وظاهرة "العصبية" (التضامن الجماعي) ومصير الدولة: النمو السكاني يدفع نحو التحضر وازدهار الحرف، لكن الترف يُضعف العصبية ويُفضي إلى التراجع الديموغرافي والانهيار الحضاري. وقد رصد كذلك ظاهرة الهجرة من البادية إلى الحاضرة وأثرها في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية.

د — البيروني أبو الريحان محمد (362-440هـ / 973-1048م): في مصنفه تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة (تحقيق إدوارد سخاو، لايبزيغ، 1887م) قدّم وصفاً أنثروبولوجياً وجغرافياً تفصيلياً للشعوب الهندية يتضمن معطيات ديموغرافية وجغرافية-بشرية سابقة لعصرها.

2.3 الفكر الماركنتيلي والثورة الصناعية

هيمن على السياسة الأوروبية (القرن السابع عشر والثامن عشر) ما يمكن تسميته بـ«الديموغرافيا الماركنتيلية»: السكان = أيدٍ عاملة = إنتاج = صادرات = ثروة.

وقد ترجم كولبير (Colbert Baptiste-Jean, 1619-1683) هذه المعادلة إلى سياسات عملية حين أصدر عام 1666م مراسيم تمنح إعفاءات ضريبية للأسر الفرنسية الكثيرة الأبناء، وفرض قيوداً على هجرة الحرفيين المهرة.

وقد شكّل هذا التفاؤل الماركنتيلي الخلفية التي انبثق منها النقد المالتوسي في نهاية القرن الثامن عشر.

2.4 الفكر السكاني الحديث: من مالتوس إلى ديفيز

أ — روبرت مالتوس (1766-1834م): في مقالته الشهيرة (1798م) قدّم ثنائية مأساوية: السكان ينمون وفق متوالية هندسية (2، 4، 8، 16...)، بينما ينمو الغذاء وفق متوالية حسابية (2، 4، 6، 8...). ويترتب على ذلك أن الفقر والأمراض والحروب ضوابطٌ طبيعية لا مفرّ منها، إلا أن "الموانع الوقائية" كتأخير الزواج قد تُخفف من الضغط. ولا يزال الجدل بين المالتوسيين الجدد

ومنتقديهم قائماً في الأدبيات الديموغرافية.

ب — كارل ماركس (1818-1883م): رفض نسب الفقر إلى كثرة الإنجاب، ورأى جذوره في النظام الرأسمالي وتراكم رأس المال، معتقداً أن النظام الاشتراكي كفيل بالقضاء على إشكالية الزيادة السكانية عبر التشغيل الكامل والمتوازن.

ج — كينغسلي ديفيز (1908-1997م): رفض التفسيرات أحادية العامل ورسم خريطة تعددية للاستجابات الديموغرافية: فالمجتمعات لا تُعالج الضغط السكاني بأداة واحدة بل بمنظومة متكاملة من التأخير في الزواج وتحديد النسل والهجرة والتحضر. واستند إلى الحالة اليابانية في القرن العشرين نموذجاً ساطعاً على هذا التعدد الاستراتيجي

وتُعلمنا مقارنة هذا الإرث الفكري المتنوع أن كل حضارة بنت علاقتها بالسكان انطلاقاً من نموذجها الكوني ومصادر قوتها.

فالصين الكونفوشية رأت في السكان طاقةً إنتاج تحتاج إلى تنظيم عادل؛ واليونان رأت فيهم مواطنين يحتاجون إلى حجم مثالي يُتيح الحياة السياسية الرشيدة؛ وروما رأت فيهم جنوداً ودافعي ضرائب؛ والإسلام رأى فيهم أمةً تحمل أمانة الاستخلاف في الأرض وتستوجب العدل في التوزيع والرعاية في الحكم.

ولا تزال هذه الرؤى جميعها تتشابك في السياسات السكانية المعاصرة وإن تغيرت مصطلحاتها.

أما على الصعيد العربي المعاصر، فإن الأزمة الديموغرافية الراهنة تنبثق من تقاطع ثلاثة عوامل: النمو السكاني السريع في دول كمصر التي تضيف مليوناً كل ستة أشهر، واستنزاف الموارد الطبيعية ولا سيما المياه في منطقة شحيحة الأمطار أصلاً، وضعف القدرة المؤسسية على ترجمة البيانات الديموغرافية إلى سياسات فاعلة.

وقد وصف بعض الباحثين هذا التقاطع بـ«الفخ الديموغرافي العربي».

3. نظرية التحول الديموغرافي وامتداداتها

3.1 النموذج الكلاسيكي الرباعي

وضع علماء الديموغرافيا الغربيون، في مقدمتهم وارن طومسون (Thompson Warren, 1929) وفرانك نوتشتاين (Notestein Frank, 1945)، النموذج الكلاسيكي لنظرية التحول الديموغرافي

انطلاقاً من مقارنة التجربة الأوروبية الغربية.

وتتكوّن النظرية من أربع مراحل:

المرحلة الأولى (مرحلة التوازن التقليدي): ارتفاع كل من معدلي الخصوبة والوفيات مما يُبقي الحجم السكاني شبه ثابت مع تقلبات موسمية ناجمة عن الأوبئة والمجاعات. وقد ميّزت كل المجتمعات الزراعية قبل الثورة الصناعية

المرحلة الثانية (مرحلة الانفجار الديموغرافي): انخفاض حاد في معدلات الوفيات نتيجة تحسّن الرعاية الصحية والحد من الأمراض المعدية، مع بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة. ينشأ عن ذلك فجوة واسعة بين الولادات والوفيات تُسبّب نمواً سريعاً جداً.

المرحلة الثالثة (مرحلة الانتقال): بدء انخفاض تدريجي في الخصوبة مواكباً لاستمرار انخفاض الوفيات. تضيق الفجوة بين المعدلين ويتباطأ النمو تدريجياً.

المرحلة الرابعة (مرحلة الاستقرار الحديث): تقارب معدلات الخصوبة والوفيات عند مستوى منخفض، مما يُعيد التوازن السكاني على قاعدة مختلفة كلياً. وفي بعض الدول المتقدمة تتجاوز هذه المرحلة نحو معدلات نمو سلبية

3.2 التحول الديموغرافي الثاني والثالث

لم تقف الأدبيات عند النموذج الرباعي الكلاسيكي. فقد أضاف الديموغرافيان الهولنديان ديرك فان دي كا (Kaa de van .J Dirk) وري لستهيچ (Lesthaeghe Ron) مفهوم «التحول الديموغرافي الثاني» عام 1986م، لتفسير التحولات القيمة العميقة التي شهدتها المجتمعات الغربية في ستينيات القرن الماضي: تراجع الخصوبة إلى ما دون مستوى الإحلال (NRR « 1)، وارتفاع سن الزواج الأول، والتوسع في الشراكات خارج إطار الزواج الرسمي، وارتفاع معدلات المواليد خارج إطار الزواج في دول كالسويد والدانمارك وفرنسا.

أما ديفيد كولمان (Coleman David) من جامعة أكسفورد فقد اقترح عام 2006م مفهوم «التحول الديموغرافي الثالث» ليعالج ظاهرة التحول في التركيبة الإثنية والثقافية للسكان في الدول ذات الخصوبة المنخفضة جراء الهجرة الدولية المتزايدة.

وقد وصلت بعض المدن الكبرى ككلندن وأمستردام وبروكسل إلى نقطة باتت فيها الجماعات الإثنية الوافدة مجتمعةً تتجاوز السكان الأصليين في أحياء بعينها.

الجدول 2: النظريات الديموغرافية الثلاث — المحاور المقارنة

الآثار الرئيسية	المحرك الجوهري	الزمن	النظرية
انفجار سكاني — تضاعف السكان الغربيين	تراجع الوفيات مع بقاء الخصوبة مرتفعة	1800-1900م	الأولى
شيخوخة هيكلية — انكماش جيلي	التحول القيمي وتراجع الخصوبة دون الإحلال	1960-1990م	الثانية
تحول إثني-ثقافي في التركيبة السكانية	الهجرة الدولية بدلاً عن الخصوبة الطبيعية	1990م-الآن	الثالثة

[الجدول 2]: النظريات الديموغرافية الثلاث — محاور مقارنة

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية التحول الديموغرافي، على عظمتها التفسيرية، لا تعمل بالطريقة ذاتها في كل السياقات؛ فقد شهدت بعض الدول الأفريقية انخفاضاً في الوفيات دون انخفاض موازٍ في الخصوبة لفترات طويلة، مما أفرز ما يُسمَّى «الانتقال المعلق» (Transition Stalled).

في المقابل، قطعت إيران ومصر والمغرب طريق الانتقال الديموغرافي بوتيرة أسرع مما فعلته أوروبا، مما يدحض مقولة الحتمية الخطية في مسارات التحول.

ومن أبرز التحديات النظرية الراهنة التساؤل عما إذا كانت مجتمعات الجنوب العالمي ستتم بالتحول الديموغرافي الثاني والثالث ذاتيهما اللذين عرفتهما مجتمعات الشمال، أم أنها ستطوّر مساراتها الانتقالية الخاصة.

وتميل الشواهد الراهنة إلى إثبات أن التحولات القيمية المتعلقة بالأسرة والإنجاب تتأثر بالعملة الثقافية عبر وسائل التواصل الاجتماعي بصورة غير مسبقة، مما يُسرّع من وتيرة الانتقال في بعض البيئات ويُبطّئها في أخرى.

4. مصادر البيانات السكانية وأدواتها

4.1 التعداد السكاني: تاريخه ومنهجيته

يُعدُّ التعداد السكاني (Census — من اللاتينية censere بمعنى التقييم والتثمين) ركيزة الديموغرافيا التطبيقية.

وقد عرّفته الأمم المتحدة بأنه:

«العملية الكلية لجمع المعلومات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتصنيفها وتبويبها ونشرها لكل الأفراد داخل دولة ما، أو منطقة جغرافية معينة، في فترة زمنية محددة.»

وفي معاجم التراث العربي، يشتق لفظ «التعداد» من الفعل عَدَّ الذي يدل على الإحصاء والحصص. جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (عدد): «العَدُّ إحصاء الشيء، وعددتُ الشيءَ أعدُّه عدًّا». أما مصطلح «التعداد السكاني» فتركيب اصطلاحي حديث نشأ بإضافة كلمة «السكاني» لتخصيص معنى الحصر والإحصاء بالأفراد.

وتُجرى التعدادات بثلاث طرق رئيسة:

أ — العدد الفعلي (de facto):

حصر السكان في أماكن وجودهم ليلة التعداد. طريقة مُعتمدة في بريطانيا ومعظم الدول النامية

ب — العدد القانوني (de jure):

حصر السكان في أماكن إقامتهم المعتادة حتى لو كانوا غائبين. أدق للتخطيط التنموي، وتتبعه الولايات المتحدة واليابان وكندا.

ج — العدد المختلط: مزيج من الطريقتين، أصعب تنفيذاً لكنه يجمع مزاياهما.

وعلى صعيد الحالة اللبنانية، يستحق الإشارة أنّ لبنان أجرى تعداديه الوحيدين عامي 1922م و1932م في عهد الانتداب الفرنسي، ولم يُجر أي تعداد منذ ذلك الحين.

وقد تحوّل هذا الغياب من فراغ إداري إلى سلاح سياسي، إذ تجنّبت الطوائف كافةً أي إحصاء قد يُخلّ بمعادلات التمثيل السياسي المبنية على توافقات 1943م.

4.2 المسح بالعينة والإحصاءات الحيوية

لا يقتصر الرصد الديموغرافي على التعداد؛ إذ يُشكّل المسح بالعينة (Survey Sample) أداةً جوهرية تتيح تحليلاً متعمقاً بتكلفة أقل.

ومن أشهر هذه المسوح: المسح الديموغرافي والصحي (DHS) الذي غطّى أكثر من تسعين دولة نامية منذ إنطلاقه عام 1984م، وبات مرجعاً أساسياً لرسم الخرائط الديموغرافية في العالم النامي.

أما الإحصاءات الحيوية (Statistics Vital) فهي سجلات دائمة ومستمرة لحركة الولادة والوفاة والزواج والطلاق، بدأت في أوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي حين ألزمت الكنيسة

الكاثوليكية الكهنة بتسجيل عمليات التعميد والزواج والدفن.

وتبقى جودة هذه الإحصاءات تتفاوتت تفاوتاً حاداً بين الدول المتقدمة التي تُسجّل 99 بالمئة من الأحداث الحيوية، والدول الفقيرة التي لا يتجاوز تسجيلها 30 إلى 40 بالمئة في أحسن الأحوال.

وتتطلب جودة البيانات الديموغرافية ثلاثة شروط جوهرية: الشمولية في تغطية جميع أفراد المجتمع، والدقة في التحقق من صحة المعلومات، والانتظام في إجراء التعداد كل عشر سنوات وفق التوصية الأممية.

وكثيراً ما تتعثر الدول النامية عند أحد هذه الشروط أو جميعها، مما يؤدي إلى «الفقر الإحصائي» الذي يجعل صياغة السياسات العامة ضرباً من الحسد لا من العلم.

وقد فتحت التقنيات الجيومكانية (GIS) وتحليل البيانات الضخمة آفاقاً جديدة للتحقق من بيانات التعداد وسد فجواتها.

فمنذ عام 2010م بات الباحثون قادرين على تقدير الكثافة السكانية في المناطق النائية عبر تحليل صور الأقمار الاصطناعية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما أتاح رسم خرائط ديموغرافية دقيقة حتى للمناطق التي لم تشملها التعدادات الورقية قط.

وفي السياق العربي، تبرز تجربة الإمارات بوصفها نموذجاً ديموغرافياً استثنائياً: إذ يُشكّل المواطنون نحو 11 بالمئة فقط من مجموع السكان البالغ نحو عشرة ملايين نسمة، وهو ما يُفرز تحدياً منهجياً بالغ الدقة في صياغة أي سياسة سكانية.

5. الديناميكيات السكانية الكبرى

5.1 النمو السكاني عبر التاريخ

شهد عدد سكان الأرض مساراً من أربع مراحل متميزة: مرحلة التحمل البيئي الممتدة من فجر الإنسانية حتى نحو 10000 ق.م.

حين بقي عدد السكان دون 5 ملايين؛ ثم مرحلة الثورة الزراعية التي دفعت العدد نحو 250-300 مليون بحلول عام 1م؛ ثم مرحلة الركود الطويل التي رافقت موجات الطاعون والفتوحات وتبلغ ذروتها التراجعية مع الموت الأسود في أوروبا (1347-1351م) الذي أودى بحياة ثلث سكانها؛ وأخيراً مرحلة التسارع الكبير عقب الثورة الصناعية التي توجت بتجاوز عدد السكان

الثمانية مليارات عام 2023م.

الجدول 3: مسيرة النمو السكاني عبر التاريخ

السياق الديموغرافي-التاريخي	معدل النمو السنوي	عدد السكان (مليون)	السنة
اقتصاد صيد وجمع	بطيء جداً	5-10	10000 ق.م.
الثورة الزراعية واستقرار التجمعات	بطيء	250-300	1 م
ما بعد أوبئة القرن الرابع عشر م	بطيء-متوسط	500	1650 م
بداية الثورة الصناعية	يرتفع	1000	1804 م
الثورة الطبية وانخفاض الوفيات	مرتفع (1.1%)	2000	1927 م
ذروة الانفجار الديموغرافي	مرتفع جداً (2%)	4000	1974 م
انتشار الخصوبة المنخفضة	متراجع (1.2%)	7000	2011 م
تباطؤ في الدول النامية	متباطئ (0.9%)	8000+	2023 م
استقرار نسبي متوقع	منخفض (0.4%)	10000	2061 م (تقدير)

[الجدول 3]: مسيرة النمو السكاني عبر التاريخ في سياقه الديموغرافي

المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الكتاب الديموغرافي السنوي — الإصدار 70 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2020م).

5.2 الخصوبة والمواليد

تُقاس الخصوبة بمعدل الخصوبة الكلي (TFR — Rate Fertility Total) الذي يُمثل متوسط عدد الأطفال التي تُنجبهم المرأة طوال حياتها الإنجابية.

ومستوى الإحلال هو $TFR = 2.1$ في البلدان المتقدمة (نظراً لبعض وفيات الأطفال).

وتتباين معدلات الخصوبة تبايناً حاداً بين المناطق: ففي أفريقيا جنوب الصحراء تتجاوز TFR في النيجر 6.9 أطفال للمرأة، بينما تنزل في كوريا الجنوبية إلى 0.78 — وهو رقم قياسي عالمي في الانخفاض — ومن المتوقع أن يُفضي إلى تقلص عدد السكان إلى النصف خلال جيلين.

أما في العالم العربي فتتراوح المعدلات بين $TFR = 1.6$ في لبنان و $TFR = 5.2$ في الصومال.

ومن العوامل الجوهرية التي تُحدّد الخصوبة: مستوى التعليم وخاصة تعليم المرأة، والحضرية-الريفية، والوضع الاقتصادي، والأنماط الدينية والثقافية، وتوافر خدمات تنظيم الأسرة.

وقد أثبتت الدراسات أن كل سنة إضافية في تعليم المرأة تُخفّض الخصوبة بنحو 0.3 طفل في المتوسط.

5.3 الوفيات ومؤشرات الأمل في الحياة

شهد القرن العشرون ثورةً في معدلات الوفيات لم تشهدها البشرية من قبل: انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع دون السنة الأولى (IMR) من نحو 200 لكل ألف مولود حيٍّ في بداية القرن، إلى دون 5 في دول كفنلندا والسويد واليابان اليوم.

وارتفع متوسط العمر عند الولادة (Birth at Expectancy Life) من نحو 30 سنة في أوروبا القرن الثامن عشر، إلى 73.4 سنة عالمياً عام 2023م، وإلى 84-87 سنة في دول كالـيابان وسنغافورة وإسبانيا.

لكن هذا التحسن لم يكن متوازناً؛ ففي دول إفريقيا جنوب الصحراء لا يتجاوز متوسط العمر 53-58 سنة، وفي بعض مناطق النزاع المسلح تتراجع هذه الأرقام بصورة دراماتيكية.

وقد كشفت جائحة كوفيد-19 (2020-2022م) هشاشة المكتسبات حين تراجع متوسط العمر عالمياً بنحو 1.8 سنة في أسوأ سنواتها.

5.4 الهجرة وتصنيفاتها

لا يوجد تعريف موحد للهجرة (Migration) في القانون الدولي، إلا أنها تُعرّف عموماً بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بغية الإقامة لفترة معتبرة، مع ما يترتب على ذلك من تغيير في المرجعية المكانية.

وللمنظمة الدولية للهجرة (IOM) معجم اصطلاحي معتمد يُميّز بين:

أ — الهجرة الاختيارية: يُقدّم عليها الفرد بمحض إرادته بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل أو تعليم أو جودة حياة. ومعظم هجرات العمل تندرج في هذا الصنف.

ب — الهجرة القسرية: تُفرض على الفرد بسبب الحروب أو الاضطهاد أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية الحادة. ويُقدّر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد المهجّرين قسراً في العالم تجاوز 110 ملايين شخص عام 2023م.

ج — الهجرة الداخلية: الانتقال داخل حدود الدولة الواحدة، ولا سيما من الريف إلى المدينة، وهي المحرك الرئيس لظاهرة التحضر المتسارع في الجنوب العالمي.

وللهجرة تأثيرات مزدوجة على بلدي الأصل والوصول: فبلد الأصل قد يعاني من «هجرة الأدمغة» (Drain Brain) واستنزاف الكفاءات، لكنه يُحقّق في المقابل دخلاً من تحويلات المهاجرين قد يفوق المساعدات الإنمائية الأجنبية.

في حين يواجه بلد الوصول تحديات في الاندماج وضغطاً على الخدمات العامة، مع مكاسب ديموغرافية واقتصادية موثقة على المدى البعيد.

6. الهيكل السكاني والتوزيع الجغرافي

6.1 التوزيع والكثافة السكانية

لا يتوزع سكان الأرض توزيعاً عشوائياً، بل يتركّزون في 10 بالمئة من مساحة اليابسة التي تحتضن 90 بالمئة من السكان.

وتُقاس الكثافة السكانية بعدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد، وتتباين هذا المؤشر تبايناً مذهلاً: من نحو 8000 في بعض المناطق الحضرية في بنغلادش إلى ما دون 2 في منغوليا وأستراليا الداخلية.

بلغ عدد سكان الأرض 8.1 مليار نسمة عام 2023م، منها 4.7 مليار في آسيا (58 بالمئة)، و1.4 مليار في أفريقيا (17 بالمئة)، ونحو 750 مليوناً في أوروبا.

أما العالم العربي فيضم نحو 460 مليوناً، تحتل مصر المرتبة الأولى فيه بقرابة 106 ملايين، تليها الجزائر والسودان والعراق والمغرب.

ومن المنتظر أن تشهد الديموغرافيا العالمية تحولاً جيوسياسياً بالغ الأهمية: فبحلول 2050م ستضم أفريقيا وحدها أكثر من 2.5 مليار نسمة، في حين ستنكمش أوروبا من 750 إلى نحو 700 مليون، مما سيُعيد رسم خريطة القوى الاقتصادية والسياسية العالمية.

6.2 التحضر ومخاطر التضخم الحضري

تُمثّل ظاهرة التحضر (Urbanisation) أحد أبرز الديناميكيات السكانية في القرن العشرين.

فقد ارتفعت نسبة سكان المدن من 14 بالمئة عام 1900م إلى 29 بالمئة عام 1950م، ثم بلغت 55 بالمئة عام 2018م، ومن المتوقع أن تتجاوز 68 بالمئة بحلول 2050م.

أما العالم العربي فيسجّل معدل تحضر يبلغ نحو 60 بالمئة، مع تركّز ظاهر في العواصم والمدن الكبرى.

غير أن التحضر في الجنوب العالمي كثيراً ما يتخذ صورة «التحضر بلا تصنيع»، أي توسّع المدن دون أن يُرافقه توفير البنية التحتية الكافية والفرص الاقتصادية اللازمة.

وتنشأ عن ذلك «مدن الصفيح» (Slums) التي تضم اليوم نحو مليار شخص حول العالم. وقد أطلقت منظمة الصحة العالمية تحذيرات من أن التضخم الحضري غير المُدار يُفاقم مخاطر الأوبئة وتلوث الهواء والمياه والجريمة وعدم الاستقرار السياسي.

6.3 التركيب العمري والنوعي

يُتيح الهرم السكاني (Pyramid Population) قراءة بصرية فورية لتركيب المجتمع العمري والنوعي، وهو أداة تشخيصية لا تُقدَّر في التخطيط التنموي.

فالمجتمع ذو الهرم العريض القاعدة (نسبة كبيرة من الصغار) يُبشِّرُ بعبء إعالة مرتفع وطلب مستقبلي كبير على التعليم وسوق العمل.

أما المجتمع ذو الهرم المعكوس (نسبة كبيرة من المسنَّين) فيواجه ضغوطاً على منظومات التقاعد والرعاية الصحية.

وتُعبّر نسبة الإعالة الكلية (Ratio Dependency Total) عن عدد غير المنتجين (دون 15 وفوق 64) مقابل كل 100 شخص في سن العمل.

وفي اليابان ارتفعت هذه النسبة من 36 بالمئة عام 2010م ومن المتوقع أن تبلغ 78 بالمئة عام 2060م — وهو ما يُلقي بظلاله الثقيلة على استدامة نظام التقاعد وتمويل الرعاية الصحية.

أما نسبة الجنسين (Sex Ratio) فمؤشر ديموغرافي دقيق يكشف التحيزات الجنسانية والتدخلات الطبية والاجتماعية: فقد أسفرت سياسة الطفل الواحد في الصين (1979-2015م) مع التفضيل الثقافي للذكور عن نسبة بلغت 120 ذكراً مقابل كل 100 أنثى في بعض الأقاليم، مُولِّدةً ما سمَّاه بعض الباحثين «فائض الذكور» (Bare Branches) الذي يُشكِّل تحدياً اجتماعياً-أمنياً جدياً.

وتتَّسم الكثافة السكانية بأنها مؤشر خادع حين تُؤخذ مجردةً من سياقها؛ فبنغلادش بكثافتها المذهلة البالغة نحو 1250 نسمة في الكيلومتر المربع تُدار بنسبة نجاح مقبولة نسبياً، في حين تعاني بعض المناطق الأفريقية ذات الكثافة المنخفضة من انهيار كامل في الخدمات.

ولهذا يلجأ الديموغرافيون إلى مؤشر «الكثافة الزراعية» الذي يقيس عدد السكان مقارنةً بالأرض الصالحة للزراعة لا بالمساحة الإجمالية، وهو أكثر واقعية في تقدير الضغط السكاني الفعلي.

وتأخذ ظاهرة التحضر في العالم العربي سمات خاصة: فمعظم التضخم الحضري فيه لم ينشأ عن نمو الفرص الاقتصادية بل عن الفرار من الكوارث والنزاعات.

وقد خلّخت الأزمة السورية (2011م وما بعدها) التوازنات الديموغرافية في لبنان والأردن

والعراق بصورة عميقة؛ إذ أضافت لبنانَ المستضيف نحو مليون ونصف لاجئ إلى سكانه البالغين نحو أربعة ملايين ونصف، أي ما يُعادل زيادة مفاجئة بنسبة 33 بالمئة — وهو معدل توسع بشري غير مسبوق في التاريخ الحديث.

أما ظاهرة «النتوء الشبابي» (Bulge Youth) فتُميِّز كثيراً من المجتمعات العربية؛ وقد نبّه علماء من أمثال جاك غولدستون إلى أن هذا النتوء، حين لا يُقابلة استيعاب اقتصادي كافٍ، يُشكّل وقوداً للاضطراب السياسي — وهو ما يُفسّر جزئياً الحراك العربي الذي اندلع عام 2011م.

7. الديموغرافيا في السياق الاقتصادي والسياسي

7.1 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان

تشمل الخصائص السكانية الاجتماعية متغيرات عدة: التركيب الإثني واللغوي والديني، ومستوى التحصيل العلمي، وبنية العمالة، والحالة الزوجية والأسرية.

وتكشف بيانات التعداد أن هذه الخصائص تتغير ببطء لكن بعمق: ففي الولايات المتحدة انخفضت نسبة الأغلبية ذات الأصول الأوروبية من 80 بالمئة عام 1980م إلى 57 بالمئة عام 2020م، ومن المتوقع أن تُصبح أمريكا «دولة بلا أغلبية إثنية» (Nation Minority-Majority) بحلول 2045م.

على صعيد العمالة، أحدثت الثورة الصناعية ثم ثورة الخدمات وأخيراً الثورة الرقمية تحولات جذرية في بنية القوى العاملة.

ففي بريطانيا انخفضت نسبة العمالة في قطاع الصناعة من 60 بالمئة إلى 25 بالمئة منذ عام 1990م في مقابل ارتفاع قطاع الخدمات إلى 74 بالمئة.

وتطرح ثورة الذكاء الاصطناعي اليوم تساؤلات ديموغرافية-اقتصادية جديدة: هل سيقود التشغيل الآلي إلى بطالة هيكلية واسعة تعيد رسم نسب الإعالة الاقتصادية؟

7.2 الديموغرافيا السياسية

تدرس الديموغرافيا السياسية (Demography Political) أثر المتغيرات السكانية في السلوك السياسي والأمن القومي وتوازن القوى الدولي.

وهي حقل نشأ على تقاطع علم السكان والعلوم السياسية والاقتصاد الجيو-سياسي.

ثمة أبعاد تاريخية عميقة لهذه العلاقة: فقانون حمورابي (1790 ق.م.) تضمّن أحكاماً تنظّم

الزواج والنسل والأسرة.

وقد ارتبط المجتمع الإسبرطي بممارسات انتقائية هدفها إنتاج جنود أقوياء، وصفها بلوتارخ في
Lycurgus of Life.

وفي الجاهلية العربية مارست بعض القبائل وأد البنات لدوافع اقتصادية واجتماعية، قبل أن
يُحَرِّمها الإسلام تحريماً قاطعاً: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ (التكوير: 8-9).

وفي الحقبة الحديثة، تجلّت الديموغرافيا السياسية في ثلاثة مشاهد بارزة: أولاً، بعد هزيمة
فرنسا أمام بروسيا عام 1870م عزا كثير من النخب الفرنسية الهزيمة إلى «النقص الديموغرافي»
أمام النمو الألماني، مما دفع إلى سياسات تشجيع الإنجاب (Natalisme).

ثانياً، في ثلاثينيات القرن الماضي وظف هتلر أيديولوجيا Lebensraum (مساحة العيش) تبريراً
للتوسع الإقليمي مستنداً إلى ادعاءات ديموغرافية عن «احتياج» الشعب الألماني لمساحات إضافية.

ثالثاً، يُشكّل الصراع الديموغرافي الفلسطيني-الإسرائيلي مثلاً حياً على توظيف أرقام السكان
ومعدلات الخصوبة والهجرة سلاحاً في صراع الوجود.

7.3 السكان والتنمية المستدامة

عرّفت لجنة برونتلاند (Commission Brundtland, 1987) التنمية المستدامة بأنها «التنمية
التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها».

وتقع الديموغرافيا في قلب هذه المعادلة؛ إذ إن نمو السكان بمعدل 1 بالمائة يستلزم نمو الناتج
القومي بنحو 3 بالمائة للحفاظ على مستوى دخل الفرد.

وتتشابك الضغوط السكانية مع أزمات بيئية متصاعدة: من تزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
وتلوث المحيطات وتقلص التنوع البيولوجي وتراجع خصوبة التربة ونضوب الموارد المائية وانحسار
الغطاء الحرجي.

وقد أفرز ذلك ما يُعرّف بـ«الأثر البيئي للفرد» (Capita per Footprint Ecological) بوصفه
مؤشراً تكاملياً يربط الديموغرافيا بالاستدامة.

وعلى صعيد العلاقة بين الديموغرافيا والاقتصاد، يُعدّ مفهوم «المكسب الديموغرافي»
(Dividend Demographic) من أكثر المفاهيم الإجرائية قيمةً في السياسات التنموية؛ إذ يحدث
هذا المكسب حين تنخفض نسبة الأطفال في المجتمع بينما لا يزال كبار السن أقليةً، فتتسع فئة
السكان في سن العمل وترتفع معدلات الادخار والإنتاجية.

وقد استثمرت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ هذا المكسب في حقبة السبعينيات والثمانينيات لتحقيق نهضتها الأسطورية.

ويرى عدد من الباحثين أن أفريقيا جنوب الصحراء مرشحة لالتقاط مكسب ديموغرافي مماثل في العقود المقبلة إن أحكمت استثمارها في رأس المال البشري.

أما على صعيد الديموغرافيا السياسية في المنطقة العربية، فإن الحالة اللبنانية تبقى النموذج الأكثر استحكاماً في الأزمة: فالنظام السياسي الطائفي المصمّم على أساس تعداد 1932م لا يزال قائماً، في حين قلبت عقود الهجرة والتفاضل في الخصوبة وموجات اللجوء التوازنات الديموغرافية رأساً على عقب.

ويُشكّل هذا النموذج درساً سياساتياً حاداً: حين تغيب الديموغرافيا المحدثة يُصبح التوافق السياسي مبنياً على أوهام لا على أرقام.

8. السياسات السكانية: المفهوم والتجارب

8.1 مفهوم السياسة السكانية وأبعادها التاريخية

تُعرّف السياسة السكانية بأنها مجموعة التدابير والبرامج الحكومية الهادفة إلى التأثير في حجم السكان أو معدل نموهم أو توزيعهم الجغرافي أو خصائصهم الديموغرافية، بما يخدم أهداف التنمية الوطنية.

وتتوزع هذه السياسات على محورين: سياسات تشجيعية تستهدف رفع معدلات الإنجاب كالتي انتهجتها فرنسا وألمانيا وسنغافورة؛ وسياسات تقييدية تستهدف خفض الخصوبة كالتي طبقتها الصين وإيران والهند.

وقد صيغت السياسات السكانية الدولية عبر سلسلة من المؤتمرات الأممية: بوخارست (1974م) الذي أكّد حق الدول في تنظيم سكانها، والمكسيك (1984م) الذي حذّر من الزيادة المطردة وأصدر 88 توصية، والقاهرة (1994م) الذي أحدث نقلة نوعية بتحويل النقاش من الأعداد إلى حقوق الإنجاب والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين.

8.2 تجارب دولية مقارنة

تُقدّم التجارب الدولية في السياسة السكانية مروحة واسعة من المناهج والنتائج:

أ — الصين وسياسة الطفل الواحد (1980-2015م): نجحت في خفض الخصوبة بشكل دراماتيكي من 5.5 عام 1970م إلى $TFR = 1.6$ عام 2000م، لكنها أفرزت اختلالاً في نسبة

الجنسين وشيخوخة متسارعة دفعت الحكومة إلى التحول نحو سياسة الطفلين عام 2016م وثم ثلاثة أطفال عام 2021م.

ب — إيران: النجاح ثم التراجع : أطلقت طهران عام 1989م برنامجاً طوعياً لتنظيم الأسرة، فحققت أحد أسرع الانخفاضات في الخصوبة عبر التاريخ، من عام 1980م إلى عام 2010م. غير أن المخاوف من الشيخوخة دفعت السلطات عام 2012م إلى قلب المعادلة، مقيدة خدمات تنظيم الأسرة ومشجعة على الإنجاب — سنغافورة: **من التقييد إلى التشجيع:** بدأت سنغافورة بسياسات تحديد الإنجاب في الستينيات ثم انقلبت إلى سياسات تحفيز الإنجاب في الثمانينيات حين تبين أن الخصوبة انخفضت إلى ما دون مستوى الإحلال. وتنفق اليوم ما يعادل مليار دولار سنوياً على حوافز الإنجاب مع نتائج متواضعة.

د — الحالة العربية: رغم إعلان القاهرة 2013م الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية الذي شدد على ضرورة السياسات السكانية، تبقى الاستجابات العربية متذبذبة بين دول تشجع الإنجاب لاعتبارات قومية أو دينية، ودول تحاول الحد منه بأدوات محدودة الفاعلية. ويظل غياب التعداد السكاني في لبنان منذ 1932م نموذجاً صارخاً على كيف يُحوّل السياسُ السياسة الديموغرافية إلى رهينة للتوازنات الطائفية.

9. النسيج الديموغرافي العربي: إشكاليات وآفاق

9.1 الخصائص البنيوية للديموغرافيا العربية

يمتلك العالم العربي نسيجاً ديموغرافياً بالغ التعقيد والتباين الداخلي؛ فلا يمكن الحديث عن «الديموغرافيا العربية» بوصفها كتلة متجانسة، بل ثمة حزمتان متميزتان على أقل تقدير: المشرق العربي الذي يجمع التعقيد الطائفي والإثني مع كثافات سكانية متفاوتة وضغوط لجوء غير مسبوقة؛ والمغرب العربي الذي يقترب نمودجه الديموغرافي من جنوب أوروبا في انخفاض الخصوبة وارتفاع التحضر.

ويقع الخليج العربي في فئة ثالثة تماماً: مجتمعات مواطنة أصيلة صغيرة العدد تعيش في بحور من العمالة الوافدة، وهو نموذج لا نظير له في تاريخ الديموغرافيا البشرية.

وقد أفرز هذا التباين إشكاليات منهجية جدية: فمعدل النمو السكاني للعالم العربي ككتلة يبلغ نحو 1.7 بالمائة سنوياً، وهو ما يبدو رقماً وسطياً مقبولاً.

لكن حين نُفكّ هذا الرقم تتكشف صورة أكثر تعقيداً: اليمن والعراق والصومال يُسجّلان معدلات

قد تتجاوز 2.5 بالمئة في خضم أزمات مسلحة تُضيّق الموارد بدلاً من أن تُوسّعها؛ في حين تُسجّل تونس ولبنان معدلات دون 1 بالمئة، مما يُلقي بتوقعات الشخوخة بصورة متسارعة نسبياً.

وللتركيبة الدينية والثقافية أثرٌ موثّق في الأنماط الديموغرافية العربية.

فقد أثبتت الدراسات المقارنة ارتباط المناطق ذات المستوى التعليمي المرتفع للمرأة بمعدلات خصوبة أدنى بصرف النظر عن الانتماء الديني؛ في حين أن المجتمعات ذات المعايير الاجتماعية الضاغطة نحو الزواج المبكر وكثرة الإنجاب تُسجّل معدلات خصوبة أعلى.

ويُمثّل هذا الإطار درساً منهجياً مهماً: الدين والثقافة ليسا متغيرين مستقلّين في المعادلة الديموغرافية بل هما في تفاعل مستمر مع التعليم والاقتصاد والسياسة.

9.2 أزمة البيانات الديموغرافية في العالم العربي

تعاني معظم الدول العربية مما يمكن تسميته «قصوراً إحصائياً بنيوياً»: غياب التعدادات المنتظمة، وضعف منظومات التسجيل المدني، وتسييس البيانات السكانية.

ويُقدّر خبراء الإسكوا أن نسبة تسجيل المواليد في بعض الدول العربية لا تتجاوز 50-60 بالمئة، مما يجعل الأرقام الرسمية المتداولة تقديرات ذات هامش خطأ واسع لا إحصاءات دقيقة.

وتُفاقم الأزمات المسلحة هذا الوضع تفاقماً حاداً؛ فقد أفضت الحرب في اليمن (2015م وما بعدها) إلى انهيار شبه تام لمنظومة التسجيل المدني في مناطق واسعة، وتحوّلت بيانات الضحايا والنازحين إلى ميدان صراع أرقام.

وفي سوريا دمّرت الحرب الأرشيف الإحصائي في عدد من المحافظات، وصار التعداد السكاني المرتقب بعد انتهاء الأزمة مهمةً علمية من الأعقد في تاريخ الديموغرافيا الميدانية الحديثة.

وفي لبنان يبقى الغياب الكامل لأي تعداد سكاني منذ عام 1932م حالةً فريدة في ديموغرافيا القرن الحادي والعشرين.

وقد تحوّل هذا الغياب من ثغرة إدارية إلى عقيدة سياسية: فكل طائفة تمتلك «تعدادها» الخاص القائم على التقديرات والمصالح، ولا وجود لأرقام موحّدة مقبولة لدى الجميع.

ويدفع ثمن هذا الخلل المواطن اللبناني حين تُصاغ السياسات الصحية والتعليمية والإسكانية استناداً إلى معطيات تاريخية متقدمة وتقديرات متنازع عليها.

9.3 قراءة مقارنة في مؤشرات التنمية البشرية والديموغرافيا العربية

يكشف تقاطع مؤشرات التنمية البشرية مع المعطيات الديموغرافية العربية عن معادلة صعبة ثلاثية الأبعاد: نمو سكاني مرتفع نسبياً، وإمكانات اقتصادية محدودة في الدول غير النفطية، وتراجع تنافسية التعليم العربي في المؤشرات الدولية.

ففي حين حقق العالم العربي تقدماً ملحوظاً في الحد من وفيات الأمهات والأطفال وارتفع متوسط العمر المتوقع في معظم دوله إلى ما بين 70 و78 سنة، يبقى معدل البطالة في صفوف الشباب العربي (15-24 سنة) الأعلى عالمياً، إذ يتجاوز 25 بالمئة في كثير من الدول ويصل إلى 35 بالمئة أو أكثر في الأردن واليمن وتونس.

وتُفرز هذه المعادلة الثلاثية ما يُسمّى اقتصاديو التنمية «الفجوة التحويلية» (Transformation Gap): أي المسافة بين الحجم الكبير للموارد البشرية الشابة ومحدودية قدرة الاقتصاد على تحويل هذه الموارد إلى قوة إنتاجية فاعلة.

ولن تغلّق هذه الفجوة بمجرد انخفاض الخصوبة؛ بل تستوجب إصلاحات هيكلية موازية في منظومات التعليم والحوكمة وبيئة الأعمال.

9.4 استشراف ديموغرافي للعالم العربي حتى 2050

وفق المسارات الراهنة وتوقعات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات ديموغرافية للعالم العربي بحلول عام 2050م:

السيناريو الأول — الانفجار غير المُدار: في غياب سياسات سكانية فاعلة وفشل الدول في استيعاب نموها البشري توظيفاً وتعليمياً وبنيةً تحتية، سيُفضي النمو المتسارع في الدول الهشة إلى ضغوط غير محتملة على الموارد والخدمات، مع تصاعد موجات الهجرة الإجبارية نحو الشمال والخليج.

السيناريو الثاني — الانتقال المتعثر: تنجح الدول المتوسطة في إبطاء الخصوبة وتحسين مؤشرات الصحة والتعليم، لكنها تفشل في بناء اقتصادات قادرة على توظيف قوتها العاملة الشابة المتنامية؛ مما يُنتج حالة من “الإحباط الديموغرافي” تُغذي الهجرة وعدم الاستقرار.

السيناريو الثالث — المكسب الديموغرافي المُدار: تستثمر الدول ذات القدرات المؤسسية في تعليم المرأة وتحرير سوق العمل وتنويع الاقتصاد وتطوير منظومة البيانات، فتُطوّر “مكسباً ديموغرافياً عربياً” يُوظف الطاقة البشرية الشابة في مشاريع تنموية عابرة للحدود. وتبقى هذه السيناريوهات رهينة إرادة سياسية جماعية لا تزال في طور التشكّل.

وفي سياق التقييم المقارن، يبرز نموذجان متقابلان في مناهج السياسات السكانية: النموذج

الإسكندنافية الذي يقوم على تحقيق المساواة بين الجنسين والاستثمار في البنية الاجتماعية الداعمة للأسرة — من إجازات الأبوين إلى التعليم المجاني — بدلاً من التدخل المباشر في قرارات الإنجاب؛ ويُحقّق هذا النموذج خصوبةً معقولة (TFR حول 1.7-1.8) مع مستوى رفاه مرتفع.

والنموذج الإكراهي الذي جسّدته الصين الكلاسيكية، ويُحقّق نتائج سريعة لكنه يُخلّف اختلالات هيكلية عميقة تظهر آثارها بعد جيل أو جيلين.

ويتضح من المقارنة أن الاستثمار في تعليم المرأة وتمكينها الاقتصادي هو الأداة الأكثر فاعليّة وأقل كلفةً اجتماعية للتأثير في الخصوبة؛ إذ أثبتت الدراسات المقارنة أن كل سنة إضافية في التعليم الأنثوي تُخفّض الخصوبة بنحو 5-10 بالمئة، فضلاً عن تحسين صحة الأطفال وارتفاع متوسط العمر المتوقع وزيادة الإنتاجية الاقتصادية.

وبهذا المعنى، فإن السياسة السكانية الأكثر نجاعةً لا تتحدث عن أعداد بل عن حقوق وفرص وكرامة إنسانية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- النسيج الديموغرافي عبارة تحليلية قبل أن تكون مجازاً أدبياً؛ فتشابه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة والتوزيع الجغرافي والتركيب العمري يُنتج بنيةً سكانية لا يمكن فهمها بقراءة أي من مكوناتها منفردة.
- تكشف القراءة التاريخية أن الفكر السكاني لم يكن يوماً حكرّاً على الغرب؛ إذ تعدّ إسهامات ابن خلدون والمقرئزي وأبي يوسف ركيذة معرفية أصيلة في تاريخ الديموغرافيا التحليلية.
- تتحقق نظرية التحول الديموغرافي في معظم مناطق العالم، لكن بوتائر متفاوتة ومسارات متباينة؛ فبعض الدول العربية لا تزال في المرحلة الثانية، في حين تجاوزتها دول أخرى نحو المراحل الأكثر تقدماً.
- الهجرة الدولية المتزايدة، ولا سيما القسرية منها، باتت المحرك الديموغرافي الأكثر تأثيراً في تشكيل المشهد السكاني للقرن الحادي والعشرين.
- تفتقر السياسات السكانية العربية إلى الاستراتيجية المتكاملة؛ ويُشكّل غياب التعدادات المنتظمة في عدد من الدول عائقاً جوهرياً أمام أي تخطيط تنموي علمي رشيد.

- الديموغرافيا والسياسة في حالة تشابك بنيوي لا فكاك منه: فالأرقام السكانية لم تكن يوماً محايدة، وهي أداة في يد الدول والجماعات لتعزيز مواقعها الوجودية والسياسية.
- أثبت المنهج الديموغرافي التاريخي المقارن أن الإرث الفكري الإسلامي في الديموغرافيا — من ابن خلدون إلى المقرئ إلى البيروني — يُقدِّم نماذج تحليلية أصيلة تسبق في بعض أبعادها الديموغرافيا الكلاسيكية الغربية، وأن توظيف هذا الإرث في صياغة النماذج التفسيرية المعاصرة ليس ضرباً من الاستحضار الرومانسي للتراث بل إثراء حقيقي للمنهج.
- يُشكِّلُ ”المكسب الديموغرافي“ المرتقب في الدول العربية ذات الخصوبة المتراجعة تدريجياً فرصة تاريخية لا تتكرر؛ وتحويل هذه الفرصة إلى رافعة تنمية حقيقية يستوجب سياسات استثمار واسعة في رأس المال البشري الآن، قبل أن تُعمَّق الشيخوخة السكانية القيود المالية للحكومات.

ثالثاً : خطة بحثية عربية مقترحة

- يفتح هذا البحث أمام الخطة البحثية العربية أبواباً معرفية متعددة تستحق الاستكشاف المعمق.
- أولاً:** الديموغرافيا التاريخية العربية من خلال الوثائق الأرشيفية غير المستثمرة: كسجلات المحاكم الشرعية العثمانية، وأدفتار الطابو، وسجلات الضرائب والأوقاف، التي قد تُتيح إعادة رسم الخريطة السكانية العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.
- ثانياً:** تطوير نماذج ”التحول الديموغرافي العربي“ بديلاً عن الاكتفاء بتطبيق النماذج الأوروبية؛ إذ ثمة متغيرات خاصة بالسياق العربي — كدور المؤسسة الدينية، وتأثير تحويلات المهاجرين، ونماذج الاقتصاد الريعي — تستحق النمذجة المستقلة.
- ثالثاً:** الديموغرافيا السياسية للأقليات العربية: دراسة الديناميكيات السكانية للمكوّنات الإثنية والدينية في الدول العربية التعددية، وتأثير هذه الديناميكيات في صياغة التوازنات السياسية والأمنية.
- رابعاً:** الأثر الديموغرافي للهجرة المناخية: في ضوء توقعات انحسار الموارد المائية وارتفاع درجات الحرارة في المنطقة العربية، تستوجب النمذجة الديموغرافية إدراج متغير المناخ بوصفه محرّكاً ديموغرافياً كبيراً في القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: التوصيات

أ — إجراء تعدادات سكانية شاملة ومنتظمة في الدول العربية التي تعاني من فراغ بياناتي حاد،

وإطلاقها من أي اعتبارات سياسية أو طائفية.

ب — الاستثمار في تطوير أنظمة الإحصاءات الحيوية الرقمية، وتحقيق التسجيل الشامل للمواليد والوفيات والزواج والطلاق باعتباره ركيزة لبناء الدولة الحديثة.

ج — صياغة سياسات سكانية متكاملة تنتقل من ردود الفعل العشوائية إلى استراتيجيات وطنية قابلة للقياس والتقييم تأخذ بعين الاعتبار معطيات التحول الديموغرافي الثاني والثالث.

د — دمج الديموغرافيا التاريخية في مناهج التعليم العالي العربي بوصفها حقلاً معرفياً لا ترفاً أكاديمياً، إذ يُعدُّ فهم الجذور التاريخية للظواهر السكانية شرطاً لصياغة السياسات المستقبلية.

هـ — توظيف أدوات الديموغرافيا السياسية لفهم ديناميكيات التوازن الإقليمي في المشرق العربي، ولا سيما في ضوء الأزمة السورية واللاجئين الفلسطينيين وانعكاساتهما على التركيبة السكانية للدول المستضيفة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون. تحقيق درويش الجويدي. بيروت: المكتبة العصرية، 2001م.
2. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. 15 مجلداً. بيروت: دار صادر، د.ت.
3. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. كتاب الخراج. القاهرة: المطبعة السلفية، 1302هـ.
4. أبوعيانة، فتحي. دراسات في علم السكان. ط 3. بيروت: دار النهضة العربية، 2000م.
5. البيروني، أبو الريحان محمد. تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة. تحقيق إدوارد سخاو. لايبزيغ مطبعة بروكهاوس، 1887م.
6. الخريف، رشود بن محمد. السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات. ط 2. الرياض: جامعة الملك سعود، 2008م.
7. المقرئزي، أحمد بن علي. إغاثة الأمة بكشف الغمة. تحقيق محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1940م.
8. ضيف، شوقي. الفكر العربي. القاهرة: دار المعارف، 1982م.
9. عبد الجواد، مصطفى خلف. دراسات في علم اجتماع السكان. القاهرة: دار المسيرة، 2009م.
10. عبدلي، فاطمة. مدخل إلى الديموغرافيا. الشلف: جامعة حسية بن بوعلي، 2021م.
11. غزالة، ابن فرحات. محاضرات في الديموغرافيا. الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019م.
12. كالن، روي. علم يفيض بسكانه. ترجمة ليلي الجبالي. سلسلة عالم المعرفة، العدد 213. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996م.
13. المنظمة الدولية للهجرة. معجم مصطلحات الهجرة — النسخة العربية. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة، 2020م.
14. الأمم المتحدة. مبادئ وتوصيات بشأن تعدادات السكان والمساكن، المراجعة الرابعة. نيويورك: شعبة الإحصاءات، 2025م.
15. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. الكتاب الديموغرافي السنوي — الإصدار 70، 2019 نيويورك: الأمم المتحدة، 2020م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Coleman, D. (2006). Immigration and ethnic change in low-fertility countries: A third demographic transition. *Population and Development Review*, 32(3), 401–446.
2. Guillard, A. (1855). *Éléments de statistique humaine ou démographie comparée*. Paris: Guillaumin.
3. Graunt, J. (1662). *Natural and Political Observations Made upon the Bills of Mortality*. London: Roycroft.
4. Halley, E. (1693). An estimate of the degrees of the mortality of mankind. *Philosophical Transactions of the Royal Society*, 17, 596–610.
5. Lesthaeghe, R. (2010). The unfolding story of the second demographic transition. *Population and Development Review*, 36(2), 211–251.
6. Malthus, T. R. (1798). *An Essay on the Principle of Population*. London: J. Johnson.
7. Notestein, F. W. (1945). Population — The long view. In T. W. Schultz (Ed.), *Food for the World* (pp. 36–57). Chicago: University of Chicago Press.
8. Petty, W. (1690). Political Arithmetic. In C. H. Hull (Ed.), *The Economic Writings of Sir William Petty* (Vol. 1). Cambridge: Cambridge University Press, 1899.
9. Preston, S. H., Heuveline, P., & Guillot, M. (2001). *Demography: Measuring and Modeling Population Processes*. Oxford: Blackwell Publishers.
10. Thompson, W. S. (1929). Population. *American Journal of Sociology*, 34(6), 959–975.
11. United Nations. (1958). *Multilingual Demographic Dictionary*. New York: United Nations.
12. van de Kaa, D. J. (1987). Europe's second demographic transition.

Population Bulletin, 42(1), 1–59. Washington, D.C.: Population Reference Bureau.

13. World Health Organization. (2023). Global Health Observatory Data Repository. Geneva: WHO.

14. UNHCR. (2023). Global Trends: Forced Displacement in 2022. Geneva: UNHCR.

اللّسانيّات الحديثة و النّحو العربي بين الوصفية والمعياريّة ديوان نازك الملائكة (شظايا ورماد، أنموذجاً)»

Modern linguistics and Arabic grammar between descriptive And the
normative Diwan Nazik Al-Malaika (fragments and ashes, as a model)

د. يوسف الجاجية /

Yousef.jajiyeh@jinan.edu.lb

زياد خلف لوز /

xharb661992@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين اللسانيات الحديثة والنحو العربي في ضوء ثنائية الوصفية والمعيارية، متخذاً من تجربة الشاعرة نازك الملائكة في ديوانها «شظايا ورماد» أنموذجاً تطبيقياً. ويسعى إلى الكشف عن مظاهر التجديد اللغوي والشعري في تجربتها، ورصد أثر التصور اللساني في بناء القصيدة، ولا سيما في الإيقاع، والتفعيلة، والقافية، والتكرار، والتشكيل الصوتي والتركيبي والدلالي. كما يناقش طبيعة العلاقة بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، مؤكداً أهمية الإفادة من المناهج اللسانية المعاصرة في قراءة التراث اللغوي والشعري دون إسقاطها عليه إسقاطاً آلياً. وتخلص الدراسة إلى أن تجربة نازك الملائكة تمثل نموذجاً للتفاعل بين الموروث النحوي والعروضي ومقتضيات التجديد، وأن قصيدتها استطاعت أن تجمع بين المحافظة على بعض مقومات الشعر العربي وإعادة تشكيلها في ضوء رؤية إبداعية حديثة.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات الحديثة؛ النحو العربي؛ الوصفية؛ المعيارية؛ نازك الملائكة؛ شظايا ورماد؛ الشعر الحر؛ شعر التفعيلة؛ الإيقاع؛ التجديد الشعري.

Abstract:

This study examines the relationship between modern linguistics and Arabic grammar in light of the dichotomy between descriptivism and prescriptivism, taking Nazik Al-Malaika's poetry collection Fragments and Ashes as a case study. It seeks to identify the manifestations of linguistic and poetic innovation in her work and to explore the impact of linguistic perspectives on the structure of her poetry, particularly rhythm, meter, rhyme, repetition, and phonological, syntactic, and semantic patterns. The study also discusses the relationship between Arabic grammatical theory and modern linguistics, emphasizing the value of contemporary linguistic approaches in rereading

the Arabic linguistic heritage without imposing them mechanically upon it. The study concludes that Al-Malaika's poetic experience represents an interaction between the inherited grammatical and prosodic tradition and the demands of poetic innovation, combining elements of classical Arabic poetry with new forms of creative expression.

Keywords: Modern Linguistics; Arabic Grammar; Descriptivism; Prescriptivism; Nazik Al-Malaika; Fragments and Ashes; Free Verse; Tafa'ila Poetry; Rhythm; Poetic Innovation.

هذا البحث يسلك - في مؤداه العام - ضمن اللسانيات الحديثة، مقدّماً وجهة نظر حول الوصفية والمعيارية، بهدف الاجابة عن مجموعة من الأسئلة عن اللسانيات الحديثة و النّحو العربيّ، متّخذاً ديوان نازك الملائكة، شظايا ورماد، نموذجاً.

وقد جاء البحث في مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة، تضمّن الفصل الأوّل الاطار النظري العام، حيث يوضّح السيرة الذاتية للشاعرة الغائبة الحاضرة، في تمرّد الشعروبيين وحروفه، إضافة إلى قصص تنشر عنها للمرة الأولى، مع إلقاء نظرة على دواوينها وأعمالها حتّى وفاتها.

مع قراءة في تاريخ ودور اللسانيات الحديثة . و دراسة النّحو العربيّ، وأثره على التيارات اللسانية.

أمّا الفصل الثّاني فتضمّن بحثاً عن الاتجاهات اللسانية، وجاء ضمن ثلاثة مباحث. وقدّم الفصل الثالث دراسة تطبيقية عن اللسانيات، وإجابات عن أسئلة الفرضيات . وختم الباحث بخلاصة البحث مع لائحة المصادر والمراجع، التي تمّ الاعتماد عليها في البحث .

وتعتبر بداية القرن العشرين بداية جديدة وثورية في تاريخ الشّعر العربيّ، ولطالما كانت الوصفية والمعيارية من أخطر الأمور التي وقفت سدّاً منيعاً، في وجه تقدّم الوعي اللساني لغويّاً، وذلك بسبب ما رافق ذلك من خلط في المنهج، و تحريف في المبدأ، الأمر الذي أربك دعاة المعيارية والمدافعين عن الوصفية، لذلك حاولت ومن خلال اختيار عنوان بحثي: اللسانيات الحديثة والنّحو العربي، بين الوصفية والمعيارية. البحث في اللسانيات الوصفية وعلم النّحو المعياريّ ودراسة دورهما في شعر نازك الملائكة، كونها صاحبة خارطة الكتابة الإبداعية، جمعت بين نبض التراث والانفتاح على الآخر. وقد اخترت ديوانها "شظايا ورماد" للحديث عن أشكال بناء القصيدة وهياكلها المتعدّدة، عندها هي الشاعرة العراقية المتمرّدة، على أعمدة الشعر التقليديّ، بقصائدها الجديدة، فخلقت روحاً بقوالب جديدة، تاركة أثراً لا يمحي وخالداً كما قصائدها، وهي القائلة يوماً: "في كل فؤاد غليان، في الكوخ الساكن أحزان، في كل مكان روح تصرخ في الظلمات، في كل مكان يبكي صوت"

بيئتها شعرية بامتياز، كما عائلتها المولعة بالكتابة والأدب. تشجعت وتعلّمت بتشجيع من والديها الأديب والباحث صادق جعفر الملائكة، الذي قام بتدريس اللغة العربيّة في المدارس الثانويّة.

هي التي طبعت القصيدة العربيّة بأسلوبها وغيّرت من شكلها المعهود، وفقاً لمفهوم شعريّ جديد وخلقت أنماطاً وأعطت القصيدة العربية رونقها. قمت في بداية بحثي بالتّعريف بها وهي الغنيّة عن التّعريف فهي الغائبة الحاضرة في تمرد الشعر وحروفه، وأثّرت باللّسانيّات و جابهت الكلّ بثقة قائلة: شعري سوف يغيّر خارطة الشّع العربيّ.

وبعد قراءة وتحليل ديوانها، لاحظت ظهور عناصر التّجديد فيه، فتحدّثت عنها في بحثي، مع الملاحظة أنّ التّجديد عندها قد مسّ مستوى الشّكل والمضمون وصار أفق الكتابة الابداعيّة أكثر شمولاً، وقد تأثّرت بالوصفيّة والمعياريّة، وهذا ما حاولت إثباته.

وبعد أن عرّفت بالأدبية وبأعمالها، قدّمت قراءة في تاريخ ودور اللّسانيّات الحديثة وصولاً إلى تأثّر نازك الملائكة بها. وقد اخترت قصيدة « الكوليرا » من ديوان شظايا و رماد نموذجاً (1) .

وجاءت قصيدة الكوليرا التي صدرت عام 1947م، على الشّكل الجديد والذي أطلق عليه اسم الشعر الحرّ، ويبرز نضجها الفنّي واللّساني، الذي لا نعثر على نظير له في القصائد السّابقة، فمن خلالها انتقلت إلى الحداثة الشعريّة. ويضاف إلى هذه الأسباب الموضوعيّة، التي دفعتنا نحو هذه المقاربة و المقارنة الشعريّة. أسباب ذاتيّة تتمثّل في إعجابي كالباحث بالكتابة الشعريّة لنازك. فتحدّثت عن الايقاع في قصيدة الكوليرا (من ديوان شظايا ورماد)

أما بالنسبة للبحر الذي اختارته نازك الملائكة، لقصيدتها فهو المتدارك، وهذا البحر مكّن الشاعرة من احتواء قصيدتها وبنائها، حيث يُعدّ بحر المتدارك من أكثر البحور الشعريّة استخداماً في الشعر المعاصر وفي القصائد اللّسانيّة. وعرضت للصور الفنّيّة في قصيدة الكوليرا . وقطّعت أبياتها التي جاءت على بحر المتدارك، ويتميّز البحر المتدارك بخفّته وسرعته وملاءمته للأجواء التصويريّة، فيغلب النغم فيها . وعند تقطيع القصيدة، نلاحظ كيف أنّ الشاعرة استخدمت التفعيلات فعلاً أساساً لبناء قصيدتها، معتمدة على نظام السّطر الشعري عوضاً عن البيت الشعري القديم، ولم تلتزم ذلك أنها استخدمت في السّطر الأوّل تفعيلتين (2)

سكن الليل

في عدد التفاعيل بكل سطر، ومثال

فعلن فعلن

(1) - الملائكة، نازك 2000 تاباات نقدية شهرية . العراق: الهيئة العامّة لقصور الثقافة.

(2) - (1) الملائكة، نازك (2007) قضايا الشعر المعاصر، بيروت: دار العلم للملايين.

بينما في السطر الثاني استخدمت 4 تفعيلات

أَصْغَ إِلَى وَقْعِ صَدَى الْأَنَاءِ

/0 ///0/0 ///0 ///00

فَاعِلُ فَعْلَن فَعْلَن فَعْلَان

أما في السطر الشعري الثالث فوصل عدد التفعيلات إلى ستة

فِي عُمُقِ الظِّلْمَةِ، تَحْتَ الصَّمْتِ، عَلَى الْأَمْوَاتِ

/0 /0 /0 /0 ///0 /0 /0 ///0/0 /00

فَعْلَن فَعْلَن فَعْلَن فَعْلَن فَعْلَان

لنعود في السطر الرابع إلى أربع تفعيلات

صَرَخَاتُ تَعْلُو، تَضْطَرِبُ

///0 /0 /0 /0 /0 ///0

فَعْلَن فَعْلَن فَعْلَن

قامت الشاعرة على امتداد القصيدة في تنويع تفعيلاتها غير مقيّدة بعددها، هذا ما شكّل إيقاعا موسيقيًا جذابا ومطربا تنجذب له النفس، واعتمادها وحدة التفعيلة في هذا البحر، حقّق نوعا من الحرّية في التشكيل الوزني وركّزت على التجديد في الإيقاع، وكذلك جعل القصيدة محكمة البناء، مع نغمة رائعة في التعبير عن القضية التي طرحتها في قصيدتها، وهو تعبيرها عن معاناة الشّعْر المصري من وباء الكوليرا، الذي كان الشغل الشاغل لهم، أما البعد الرمزيّ فهو استخدامها لداء الكوليرا كمرض يعاني منه النّظام السياسيّ في العراق آنذاك .

والملفت اختلاف صور الضرب، حيث جاءت بضروب نادرة المجيء في الشعر العربي القديم، وهي:

فَعْلَان /0 /00 وفَعْلَان.///0

مع ملاحظة التغيّر الواضح في الضرب من سطر إلى سطر، فالسطر الأوّل مثال ضربه فَعْلَن، وفي السّطرين الثّاني والثالث فَعْلَان"، لنعود في السطر الرابع إلى نفس ضرب السطرا الأوّل. ممّا يعطي الإيقاع طبيعة خاصّة .

وقد لاحظ الباحث أن الشّاعرة تعاملت مع الوزن الشعريّ، على أساس أنّه نظام غير ثابت، معتمدة على

الحس الموسيقي الذي يتوافق وأحاسيسها .

د - القافية والرّوي

لعبت القافية من الناحية الإيقاعية دوراً هاماً فهي إحدى الركائز التي يقوم عليها الشعر، إذ تؤدي القافية في الشعر اللساني وظيفة جمالية وموسيقية، فتخلق أجواء متنوعة ومتعددة، تبعاً لتعدد القوافي وتغيرها وتنوعها في الشعر، وقد لاحظ الباحث أنّ القافية تمتاز بجمالها الإيقاعي. ونازك الملائكة من بين الشعراء الذين يهتمون اهتماماً كبيراً بالقوافي، والحفاظ على إيقاع السطر، ويمكننا دراسة القافية عند نازك الملائكة في قصيدة الكوليرا في هذا الجدول الذي أعده الباحث وفق الترتيب الأبجدي للأحرف.

الحرف	عدد الأسطر	النوع	النسبة المئوية
الهمزة	4 مرّات	بطريقة الجهر	7.69%
الباء	4 مرّات	بطريقة الجهر	7.69%
التاء	20 مرّة	بطريقة الهمس	39.21%
الدال	مرّتان	بطريقة الجهر	3.84%

62

الرّاء	9 مرّات	بطريقة الجهر	17.30%
اللام	مرّة	بطريقة الجهر	1.92%
النّون	10 مرّات	بطريقة الجهر	19.23%
الهاء	مرّتان	بطريقة الهمس	3.84%

وقد سجّل الباحث الملاحظات التالية :

- أكثر الحروف الهجائية استعمالاً في الرّوي في القصيدة هو حرف التاء، فهو ورد في 20 سطراً شعرياً أي بنسبة 39,21 %، وهذا الحرف يدلّ على التّخفي وكأنّها أرادت التلميح دون التّصريح إلى الوضع السياسي في بلدها .

- وتأتي في المرتبة الثانية حرف النّون، إذ يسيطر على نحو 10 أسطر شعريّة، بنسبة 19,23 %، وهو حرف يدلّ على الوجد وهو حرف مجهور لإظهار حالة الحزن، علنا.

- ويحتل حرف الراء المركز الثالث برصيد تسعة أسطر شعريّة، بنسبة 7,30 % ، وهو حرف مجهور يدل على قوة الصرخة، في وجه من تسبب في هذا الوضع ويأتي بعده الهمزة والباء. أربع أسطر شعرية بنفس النسبة 17,9 %، ويدل هذا الحرف على حب الشاعرة لوطنها وإخلاصها له. وحرف اللّام ورد مرة واحدة.

٥- التّكرار

ندرك من خلال تتبّعنا للشّعْر المعاصر أن بنية التكرار، من أكثر البنى التي يتعامل معها الشعراء اللّسانيّون، وقامت نازك الملائكة بتوظيف التّكرار بكثافة وقد ارتبط مع مشاعر شاعرتنا ونفسيّتها، في الحرف، الكلمة، والجملة.

أ- تكرار الحرف: تردّد تكرار الحرف كثيرا في قصيدة الكوليرا، وقد أبدعت الشّاعرة كمعظم الشعراء اللّسانيين بالصّورة الصّوتيّة للحرف، وما يحدثه من إيقاع .

- مثال : المقطع الأوّل:

عدد حروف المقطع 233			
الحروف	البعد الاجمالي للحرف في المقطع	النسبة المئويّة	النّوع
الألف	49	21.03%	جهر
الباء	3	1.28%	جهر
التاء	21	9.01%	همس
الثاء	1	0.42%	همس
الحاء	5	2.14%	همس

الخاء	4	1.71%	همس
الدّال	5	2.14%	جهر
الذّال	1	0.42%	جهر

64

عدد حروف المقطع 233

الحروف	العدد الاجماليّ للحرف في المقطع	النّسبة	النّوع
الراء	6	2.75%	جهر

النَّاي	4	1.71%	جهر
السَّين	2	0.85%	همس
الصَّاد	8	3.43%	همس
الضَّاد	1	0.42%	جهر
الطَّاء	1	0.42%	جهر
الظَّاء	2	0.85%	جهر
العين	6	2.57%	جهر

الغين	2	0.85%	جهر
الفاء	10	4.29%	همس
القاف	5	2.14%	جهر
الكاف	9	3.86%	همس

65

الميم	16	6.86%	جهر
النُّون	10	4.29%	جهر
الهاء	4	1.71%	همس
الواو	12	5.15%	جهر
الياء	16	6.86%	جهر

لاحظ الباحث هيمنة الحروف الجهرية حيث بلغت 158 حرفاً، من أصل 233 وأبرز هذه الحروف أ - ل - ب - م

مما يعطي القصيدة طابعاً موسيقياً، وإيقاعاً، كدلالة على النَّمط اللّساني، إضافة إلى إحساس الشاعرة وعاطفتها. أما الحروف المهموسة وهي : ت - ك - ص - س - خ - ف - ح - هـ - ث وقد جاءت لتسند الحروف الجهرية، وتدل على الحزن والأسى عند الشاعرة. (3)

و- قام الباحث بتكرار بعض المفردات المعينة بغية تثبيت المعاني الدلالية بهدف تحقيق الغنائية للنص الشعري، وهذا هو حجر الأساس في العملية الشعرية، كما أن شاعرنا تلجأ إلى تكرار بعض الكلمات في قصيدتها، ولو لم تكررهما بنفس الكلمة بل بكلمات من نفس حقلها المعجمي والدلالي، ولعل الكلمة التي وأولها كان في المقطع .

أفرطت الشاعرة في تكرارها في قصيدتها، هي كلمة الموت التي استخدمتها 21 مرة، في السطر الحادي (3) - الملائكة، نازك (1997) شظايا ورماد، مجلد 2، بيروت: دار العودة.

عشر، (على سبيل المثال) إذ قالت: هذا ما قد مزّقه الموت. ونجدها قد كرّرتها في نفس المقطع، في السّطر الثاني عشر، ثلاث مرات متتالية في نفس السطر، في قولها: الموت الموت الموت.

وفي نفس المقطع قامت بتكرارها في السّطر الثالث عشر، بقولها: يا حزن النيل الصّارخ مما فعل الموت. ونجدها أيضا قد كرّرتها في المقطع الثاني، في السّطر الحادي عشر، بقولها: هذا ما فعلت كفّ الموت وأيضا كرّرتها بنفس المقطع في السطر الثاني عشر بنفس الطريقة، التي أوردتها في المقطع الأوّل في السطر الثاني عشر، بقولها: الموت الموت الموت، وقد كرّرتها أيضا في نفس المقطع في السّطر الثالث، في قولها: تشكو تشكو ما يرتكب الموت.

- تكرار الجملة: لجأت الشاعرة إلى أنماط أخرى، كتكرار الجملة . حيث تركز الشاعرة على جملة معيّنة، تبدأ منها وتنتهي إليها، فهي المحور المركزي للقصيدة، والأمثلة على ذلك في القصيدة كثيرة، منها جملة: الموت الموت الموت، والتي أوردتها في المقطع الأوّل في السّطر الثاني عشر، بقولها: الموت الموت الموت، ثم كرّرتها في المقطع الثاني في السطر الثاني عشر، بقولها:

الموت الموت الموت

وتكرّرت في المقطع الثاني في السطر الثاني عشر، بقولها : الموت الموت الموت، وفي المقطع الثالث في السّطر الثاني عشر، بقولها:

الموت الموت الموت

وعادت وكرّرتها في المقطع الرابع في السطر الثاني عشر، بقولها : الموت الموت الموت .

(تفاصيل أكثر في البحث)

ومن خلال البحث في الديوان وجد الباحث صعوبة في تحديد ماهيّة الايقاع، سواء لغويًا أو اصطلاحيًا، وذلك لتباين زوايا النظر إلى القصائد، مع التنويه بالدور الفعال للوزن في البناء الشعريّ، و اشتراكه مع الايقاع في إنتاج نغم موسيقي مطرب، خصوصا وانها اتّخذت السطر بدل البيت كبنية رئيسيّة في القصيدة.

كما أنّها استحدثت بعض التفاعيل التي لم تكن موجودة في العروض قديما، كاستعمال وزن فاعل في حشو المتدارك. كما جاءت القافية والروي متنوّعة الأشكال . وظهر التسكين الذي عرف عند شعراء العصر الحدي من اللّسانيين.

ملاحم القصيدة عند شاعرتنا كانت رومانسيّة، تميّزت بتعدّد القوافي وتنويع الأوزان والتّفاعيل الحزينة، كما

اهتمّت بالجانب اللّغوي للكلمة، خدمةً للإيقاع من الناحية الدلاليّة، كأغلب الشعراء اللّسانيين.

بعد ذلك قدّم الباحث قراءة في ثنائيّة العلاقة بين نظريّة النحو و اللّسانيات. بعد أن كثّر الحديث والتساؤل عن طبيعة العلاقة القائمة، بين النحو العربي واللّسانيات الحديثة في الآونة الأخيرة؛ فالنحو العربي هو مصدر الأصالة، أما اللّسانيات فهي منبع الحداثّة، فظهرت ثنائيّة بين الموروث والحداثّة في مجال اللّغة، وتحوّل موضوع علاقة التراث اللّغوي العربيّ باللّسانيات، إلى موضوع يشغل بال الكثير من اللّغويين المحدثين الذين انقسموا إلى ثلاثة أقسام، توسّع الباحث في الحديث عنها ويرى الباحث أن تراثنا اللّغوي العربيّ بحاجة إلى إعادة قراءة، لكن ليس بالضرورة إسقاط المناهج اللّسانية الحديثة على التراث اللّغوي . فينبغي أن نجتهد كي نفهم النظريّة النحويّة العربيّة بشكلها الصّحيح . إذ لا يمكن للّسانيّات أن تكون عائقاً أمام النظريّة النحويّة، وبرأي الباحث المتواضع أنّه وسيلة علميّة لتفحص قضايا النحو العربي وإزالة التّعقيد عنها. ويجد أنّ الحديث عن النّحو العربي وأثره على التّيّارات اللّسانيّة. بحاجة إلى زاد علمي و معرفي وإلى الإحاطة بالمناهج اللّسانيّة المعاصرة، لإعادة قراءة التراث النّحويّ. فعلم اللّغة الحديث عرف تطوّراً كبيراً منذ أوائل القرن العشرين، واستقرّت دعائمه مع اللّسانيات البنيويّة، وحاول اللّغويّون العرب الذين اتصلوا بهذا المنهج أن يقرأوا النحو العربيّ بطريقة جديدة، وأن يطوروه على ضوء

البحث اللّساني. ليتوصّل إلى رأي خاص بهذه الظاهرة الشعريّة التي أكّدت ذاتها، حتّى غدت رائدة الشعر العربي الحر مع التّعقيد، وتأثّرت بالتّيّار اللّساني، ودعت الشعراء إلى التّحرّر من القافية، رغم أن الديوان لم يخلُ من الشعر التقليدي.

وبعد أن تحدث عن نازك الملائكة الغائبة الحاضرة بين ترمد الشعر وحروفه، عرض لأبرز أعمالها. ثمّ انتقل إلى اللّسانيّات الحديثة وقدّم قراءة في دورها، متحدّثاً عن خصائصها وتأثّر نازك الملائكة بها، لينتقل إلى الحديث عن نظريّة النحو واللّسانيّات، مقدّماً قراءة في ثنائيّة العلاقة بينهما قبل أن يتحدّث عن النحو العربي وأثره على التّيّارات اللّسانيّة .

فتحدّث عن نازك الملائكة : الشعر الحديث .

أ- الشّاعرة المتمرّدة على القافية الواودة:

وكان ديوانها «شظايا ورماد» هو انطلاقتها الأولى في الخروج على الشعر العموديّ إلى المتأثّر باللّسانيّات، وقد صدر عام 1949 .

ذكرت نازك الملائكة في مقدّمة الديوان، أنّها خرجت عن التّقاليد القديمة بعد أن “كنّا أسرى تسيّرنا

القواعد، التي سنّها من سبقنا في الجاهليّة وصدر الاسلام، وتساءلت عن سبب جرّنا لعواطفنا، التي نسجناه ضمن الأوزان القديمة و الالفاظ الميّتة، كأنّ سلامة اللّغة لا تحصل إلا إذا بقيت كما كانت منذ ألف عام، وكأنّ الشّعْر لا يستطيع ان يكون شعراً حراً اذا خرجت تفعيلاته على طريقة الخليل”.

بدأت نازك في نظم الشعر الحر بعد ديوانها «شطايا ورماد» عام 1949، وطبيعي أثار هذا النظم الجديد زواجع من المعارضة: بين رافض لهذا الأسلوب الجديد في النظم وبين مؤيّد . لكن والحق يقال أنّها اشتاقت للشّعْر العمودي ولموسيقاه وتفعيلاته فنظمت بعض القصائد بعيدا عن اللّسانيّات في دواوينها الأخرى لكن لا أحد يستطيع الانكار أنّه وفي بداية القرن العشرين شكلت شاعرتنا بداية ثوريّة في تاريخ الشعر العربي، بعد أن خطت الشعوب العربية على التحرّر . وقد تأثّر الشّعْر بالواقع، فظهر ما يسمى: “ بالشعر الحر “، وقد كانت البداية في العراق مع ”نازك الملائكة“ التي أظهرت ريادتها لهذا الشعر وقد امتاز شعرها بالوعي النقدي الدقيق، ثم توالى بعد ذلك الدواوين الشعرية، وكلّها تحمل دعوة للشعر اللّساني،

(1) الملائكة، نازك(2008) الأعمال الشعرية الكاملة .بيروت: دار العودة

وقد امتازت قصائدها كمعظم القصائد اللّسانيّة بـ :

- التفرد والخصوصيّة

- التركيب

- الوحدة

- الایحاء وعدم المباشرة

وتحدّث عن تجربة نازك الملائكة : وعن التّجديد في القصيدة العربيّة المعاصرة عند نازك الملائكة، وقد اعتبر النّصف الثّاني من القرن التاسع عشر نقطة تحوّل بظهور تيارات فكرية ومذاهب أدبيّة، رغم تعدّد مرجعيّاتها الفكرية وتباين أشكالها التعبيريّة، وآلياتها الفنيّة، كل ذلك وفق أسس شعريّة، تملك القدرة على حمل كل تجارب العصر الجديدة، قد لا تقوى الأشكال التقليديّة عليها، مما دفع ببعض الشّعراء، إلى المطالبة بضرورة استحداث أشكال شعريّة وصار الشّاعر المعاصر مجبراً، أن يجدد في طرق تعبيره وأدواته الفنيّة، تماشياً مع مستجدات العصر، فكان التمرّد والتحرّر من القيود هما المدخل إلى العصر الجديد تأثراً باللّسانيّات.

وقد ظهرت محاولات عرفت بالشّعْر اللّساني الحر، محطّمة كل القيود المفروضة، فامتاز الشعر بالحويّة. وظهرت فنون محدثة في القصة القصيرة والرواية، وكثيراً ما طوّل الشاعر أن يلون كل ما يقوله شعراً، وظهرت صورة جديدة للأدب .

عرّفت نازك الملائكة الشعر اللّساني الحر: بأنّه شعر من شطر واحد، ليس له حجم معيّن، تتغيّر عدد

التفصيلات من شطر إلى شطر، وفق قانون عروضي خاص.

مع اللسانيات تغير مفهوم الشعر بشكل جذري وجوهري^{1*}، وتضمن عدة نماذج جديدة من التجديد في الشعر الحديث، في المعنى و المبنى، وظهرت محاولات كثيرة للخروج من الجمود الذي طبع أفكار الشعراء وقد ابتعد الشعراء عن التقيد بالوزن والقافية ووحدة البحر الخليلي، كما ظهرت في القصيدة سمات جمالية جديدة أبرزها التضمن والاقتراس، وحدث تطور في الإيقاع وعرفنا الثورة على نظام الشطرين. وقد ظهر أول تفسير لحركة الشعر الجديد، في مقدمة ديوان “ نازك الملائكة شظايا ورماد، وقد أعطت نازك موقفها صراحة، من موسيقى البحور الشعرية فقالت منذ قرون ونحن نصف انفعالاتنا بهذا الأسلوب حتى لم يعد له طعم ولا لون.

أ- الثورة على نظام الشكل:

وفي هذا الديوان أطلقت الشاعرة ثورتها، على كل أبجديات الشمل القديم. وكانت شاعرتنا أبرز من تبني قضية الشعر الجديد ودافعت عن شرعيته وفضلته على الشعر القديم. وجاء موقفها متزنا وثورتها على القديم حذرة، ونادت بالتجديد الذي يقوم على الأصالة، ولم تسلم من إتهام دعاة الحداثة لها بالسلفية و الارتداد. وقد حرصت نازك في دفاعها عن الشعر اللساني الحر، على فكرة أساسية. فأثبتت أنه ظاهرة عروضية صدرت عن تأمل واهتمام بالعروض القديم، وهو ليس بدخيل هي لم تبعد عن علم العروض القديم، بل كثيرا ما استعانت ببعض تفاصيله. متميزة بحرية التعبير وإطالة العبارة وتقصيرها حسب الحال. فجاءت أشعارها أكثر حيوية، وقصائدها جاءت بنية موسيقية متكاملة. إلتفتت إلى عناصر الإيقاع، الذي حقق للقصيدة شيئا من الانسجام، ولم تلتزم القصيدة بنظام ثابت في السطور، لكنها بقيت تحتفظ بروح القصيدة القديمة.

نجحت في أنها وضعت شروطا في استعمال البحور، وألغت مجموعة من البحور من التداول في القصيدة الحرة، معتبرة أن بعض البحور كالطويل والمديد والبسيط والمنسرح، لا تصلح للشعر الحر على الإطلاق، فتفصيلاتها متنوعة لا تكرر فيها، مفضلة أن يكون الشعر الحر في البحور التي عرفت التكرار في تفصيلاتها. لذلك فقد حاول عدد من الناشئين كتابة الشعر الحر من البحور الطويلة، لكنهم فشلوا

يمكننا اعتبار الشعر التفعيلي، كتطوير لخطا التجديد التي أتت قبله، وكثيرا ما يحرص دعاة على الإحياء بها، فيشيرون إلى أن هذا الشعر يقوم على العروض الخليلي. باختصار إن الشكل الشعري الجديد جاء من دافع شعري جديد ومغاير للقديم، و بما أن العالم الحديث هو عالم مفكك فجاء الشعر الحديث إنبثاقا عنه.

وفي هذا الديوان أطلقت الشاعرة ثورتها، على كل أبجديات الشكل القديم. وكانت شاعرتنا أبرز من تبني قضية الشعر الجديد ودافعت عن شرعيته وفضلته على الشعر القديم. وجاء موقفها متزنا وثورتها

على القديم حذرة و نادت بالتجديد الذي يقوم على الأصالة، ولم تسلم من إتهام دعاة الحداثة لها بالسلفية والارتداد . وقد حرصت نازك في دفاعها عن الشعر اللساني الحر، على فكرة أساسية . فأثبتت أنه ظاهرة عروضية صدرت عن تأمل واهتمام بالعروض القديم، وهو ليس بدخيل.

تعتبر القافية بالنسبة “لنازك الملائكة” بديلا عن تساوي الأسطر، الأمر الذي يترك نبرة موسيقية في أذن السامع، وبما أن الشعر المعاصر قد تخلّى عن نظام الشطرين، فالإيقاع صار غامضا، وقد نادى بعض الشعراء اللسانيون بضرورة التحرر من القافية: “لأن القيم الموسيقية تنبع من داخل القصيدة .

بنظرة فاحصة على شعر “نازك الملائكة” فإننا نجد قصيدة “خرافات” خير مثال، فهي تعرض فيها ملامح

من الفكر فتتفكر في الحياة، النعيم، الشباب، الخلود، القلوب والعيون، أما من ناحية استخدامها للقافية ما يبدو لنا في مقاطع هذه القصيدة، أنها التزمت إلى حد كبير بالقافية باعتبارها ركنا مهما في الشعر وموسيقاه، لما تعطيه من رنين . وقد ارتكز التطور الإيقاعي، الذي أقدم عليه الشعراء اللسانيون على هي الأساس و بالنسبة للقافية تعديل الإيقاع الوزني للقصيدة العربية التقليدية، على ذلك، وأصبحت التفعيلة أصبحت متقاربة أو متباعدة وكثيرا ما خلت القصيدة الحديثة منها. تحدّث عن النّزعة الرّمّية: وقد ظهرت النّزعة الرّمّية في شعرنا العربي، مع بداية النّصف الثّاني من القرن العشرين، كتقليد لشعراء الغرب، فكتبت القصائد الرّمّية رغم أنّ البعض فشل مقابل الاتجاه الرومنسيّ، الذي كان مسيطرًا على الشعر الحرّ، للتخلّص من قيود العروض.

من بين الرّموز التي استعملتها شاعرتنا، استخدامها لرموز الذات حتّى الباطنية منها، وذلك للتعبير عن قلقها وحزنها . مع إحساس عارم بالوحشة والضياع، وشعرت بنزعة سوداوية وصارت تترقّب الموت، لا بل تتمناه ففيه خلاصها .

والمتصفّح لديوان “شظايا ورماد” يلمس الرموز النفسية (4)

قدّم دراسة لمقدمة الديوان:

فلا أحد يستطيع الحديث عن ديوان “شظايا ورماد” دون المرور بمقدمته الشهيرة، وذلك بسبب احتوائها على آراء نقدية لنازك الملائكة حول الشعر العربي التقليدي، وقد تضمّنت المقدمة الكثير من الأفكار، وقد أثارت الكثير من ردود الأفعال. وعرض مقدمة الديوان لأهمّيّتها.

لعل الدليل الأكبر على نجاح نازك، في دعوتها إلى التجديد، في الشعر العربي، كان بتوالي إصدار (4) - الهاشمي، بلوش، فاطمة، (2014) نشأة الدرس اللساني العربي الحديث . تركيًا: ابتراك للنشر و التوزيع

الدواوين لشعراء مجدّدين في السنوات اللاحقة، لإصدارها مقدّمة كتابها الشهيرة، أمثال عبد الوهاب البياتي وبدر شاكر السياب لتتوالى بعدها دواوين الشعراء الذين ابتعدوا عن أسلوب الشطرين بشل قاطع.

رغم ذلك لاحظ الباحث أن نازك الملائكة تراجعت فيما بعد، عن مجموعة من الأفكار التي دافعت عنها بشدّة في مقدمة ديوان "شظايا ورماد"، والتي قام الباحث بعرضها في الفقرة السابقة لكنّها لم تنتكر لها تماماً، رغم تأكّدها أنّ الشّعْر لا يمكن أن يحل مكان عروض الخليل، فقالت في مقدمة ديوان "شجرة القمر:": "أحب أن أذكر القارئ في هذه التقديمية أنني لم أدع يوماً إلى الاقتصار على الشعر الحر، وأبرز دليل على هذا ديوانني السابقان. أما شظايا ورماد الصادر سنة 1949 وهو الذي دعوت في مقدمته إلى*1 الشعر الحر دعوة متحمّسة، فلم ركن فيه إلا عشر قصائد حرّة بينما كانت القصائد الأخرى جميعاً تنتمي إلى الأوزان الشطريّة.

لم تغيّر رأيها بالأوزان فقط، إذ لاحظ الباحث أنّ نظرتها للقافية الموحّدة، التي أولتها عناية كبيرة قد تغيّرت وقد أعلنت أسفها لكونها لم تهتم بها كثيراً وكانت تغيّرها بسرعة ممّا يضعف الشعر الحر برأيها، والأغرب من ذلك أنها باتت تدعو إلى أن يعتمد الشعر الحر على القافية الموحدة..

ثم تحدّث عن عناصر التجديد عند نازك الملائكة في "ديوان شظايا ورماد"

وكانت من الشعراء المعاصرين، الذين لجأوا إلى الأساطير التي تتناسب والقصيدة، وربما بعض أساطيرها استقتتها من الواقع، ممّا يعتبر من مظاهر التجدّد .

لقد استطاعت الأسطورة التعبير عن قلق الانسان و تساؤلاته، في بعض الأحيان جاءت كمحاولة لفهم مظاهر الطبيعة بهدف السيطرة عليها، مهما اختلفت أو تنوّعت الطّريقة . اعتبر كلود ليفي شتراوس الأسطورة، أنّها لا تنجح بإعطاء الانسان قوّة مادّيّة في السيطرة على البيئة، لكنّها تعطي الانسان القدرة الوهميّة لفهم الكون، وهذا مهمّ جدّا .

عند الشاعرة نازك الملائكة التقت الأسطورة بالشّعْر، من حيث إيهام للانسان بامتلاك السلطة والقدرة على زعزعة الأشياء من مكانها، فاللغة عند أصحاب الأساطير ليست أداة اتصال فحسب، بل أداة سحريّة للسيطرة على الكائنات.

عرض البعد اللساني في قصائدها، ودلالة التشاكل اللساني في الشعر العربي المعاصر مقدّمًا قراءة في تجربة نازك الملائكة في ديوانها شظايا ورماد. (5)

التشاكل هو مصطلح لسانيّ، يقوم بدراسة وحدات النص مورفولوجيًا، نحويًا، إيقاعيًا وتركيبيًا، لذلك قام الباحث بتسليط الضوء، على نصوص شعرية مختارة لنازك الملائكة، و دراسة الدلالات التي يتمتع به التشاكل اللساني داخل قصائد الشاعرة، سواء كان تطابقًا، تركيبًا، أو صوتيًا.

(5) - آية، أوشان. علي 2008. اللسانيات والبيداغوجيا، المغرب : دار الثقافة، الدار البيضاء

يعد غريماس GREIMAS أول من نقل مفهوم التشاكل في ميدان العلوم التجريبية إلى حقل العلوم اللسانية عام 1966 و قد جاء بهذه الكلمة عن دلالتها الإغريقية الأولى : المكان المتساوي أو التساوي في المكان. التشاكل اللساني :

أ- التشاكل التركيبي:

وتوصّل إلى أنّها نقدت الشعر ولم يكن نقد الشعر وحده هو الدافع وراء التخلّي عن المعيارية، فمعظم العلوم الاجتماعية والإنسانية واللسانية سارت على نفس الطريق . كما أنّ الشعراء لم يلتزموا دوما بعمود الشعر، مما فتح الباب أمام حركات التجديد والحداثة في الشعرية العربية ممثلةً بقصيدة الشعر الحر وقصيدة النثر .

فالنحو العربي هو مصدر الأصالة، أما اللسانيات فهي منبع الحداثة، فظهرت ثنائية بين الموروث والحداثة في مجال اللغة، وتحوّل موضوع علاقة التراث اللغوي العربي باللسانيات، إلى موضوع يشغل بال الكثير من اللغويين المحدثين . كما أشار إلى أنّ علم اللسانيات هو علمٌ أوروبي حديث، نشأ منذ مئة عام تقريبا، بينما علوم اللغة العربية قديمة، فقد ظهرت في القرن الثاني للهجرة على يد علماء اللغة العربية: كالخليل وسيبويه وغيرهما.

ما توقّف البحث في علم اللسانيات عندما توصّل علماء اللسانيات، إلى مجموعة من القواعد التي استخلصوها من دراستهم، وسلّموا بها كقواعد قطعية حاکمة للغات، بينما قواعد اللغة العربية لم تتوقف في مكانٍ معيّن، بل هي في تطوّر مستمر. وتحدّث عن علاقة الشعر الحر عند نازك الملائكة باللسانيات وكانت نازك الملائكة من النساء الرائدات المثقفات العراقيات اللاتي أكملت دراستهن الثانوية والجامعية. وهي واحدة من أهم الشعراء العراقيين والعرب في العصر الحديث، اشتهرت بأنها كانت رائدة الشعر الحر أو شعر التفعيلة وغيّرت في شكل القصائد الشعرية وتركيبتها من الشكل والنمط الكلاسيكي الذي عرف لعدّة سنوات إلى الشكل المعروف بالشعر الحر. كاسرة العديد من التقاليد حيث لاقي انتقالها من الشعر العمودي إلى الشعر الحر جدلا ومعارضة كبيرين، ولم تقتصر الانتقادات على الشعراء بل عارضتها عائلتها. تأثرت باللسانيات وفي البحث أسباب ونتائج ذلك على قصائدها (6).

(6) - الحاج صالح، عبد الرحمن (2018) أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، . مجلة اللسانيات، عدد 4.

المصادر و المراجع:

- آية، أوشان. علي (2008). اللسانيات والبيداغوجيا، المغرب : دار الثقافة، الدّار البيضاء
- القرطاجني أبو الحسن، حازم(2008) الباقي من كتاب القوافي، تحقي علي لغزيوي
القاهرة: ملتبة
- القاهرة ناشرون.
- الملائكة، نازك 2000 تابات نقدية شهرية . العراق: الهيئة العامّ لقصور الثقافة
- الملائكة، نازك (2007) قضايا الشعر المعاصر، بيروت: دار العلم للملايين.
- الملائكة، نازك(1997) شضايا ورماد، مجلّد2. بيروت: دار العودة..
- الملائكة، نازك(2008) الأعمال الشعرية الكاملة. بيروت: دار العودة

مراعاة الفروق الفردية في التعليم الحديث:

رؤية نظرية في التعليم والتقويم المتميزين

Addressing Individual Differences in Modern Education: A Theoretical Perspective on Differentiated Education and Differentiated Assessment

د. نوال قاسم يوسف (1)

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع مراعاة الفروق الفردية في التعليم الحديث، بوصفه أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق تعليم فعال يستجيب لاحتياجات المتعلمين المتنوعة. ويستعرض مفهوم الفروق الفردية وأهم مظاهرها بين الطلاب من حيث القدرات والاستعدادات والميول وأنماط التعلم، كما يناقش أهمية مراعاتها في التخطيط للتدريس وتنفيذه وتقويم مخرجاته. ويركّز البحث على رؤية نظرية في التعليم والتقويم المتميزين، موضحاً دورها في توفير فرص تعلم مناسبة لجميع المتعلمين، وتعزيز مشاركتهم ودافعيتهم، وتحسين تحصيلهم الدراسي. ويخلص إلى أن اعتماد استراتيجيات التعليم والتقويم المتميزين يساهم في تحقيق بيئة تعليمية أكثر شمولاً وعدالة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي يقدم البحث مجموعة من التوصيات التي تدعم المعلمين في تطبيق هذه النظريات داخل الصفوف الدراسية.

الكلمات المفتاحية: الفروق الفردية، التعليم الحديث، التمايز، التقويم الصفّي.

Abstract:

This study addresses the issue of addressing individual differences in modern education as one of the fundamental pillars of achieving effective education that responds to the diverse needs of learners. It examines the concept of individual differences and their major manifestations among learners, including abilities, aptitudes, interests, and learning styles. The study also discusses the importance of taking these differences into account in educational planning, implementation, and the assessment of learning outcomes. Furthermore, it presents a theoretical perspective on differentiated education and differentiated assessment, highlighting their role in providing appropriate learning opportunities for all learners, enhancing their engagement and motivation, and improving their academic achievement. The study adopts the descriptive-analytical

(1) أستاذة جامعية، جامعة الجنان، باحثة وكاتبة في المجال التربوي

approach to analyze the relevant educational literature. The findings indicate that adopting differentiated education and differentiated assessment strategies contributes to creating a more inclusive and equitable learning environment. The study concludes with a set of recommendations that support teachers in effectively implementing these approaches in classroom practice.

Keywords: Individual Differences, Modern Education, Differentiation, Classroom Assessment.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال:

- أهمية الفروق الفردية بين المتعلمين وضرورة مراعاتها في ظل التوجهات التربوية الحديثة التي تؤكد حق كل طالب في الحصول على فرص تعلم تتناسب مع قدراته واحتياجاته.
- تسليط الضوء على التعليم والتقويم المتميزين باعتبارهما من المداخل التربوية الحديثة القادرة على رفع مستوى التحصيل الدراسي وتحسين جودة العملية التعليمية.
- إثراء الأدبيات التربوية العربية المتعلقة بمراعاة الفروق الفردية، وتوفير مرجع يمكن الاستفادة منه في تطوير الممارسات الصفية وبرامج إعداد المعلمين.

الأهداف

يهدف هذا البحث إلى:

- إظهار أهمية مراعاة الفروق الفردية للطلاب في تحسين عمليتي التعليم والتعلم وتحقيق تعلم أكثر فاعلية.
- عرض أنواع الفروق الفردية، وقياساتها المختلفة.
- دراسة أنماط التقويم التي تدعم التعليم المتميز وترفع مستوى تحصيلهم الدراسي.
- تقديم مجموعة من التوصيات التربوية التي تساعد المعلمين على تطبيق مبدأ مراعاة الفروق الفردية داخل الصفوف الدراسية.

أسباب اختيار البحث:

- تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين واعتبارها من القضايا الأساسية التي تؤثر في فاعلية عمليتي التعليم والتعلم. في ظل التطور الكبير الذي يطال التعليم في عصرنا الحالي والذي جعل من التلميذ محور العملية التعليمية .

– انطلاقاً من الخبرة الميدانية في التعليم، وما يُلاحظ من تحديات تواجه المعلمين في التعامل مع الفروق الفردية داخل الصفوف المتنوعة، برزت الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع والبحث في الممارسات التربوية المناسبة لمعالجته.

الإشكالية:

- يطرح البحث إشكالية مهمة تنطلق من سؤال رئيسي هو:
- ما مدى مراعاة الفروق الفردية في التعليم الحديث، في التعليم والتقويم الصفّي؟ وتندرج تحته أسئلة ثانوية أخرى:
- ما الأنواع المختلفة من الفروق الفردية؟
- كيف يمكن التعامل مع الفروق الفردية داخل البيئة الصفّية؟
- كيف تساهم أنماط التقويم المختلفة في مراعاة الفروق الفردية؟
- ما دور المهارات في التعامل مع الفروق الفردية والتمايز بين التلاميذ؟
- الفرضيات:
- تتعدد أنواع الفروق الفردية بين المتعلمين، مما يستدعي مراعاتها في عمليتي التعليم والتقويم.
- يسهم توظيف استراتيجيات التعليم المتمايز في التعامل بفاعلية مع الفروق الفردية داخل البيئة الصفّية .
- يسهم تنويع أنماط التقويم في مراعاة الفروق الفردية وتحسين فرص التعلم لدى المتعلمين.
- تؤدي مهارات المعلم دوراً محورياً في التعامل مع الفروق الفردية وتحقيق التمايز في التعليم والتقويم

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الموضوع، حيث يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها في ضوء الأدبيات التربوية. واعتمدت الباحثة في جمع المادة العلمية على الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدراسات السابقة، والأبحاث العلمية المحكمة ذات الصلة بموضوع مراعاة الفروق الفردية والتعليم والتقويم المتمايزين، ثم جرى تحليلها ومقارنتها واستخلاص النتائج التي تسهم في تحقيق أهداف البحث.

أداة البحث

تمثلت أداة البحث في تحليل الأدبيات التربوية ذات الصلة بموضوع الدراسة، من كتب علمية، وأبحاث منشورة في مجالات علمية محكمة، ودراسات سابقة، ووثائق وتقارير تربوية حديثة، وذلك بهدف استخلاص المفاهيم والأسس النظرية والاتجاهات التربوية المتعلقة بمراعاة الفروق الفردية في التعليم والتقويم.

الدراسات السابقة:

أ. درجة ممارسة معلمي اللغة العربية في الأردن مهارات التدريس المتمايز، لمحمد علي الخوالدة وراوية زيد شقيرات، في المجلة الدولية للبحوث النفسية والتربوية، عام 2023 ، تناولت الدراسة مجالات: تمايز المحتوى، والعمليات، والنواتج، والتقويم، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ درجة ممارسة المعلمين لمهارات التدريس المتمايز متوسطة. وأوصت بتكثيف تدريب المعلمين على تطبيق التدريس المتمايز.

ب. أثر برنامج تدريبي في تنمية مهارات تطبيق استراتيجية التعليم المتمايز لدى معلمات الحلقة الأولى للمؤلفة ميمونة عبدالله العوضي، في مجلة : Journal of Educational and Human Sciences، 2024. أكدت أهمية التدريب المستمر في تطوير الممارسات الصفية، وأثبتت الدراسة فاعلية البرنامج التدريبي في تحسين مهارات تطبيق التعليم المتمايز لدى المعلمات.

المقارنة للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها دراسة نظرية تحليلية تعالج الفروق الفردية في إطارها التربوي الشامل، وتركز على أسس التعليم والتقويم المتمايزين ومتطلبات تطبيقهما، في حين انصبت الدراسات السابقة على قياس مستوى الممارسة أو تقويم أثر البرامج التدريبية في تنمية مهارات التعليم المتمايز.

تمهيد:

أدرك الإنسان منذ القدم معنى الفروق الفردية، وأهميتها في حياة الفرد والجماعة. فقد كان اليونانيون القدماء أول من أعاروا الفروق الفردية أهمية كبرى في بناء المجتمع وانتظام مسيرة الحياة، فقد أعطى كل من أفلاطون وأرسطو أهمية للفروق الفردية وأوصيا بضرورة مراعاتها عند تربية النشء.

أما في أوروبا فنجد أنه أصبح هناك اهتماماً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالنظريات التربوية والتي وضعت في اعتبارها دراسة الطفل كفرد له شخصيته المستقلة عن الآخرين. وتبرز أهمية الفروق الفردية بشكل واضح في مجال التعليم، إذ يعرف كل من تعلّم في المدرسة أن المتعلمين يختلفون عن بعضهم البعض في مختلف الصفات. ولكي نستطيع تعليمهم بنجاح، لا بد من دراسة الفروق الفردية وقياسها لنتمكن من معرفة ما يستطيع التلاميذ القيام به وما لا يستطيعون، ولتحديد المادة التعليمية التي تناسبهم، والطريقة الأكثر جدوى بالنسبة لهم، وأي نوع من المدرسين نختار لتعليمهم. إن هذه الأهمية الكبيرة للفروق الفردية تحتم على المدرّس التعرف على الفروق الفردية بين التلاميذ، والكشف عن المواهب والاستعدادات الموجودة لديهم، والعمل على تنميتها إلى أقصى حد ممكن. زد على ذلك فإن مقاييس الذكاء يعتمد اعتماداً كبيراً على الفروق الفردية في تحديد المستويات العقلية المختلفة للأفراد.(2)

(2) انظر، الزعبي، أحمد، الفروق الفردية وتطبيقاتها التربوية، مكتبة الرشد، ط2، 2015، ص 19

أنواع الفروق الفردية

1 - الفروق في تقديرات النمو: ينمو الأطفال والمراهقون بتقديرات مختلفة، وهذا الاختلاف في النمو يشمل النمو البدني والعقلي ونمو الشخصية. كما يختلف النمو في العديد من الوظائف من شخص إلى آخر، وتختلف التقديرات داخل الأفراد فهناك النمو البطيء والنمو السريع في كل سمة بشرية، ولكل طفل نمط نمو متفرد فبعض الأطفال يكونون بطيئي الإدراك في المدرسة لعدد من السنين، ثم يصبحون طلاباً ممتازين.

ويزداد التباين داخل المجموعات المدرسية مع العمر، ويسعى المدرسون لاختزال مثل هذه الفروق، كما بذلت الجهود لإعطاء المعلومات والمهارات والتوجيهات المتصلة بمختلف التقديرات للنمو. هذا وقد أدت الحقائق المعروفة عن تقديرات النمو إلى عدد من التطبيقات التربوية منها:

أ. إن كل طفل يجب أن يؤخذ في الاعتبار في ضوء مستواه العادي المتوقع وليس في إطار المقارنات مع الأطفال الآخرين.

ب. لا يمكن التنبؤ بأي شيء دون الدقة التامة الممتدة حتى النمو النهائي من الأنماط النمائية المبكرة (أي الأخذ بالاعتبار مراحل النمو المختلفة).

ت. يعد الحكم على جهد الطفل المبذول في إطار الإنجاز المبكر من الأمور غير المقبولة من الوجهة العملية.

2. الفروق بالنسبة للطلاب: لا بد أن يؤخذ بعني الاعتبار في التعليم إلى أي مدى يمتد اختلاف التلاميذ في مختلف الصفوف وأنواع الفروق الموجودة، بالإضافة إلى الفروق الملحوظة في النواحي الجسمية.

3. الفروق في القدرة العقلية: إن الاستخدام الواسع للاختبارات العقلية من عمر ما قبل المدرسة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، قد أمدنا بمعلومات قيمة عن الفروق الفردية ومداها. فقد ذكر أحد المتخصصين في المجال التربوي في دراسة أعدّها أنه عندما أخذ مجموعة عشوائية لأطفال من عمر ست سنوات (في الصف الأول الابتدائي)، وجد أن 2% تقريباً يكونون تحت متوسط عمر أربع سنوات و 2% فقط فوق متوسط عمر ثماني سنوات أي بمدى 4/ سنوات في الذكاء العام. وعند تتبع هذه العينة في عمر 12/ عاماً (في الصف السادس) نجد أن المدى قد اتسع ليصل إلى ثماني سنوات. وهذا يعني أن مدى العمر العقلي يزداد كلما نما الأطفال أكثر في العمر.

4. الفروق في السمات: على الرغم من أن توزيع السمات بين الناس أو عند الفرد الواحد غير واضحة بدقة حتى الآن، إلا أن الاعتقاد الشائع أن معظم هذه السمات التي تم التعرف إليها تتبع المنحنيات نفسها كما هو بالنسبة للفروق في القدرات العقلية والجسمية.(3)

فالأطفال قد يختلفون في الأمانة والأخلاق. كما أن بعض الأطفال عدوانيون داخل الفصل والبعض الآخر مسالمون. كما أن هناك فروقاً في الطاقة عند التلاميذ، فالبعض يظهر متمللاً داخل الفصل منذ

(3) أنظر، سليمان، سناء محمد، سيكولوجية الفروق الفردية وقياسها، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص 50، 85.

الدقائق الأولى للحصة الدراسية في حين أن البعض الآخر أكثر صبراً وتركيزاً. كما نجد في داخل الفصل من عندهم ثقة بالنفس، والبعض الآخر يشعر بالدونية وهكذا....(4)

التنظيم الهرمي للفروق الفردية:

أثبتت معظم البحوث أن الفروق الفردية للصفات العقلية المعرفية، والمزاجية والجسمية، تخضع لوجود تنظيم هرمي، حيث يأتي في قمة الهرم أهم صفة وأعمها، ثم تليها الصفات الأقل منها عمومية ويستمر الانحدار حتى قاعدة الهرم(5).

استناداً إلى هذا التصنيف يحتل (الذكاء) وهو أهم الصفات العقلية المعرفية قمة الهرم. ثم تليه صفات أقل عمومية كالقدرات العقلية الكبرى مثل القدرات التحصيلية والمهنية، يلي هذا المستوى القدرات المركبة التي تشتمل على نشاط معقد يقوم به الفرد مثل القدرة الميكانيكية، والقدرة الكتابية.(6)

أهمية دراسة القدرات والاستعدادات الخاصة:

تعد دراسة القدرات العقلية من الموضوعات المهمة في علم النفس، والتي تهتم العاملين كافة في المجال التربوي. فدراسة القدرات العقلية تعني (البحث الكمي للفروق الفردية في الذكاء والقدرات العقلية الأخرى، وتفسر هذه الفروق تفسيراً علمياً) ومثل هذه الدراسة للفروق في القدرات العقلية بين الأفراد تبين لنا كيف تتأثر بعوامل النمو والتدريب. وطبيعة العمل المدرسي تقتضي من المدرس أن يتعامل داخل الفصل الدراسي مع تلاميذ يتباينون تبايناً شاسعاً في درجة نموهم في كل جانب من جوانب الشخصية مما يحتملنا ضرورة الاستعداد جيداً لدراسة الأنواع المختلفة للفروق الموجودة بيني التلاميذ، والعوامل الكامنة وراء ذلك، وطرائق قياسها.

وقد أكدت البحوث والدراسات أنه كلما زادت معرفة المعلم بهذه الفروق الموجودة بين التلاميذ سهل عليه تدريبهم وتوجيههم نحو تحقيق الأغراض التربوية المختلفة.(7)

لهذا يتوجب على المدرسة أن تعرف على الفروق الفردية في القدرات عند تلاميذها، وأن تكشف عن ذوي المواهب، والاستعدادات، والقدرات، وتعمل على رعايتها وتنميتها إلى أقصى حد ممكن. فالأطفال في المدرسة لديهم استعدادات وإمكانات مختلفة، وهذا يحتم علينا الاهتمام بالمقاييس التي تقيس هذه الاستعدادات والإمكانات عندهم بدلاً من التركيز فقط على اختبارات الذكاء ووصف الأطفال بأنهم أذكاء أو أغبياء. ولهذا لا بد من استخدام الاختبارات التي تقيس القدرات المختلفة

(4) انظر، الزيات، فتحي مصطفى، سيكولوجية الفروق الفردية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2000، ص، 56.

(5) Eysenck, H.J. (1981). Intelligence assessment, B.J. Ed. P:78 (5)

(6) انظر، الشيخ، سليمان، الخصري، الفروق الفردية في الذكاء، دار الثقافة، القاهرة، 1978، ص 162

(7) انظر، الزيات، فتحي مصطفى، سيكولوجية الفروق الفردية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2006، ص 135.

عند الأفراد من أجل مساعدتهم على اكتشاف الفروق بين التلاميذ سواء في الذكاء أو القدرات الخاصة، وهذا من شأنه أن يساعد على خلق بيئة تعليمية مناسبة للأطفال تكون قائمة على أساس إمكاناتهم واستعداداتهم وقدراتهم.

أهم القدرات والاستعدادات الخاصة وقياسها:

1 . القدرة اللغوية (اللفظية):

تعد القدرة اللغوية وظيفة عقلية يتميز بها الإنسان عن سائر الكائنات الحية. وتتمثل هذه القدرة في الثروة اللغوية والفهم الدقيق للمفردات. وقد أظهرت الدراسات أن البنات يتفوقن على البنين في هذه القدرة، وينتج عن ذلك أن البنات يتعلمن النطق السليم بسرعة أكبر من البنين. (8)

أنواع من القدرات اللفظية عند الفرد هي:

أ. القدرة على فهم المواد اللفظية

ب. القدرة على استدعاء الألفاظ المناسبة عند التعبير

ج- السهولة والطلاقة في التعبير

2. القدرة الرياضية (العديّة): تتجلى هذه القدرة عند الفرد على شكل سرعة في التقاط وتذكر الأعداد وحفظها واسترجاعها، وكذلك إجراء العمليات الحسابية والدقة فيها كالجمع والضرب والطرح والقسمة، والتفكير الحسابي المتمثل في فهم القواعد الأساسية للعمليات الحسابية المختلفة.

3. القدرة الميكانيكية: هي مجموع الصفات التي تسهم في النجاح في الأعمال الميكانيكية. ولهذه القدرة أهمية كبيرة في الأعمال الصناعية لما لها من أثر في التوجيه المهني والإعداد المهني لأصحاب هذه القدرة.

4. القدرة الموسيقية: تعتمد هذه القدرة على ثلاثة أنواع من القدرات هي:

- القدرة السمعية: وتتضمن التمييز، وتتبع التوقيت
- القدرة الحركية: وتساعد على استعمال الآلات الموسيقية.
- القدرة العقلية: وتساعد على الفهم، والتفسير، والتحليل، والابتكار في تأليف القطع الموسيقية.

5. القدرة العلمية التحليلية: تعد القدرات العلمية لدى التلاميذ من الركائز الأساسية في العملية التعليمية، إذ تمكنهم من الفهم والتحليل والاستنتاج وحلّ المشكلات بطريقة منظّمة وواعية. كما تظهر القدرات العلمية في مهارات متنوعة، كالتفكير الناقد، والملاحظة الدقيقة، والتجريب، والربط بين المعارف،

(8) الزيّات، فتحي مصطفى. سيكولوجية الفروق الفردية، مرجع سابق، ص 176.

والقدرة على توظيف المعلومات في مواقف جديدة.(9)

أهمية دراسة الفروق الفردية في القدرة العقلية على التعليم:

تبدو الحاجة ماسة لدراسة الفروق الفردية وفهمها وقياسها بدقة وموضوعية في ميدان التربية والتعليم، فالمدرس داخل المدرسة يتعامل مع سمات وخصائص فردية موجودة لدى التلاميذ ولا يستطيع عزلها عن التحصيل الدراسي مثل الذكاء والسمات النفسية والقدرات الفسيولوجية، بالإضافة إلى العوامل البيئية والتكوينية والتي يحمل التلاميذ مؤثراتها بدرجات مختلفة، مما يجعل لكل تلميذ خصوصيته التي تتطلب تكييفاً معيناً في حصوله على المعلومات، والتوافق المدرسي العام. الوظيفة الأساسية لاختبارات الذكاء هي الحصول على تقييم لقدرة الفرد على التعلم. وإن الاختلافات القائمة بين التلاميذ في المدارس تعتبر السبب الرئيسي في كثير من المشاكل التعليمية.

ماذا يجب أن يراعي المدرس أثناء التعليم؟

يركز المدرس بشكل عام أثناء التعليم على التحصيل الدراسي لتلاميذه. ولكن المدرس الواعي لا يلبث أن يكتشف أن التحصيل الدراسي للتلاميذ لا يمكن عزله عن سمات وخصائص فردية عديدة مثل الذكاء والسمات النفسية، والقدرات الفسيولوجية، بالإضافة إلى العوامل البيئية التي يحمل التلاميذ مؤثراتها بدرجات مختلفة، مما يجعل كل تلميذ يتميز عن البقية في تكيفه الدراسي، واستيعابه للمعلومات، واتجاهاته المختلفة نحو المدرسة.

وأكدت مراجعة منهجية حديثة أجريت "أن التطبيق الفاعل للتعليم المتميز لا يقتصر على تنويع الأنشطة التعليمية، بل يتطلب تشخيصاً دقيقاً لخصائص المتعلمين، وتخطيطاً مرناً للدروس، واستخدام أساليب تقويم متنوعة، إلى جانب توظيف التكنولوجيا بوصفها أداة داعمة لتلبية الاحتياجات التعليمية المتباينة داخل الصف" (10). ولهذا لا بد للمدرس من أن يأخذ بالحسبان عدة اعتبارات أثناء تأدية مهمته في التعليم ومن هذه الاعتبارات ما يلي:

أ. إن ما يوجد لدى التلاميذ من خصائص وسمات مختلفة ليست إلا نتاج عوامل متداخلة، ولهذا يكون واجباً على المدرس ألا يتعامل مع التلاميذ وكأنهم متساوون .

ب. إن السمات والخصائص الجسمية والعقلية والانفعالية والتحصيلية متداخلة مع بعضها، فالتلميذ عندما يعاني من ظروف انفعالية واجتماعية صعبة، فإن ذلك يؤثر سلباً على توظيف قدرته العقلية. ت. إن عجز التلميذ عن حل مسألة رياضية لا يعني نقصاً في قدرته العقلية، بل يمكن أن يتدخل في ذلك جملة من العوامل النفسية والجسمية والاجتماعية...

ث. هناك اختلاف في مستويات نمو السمات والخصائص الجسمية والعقلية بالنسبة للأعمار المختلفة.

(9) انظر، الزعبي، أحمد، الفروق الفردية وتطبيقاتها التربوية، مرجع سابق، ص 10

(10) Hu, L. (2024). Utilization of Differentiated Instruction in K–12 Classrooms: A Systematic Literature Review (2000–2022). Asia Pacific Education Review, 25(2), 507–525

ج. إن تقدير سمات التلاميذ يبقى أمراً نسبياً فالتلميذ الذي يأخذ صفراً في مادة ما لا يعني أن تحصيله صفر، كما أن التلميذ الذي يأخذ درجة مئة لا يعني أنه تعلم كل شيء، فالدرجات ليست إلا وحدات افتراضية نسبية تستعمل مع أساليب أخرى. (11) وقد أكدت دراسة دراسة حديثة أن "تدريب المعلمين يمثل أحد المتطلبات الأساسية لتطبيق التعليم المتميز، إذ أسهم البرنامج التدريبي في تحسين مهارات التدريس وإدارة الصف المتميز لدى أفراد العينة" (12).

كما وتؤكد الدراسات التي أجريت حديثاً في هذا المجال أن التعليم المتميز يقوم على أربعة مجالات رئيسية هي: تميز المحتوى، وتميز العملية، وتميز الناتج، وتميز التقويم، إذ تمثل هذه المجالات الأساس الذي يتيح للمعلم الاستجابة لتباين قدرات المتعلمين وميولهم واحتياجاتهم التعليمية، من خلال تنويع الخبرات التعليمية بما يحقق فرص تعلم أكثر عدالة وفاعلية (13)

التميز في: كيف ، ماذا ولماذا:

عند التفكير في المنهاج والتعليم المتميزين، هناك ثلاثة أسئلة مفيدة للتحليل: ماذا يمايز المعلم؟ كيف يمايز؟ ولماذا يمايز؟

في الأمثلة المعلقة في الأجزاء التالية، تشير عبارة ماذا يمايز إلى عنصر المنهاج الذي يعدله المعلم استجابة لاحتياجات الطلاب. بمعنى أن هذه الأمثلة توضح أن المعلم يعدل / يمايز كلا من:

أ. المحتوى (ما سيتعلمه التلاميذ والمواد التي تمثل ذلك)

ب. العملية (الأنشطة التي يفهم التلاميذ من خلالها الأفكار الأساسية باستخدام المهارات الأساسية)

ت. الناتج: (كيف يعرض التلاميذ ويعرّضون ما يمكن أن يفهموه وأن يقدروا على عمله كنتيجة لفترة التعلم).

ج. البيئة التعليمية (الظروف الصفية التي تحدد أسلوب وتوقعات التعلم يمكن تعديل عنصر أو أكثر من هذه العناصر لأي تجربة تعليمية).

تشير عبارة (كيف يمايز؟) إلى سمة التلميذ التي يجب لها التمايز. فهي تبين كيف يمايز المعلم استجابة لاحتياجات التلميذ، من خلال أسلوبه التعليمي.

أما لماذا يمايز؟ فتعالج السبب الذي يراه المعلم لتعديل التجربة التعليمية. يعتقد المعلمون أن التعديل أو التمايز مطلوب لأسباب عديدة. وتتضمن الأسباب الرئيسية الثلاثة الوصول إلى التعلم، والدافعية للتعلم، وفاعلية التعلم. وأي من هذه الأسباب الثلاثة لممايزة التعلم أو جميعها يمكن ربطه باستعداد الطالب وميله وأسلوبه التعليمي. (14)

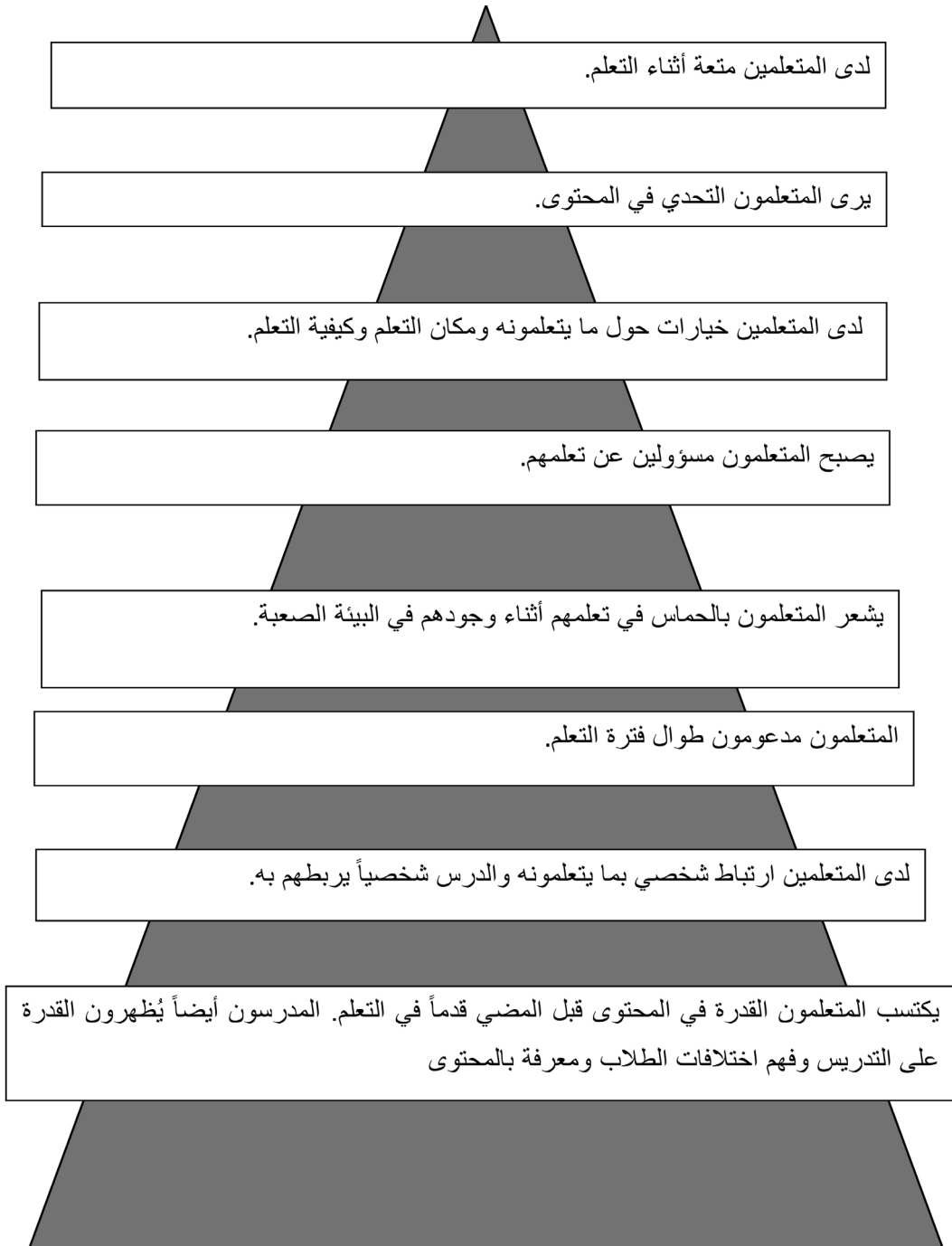
(11) انظر، شواهين، خير سليمان. التعليم المتميز وتصميم المناهج المدرسية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2014، ص 55، 60.

(12) انظر، العوضي، ميمونة عبد الله. أثر برنامج تدريبي في تنمية مهارات تطبيق استراتيجية التعليم المتميز لدى معلمات الحلقة الأولى بمدرسة القاسمية للتعليم الأساسي الحلقة الأولى. Journal of Educational and Human Science العدد 35، 2024.

(13) انظر، الخوالدة، محمد علي، وشقيرات، راوية زيد، درجة ممارسة معلمي اللغة العربية في الأردن مهارات التدريس المتميز. المجلة الدولية للبحوث النفسية والتربوية، العدد 2، 15 يونيو 2023.

(14) نظر، توملينسون، كارول آن ، الصف المتميز، دار الكتاب التربوي للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 2005 ص: 58

الطريق نحو بناء صفوف دراسية محفزة ودايمة للطلاب



التمايز والتعليم الذي يركز على المهارات

إن التعليم المستمر للمهارات في معزل عن السياق أو المهمة التي يكلف بها التلاميذ يجرد التعلم من ملاءمة وفاعليته. ومع ذلك، هناك أوقات في معظم الصفوف يختار فيها المعلمون على نحو مناسب أن يجعلوا التلاميذ يمارسون مهارة محددة. وفي أحسن الأحوال، يطلب المعلمون من التلاميذ بعد ذلك أن يكملوا مهمات غنية بالمعنى أو مشكلات معقدة باستخدام المهارات.

في أي صف، غالبًا ما يكون استعداد التلميذ لتعلم مهارات معينة مختلفًا عن غيره. من هنا، يرى معظم المعلمين حاجة ماسة لأن يميزوا في كيفية ممارسة التلاميذ للمهارات.(15)

استراتيجيات تشجع على التمايز:

هناك عدد كبير من الاستراتيجيات التعليمية والإدارية التي تشجع المعلمين على تجزئة تلاميذ الصف إلى وحدات تعليمية أصغر. فتقسم التلاميذ إلى مجموعات أصغر يساعد المعلم في أن يفكر في الاختلاف القائم بين احتياجات التلاميذ وفي أن يشكل مجموعات تعنى بالفروق التعليمية بين الطلاب. وكل ذلك يمكن أن يتحقق في نفس الوقت الذي نضمن فيه قيام التلاميذ بالعمل على مهمات جذابة ذات مستوى عالٍ تركز بدقة على التعلم الأساسي ومن هذه الاستراتيجيات:

1. المجموعات المرنة (Flexible Grouping)

تعتمد هذه الاستراتيجية على تقسيم التلاميذ إلى مجموعات تتغير باستمرار وفق الهدف التعليمي أو مستوى الأداء أو الاهتمامات أو أنماط التعلم. قد يعمل التلميذ أحيانًا ضمن مجموعة متجانسة في المستوى، وأحيانًا ضمن مجموعة متنوعة القدرات، مما يمنحه فرصًا مختلفة للتعلم والتفاعل. تساعد هذه الاستراتيجية المعلم على تقديم أنشطة تناسب احتياجات كل مجموعة بدل تقديم نشاط واحد للجميع(16).

2. الأنشطة المتدرجة (Tiered Activities)

يقوم المعلم بإعداد أنشطة متعددة المستويات تحقق الهدف نفسه ولكن بدرجات متفاوتة من الصعوبة أو التعقيد. فبعض التلاميذ يحتاجون إلى مهام أساسية لبناء الفهم، بينما يستطيع آخرون تنفيذ مهام تحليلية أو إبداعية أعمق. تسمح هذه الطريقة بمراعاة الفروق الفردية دون عزل التلاميذ أو إشعارهم بالفشل.(17)

3. محطات التعلم (Learning Stations)

يتم توزيع التلاميذ على محطات داخل الصف، وكل محطة تقدم نشاطًا مختلفًا يرتبط بالهدف التعليمي

(15) انظر، توملينسون، كروول آن، الصف المتمايز، دار الكتاب التربوي للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 2005، ص 70

(16) Carole, Ann Tomlinson, How to Differentiate Instruction in Academically Diverse Classrooms. ASCD, (3rd ed.), 2017, p 38

(17) Carole, Ann Tomlinson the Differentiated Classroom: Responding to the Needs of All Learners. 2nd Edition), ASCD, Virginia, 2014, p (4549-)

نفسه. قد تتضمن محطة للقراءة، وأخرى للمشاهدة، وثالثة للتجريب أو المناقشة. تساعد هذه الاستراتيجية على تنويع الخبرات التعليمية وتلبية أنماط التعلم المختلفة لدى التلاميذ. (18)

4. عقود التعلم (Learning Contracts)

هي اتفاقيات منظمة بين المعلم والتلميذ تحدد المهام المطلوبة، وطريقة إنجازها، والزمن المتوقع، وآليات التقييم. تمنح هذه الاستراتيجية التلميذ قدرًا من الاستقلالية والمسؤولية، وتسمح بتكييف التعلم وفق قدراته واهتماماته. (19)

5. لوحات الاختيار (Choice Boards)

يقدم المعلم مجموعة من الأنشطة المتنوعة، ويُسمح للتلميذ باختيار النشاط الذي يناسب اهتماماتهم أو أسلوب تعلمهم. قد تشمل الخيارات الرسم، الكتابة، العرض الشفهي، أو البحث. تعزز هذه الاستراتيجية الدافعية والشعور بالملكية تجاه التعلم.

6. ضغط المنهج (Curriculum Compacting)

تُستخدم مع التلاميذ المتقدمين أكاديميًا، حيث يتم اختصار بعض الأنشطة أو المحتوى الذي أتقنوه مسبقًا، ثم يُقدّم لهم محتوى أكثر عمقًا أو أنشطة إثرائية. تساعد هذه الاستراتيجية على منع الملل واستثمار قدرات التلاميذ العالية. (20)

7. التعليم القائم على المشروعات (Project-Based Learning)

يعمل التلاميذ على مشروع حقيقي أو مشكلة واقعية لفترة زمنية محددة، مع اختلاف الأدوار والمهام وفق قدرات كل تلميذ واهتماماته. يتيح هذا النوع من التعلم فرصًا متنوعة للإبداع والتعاون والتفكير الناقد.

8. التقييم المتنوع (Differentiated Assessment)

يعتمد على تنويع أدوات التقييم بدل الاكتفاء بالاختبار التقليدي، مثل العروض، والمشاريع، والملفات، والمناقشات، والاختبارات القصيرة. يسمح هذا التنوع بإظهار تعلم التلاميذ بطرق تتناسب مع قدراتهم المختلفة. (21)

استخدام التقويم لتحفيز والمشاركة

قديمًا كان التقويم والتقييم يستخدمان غالبًا في ترتيب التلاميذ أو الاحتفاظ ببعض التلاميذ أو إخراجهم

(18) Gayle, Gregory and Carolyn Chapman, *Differentiated Instructional Strategies*, Corwin Press, California, 2013, p (89–9)

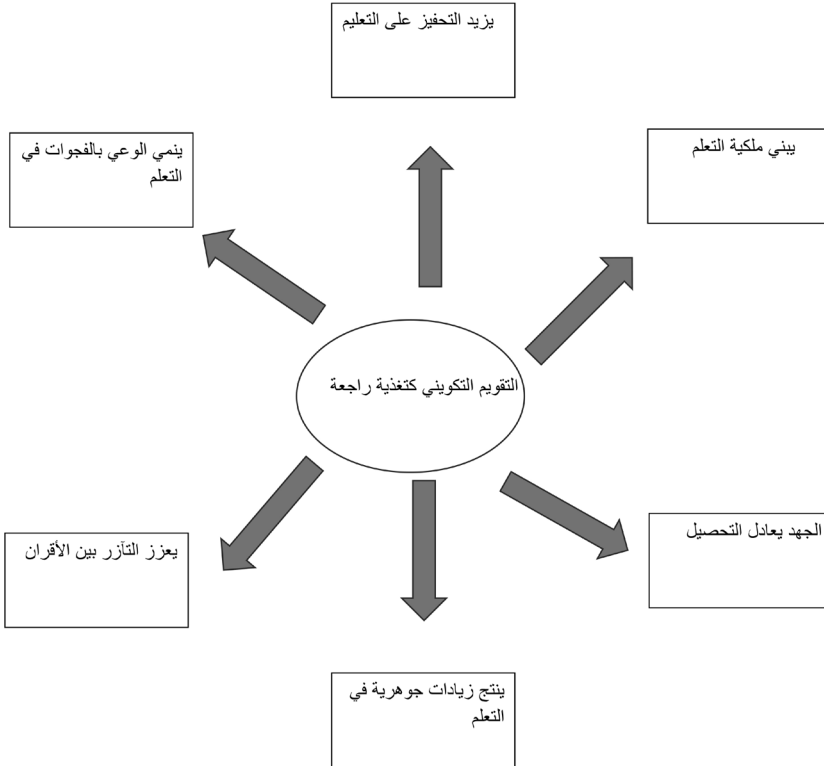
(19) The same resource.

(20) Marzano, R. J., Pickering, D. J., & Pollock, J. E. (2001). *Classroom Instruction That Works: Research-Based Strategies for Increasing Student Achievement*. Alexandria, VA ASCD. p 90.

(21) Larmer, J. Mergendoller, & Boss, S. (2015). *Setting the Standard for Project Based Learning*. Alexandria, VA, p25

من بعض البرامج، وبخاصة برامج الموهوبين.
اليوم أصبح للتقويم ثلاثة استخدامات أساسية:
أ. لتجميع المعلومات عن كيفية تعلم التعليم.
ب لتحديد أين يقف التلاميذ في عملية التعلم.
ث . لتزويد المدرس بالتغذية الرجعية بشأن نجاح الطريقة والممارسة، والتي من شأنها بعد ذلك الإرشاد إلى تغييرات منشودة في التعليم.

استخدام التقويم كتنغذية راجعة للطلاب (22)



(22) انظر، كش، ريتشارد، ترجمة أماني الغامدي، تطوير التعليم المتميز، دار الكتاب التربوي، الدمام، د.ط، ص104.

نماط التقويم التي تدعم التعليم التمايزي:

يوجد ثلاثة أنماط رئيسة للتقويم تستخدم في الحجرة الدراسية:
التقويم القبلي ويسمى أيضاً التقويم التشخيصي.

التقويم التكويني.

التقويم الختامي

1. **فالتقويم القبلي**، كما يُظهر الاسم، يُستخدم قبل بدء عملية التعلم.

يساعدك استخدام التقويم قبل التعلّم على:

● **استنتاج ما يعرفه التلاميذ، وما لا يعرفونه.**

● **التعرّف على مواطن القوة والضعف.**

● **اكتشاف الأخطاء أو الثغرات في تعلّمهم.**

● **جمع بيانات بغرض تصحيح وإثراء التعلّم والتوسع فيه.**

كما أن التقويمات القبليّة أداة ممتازة لرفع مستوى اهتمام التلاميذ بالموضوع.

عادة لا تعطى درجات على التقويمات القبليّة. فعندما يُرفع عن التلاميذ عبء الدرجات الموجودة في عملية التقويم، فإنهم على الأرجح سيكونون أكثر ميلاً لإظهار ما يعرفون وما لا يعرفون عن الموضوع. (23)

2. **التقويم التكويني** يتم خلال عملية التعلم. فهو تقويم من أجل التعلّم. ويتضمن هذا التقويم استراتيجيات اكتشاف أين يقف التلاميذ في عملية التعلّم، وطريقة مقارنة المتعلم للهدف. كما أنه يمد التلاميذ بتغذية راجعة لأدائهم فيما يخص المعايير المرحلية وهدف التعلّم. يمنح هذا التقويم المدرسين توجيهاً لتعديل ومعالجة طرق تعليمهم كي يقترب المتعلم من تحقيق الهدف والمعايير المرحلية.

تستخدم الدرجات عموماً في هذا التقويم بغية إعلام المتعلمين بالتقدم الفردي. أحياناً تستخدم أنت هذه التقويمات لإبلاغ كل من التلاميذ والآباء بمجهود الطالب أو اهتمامه بالتفاصيل.

درجات التقويم التكويني يجب ألا تُدمج أو تُعدّل مع علامة التقويم الختامي. ويجب أن يكون هدف التدريب هو التدريب فقط وألا يؤثر في الدرجة النهائية. وإذا اقتضت الضرورة، تُفصل درجة التقويم التكويني بمفردها لإعلام الآباء والتلميذ عن حجم المجهود الذي يبذله الطالب أثناء التدريب، ولإبراز التقدم خلال عملية التعلم.

3. **التقويم الختامي :**

يتم إجراء التقويم الختامي (أو تقويم ما بعد الوحدة التعليمية) بعد وحدة تعليمية لتحديد مدى تحقيق المتعلمين للهدف. يجمع التقويم الختامي للمؤسسات معلومات عن معرفة التلاميذ بالحقائق...

عادةً تُحدّد درجة التقويم الختامي كفاءة المتعلم ومدى تحقيقه للهدف. يمكن كذلك أن تُعلم الدرجة المعلمين كيف يبدأون وحدة دراسية جديدة. بهذه الطريقة يمكن أن يُستخدم التقويم الختامي كتقويم قبلي لوحدة قادمة. على سبيل المثال، هل يمتلك التلاميذ معرفة قبليّة كافية من الوحدة السابقة؟ ويمكن

(23) انظر، محمد عبد الهادي. التعليم التمايز: فلسفته واستراتيجياته وأدواته، دار الفكر، عمّان، 2015، ص 160

أن يُستخدم كذلك كتنقيوم تكويني. على سبيل المثال، ما الذي أحتاج لإعادة تدريسه أو إثرائه لكي يصبح الطلاب مندمجين في العمل وناجحين في الوحدة القادمة؟(24)

أمثلة على التنقيوم الختامي:

- الامتحانات الختامية
- المشروعات الحقيقية
- التنقيومات الذاتية / تنقيومات الأقران
- الاختبارات المقننة(25)

الاستنتاجات:

في ضوء ما تمّ عرضه، يتبيّن أن مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين لم تعد خياراً تربوياً، بل أصبحت ضرورة تفرضها متطلبات التعليم الحديث الساعي إلى تحقيق تعلم فعّال وشامل لجميع الطلاب. فاختلاف القدرات والميول والاستعدادات وأنماط التعلم يستدعي من المعلمين اعتماد ممارسات تدريسية وتنقيومية متميزة تتيح لكل متعلم فرصة التعلم وفق إمكانياته واحتياجاته. وقد أظهر البحث أن التعليم والتنقيوم المتميزين يسهمان في تعزيز دافعية التلاميذ ومشاركتهم، وتحسين تحصيلهم الدراسي، وبناء بيئة صفية أكثر عدالة وشمولاً. ومن هنا تبرز أهمية دعم المعلمين بالتدريب والموارد اللازمة لتطبيق هذه الممارسات، بما يضمن الارتقاء بجودة العملية التعليمية وتحقيق أهدافها المنشودة.

(24) انظر، ملحم، محمد سامي. استراتيجيات التنقيوم التربوي الحديث وأدواته، دار المسيرة، عمّان، 2010، ص 101.

(25) انظر، عليان، ربحي مصطفى، وغنيم، محمد، القياس والتنقيوم في العملية التدريسية، دار صفاء، عمّان 2004، ص 167.

التوصيات:

1. تنوع أساليب التعليم والأنشطة التعليمية بما يراعي اختلاف قدرات المتعلمين وميولهم وأنماط تعلمهم، ويتيح فرصاً متكافئة للتعلم والمشاركة.
2. اعتماد أساليب تقويم متنوعة ومرنة تقيس جوانب التعلم المختلفة، وتمنح الطلاب فرصاً متعددة لإظهار معارفهم ومهاراتهم.
3. توفير بيئة صفية داعمة وشاملة تشجع جميع التلاميذ على التعلم والتفاعل، وتحترم الفروق الفردية بينهم بعيداً عن المقارنات السلبية.
4. إدماج مبادئ التعليم المتمايز في المناهج الدراسية وبرامج إعداد المعلمين لضمان تطبيقها بصورة منهجية وفاعلة في الميدان التربوي.
5. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التربوية حول فاعلية الممارسات المتميزة في التعليم والتقويم، وأثرها في تحسين التحصيل الدراسي وتنمية مهارات المتعلمين المختلفة.
6. تعزيز وعي المعلمين بأهمية الفروق الفردية من خلال برامج التدريب والتطوير المهني المستمر، وتمكينهم من تطبيق استراتيجيات التعليم والتقويم المتمايزين.
7. تعزيز التعاون بين المدرسة والأسرة لمتابعة احتياجات المتعلمين الفردية ودعم نموهم الأكاديمي والشخصي.

المراجع والمصادر:

1. الخوالدة، محمد علي، وشقيرات، راوية زيد،، درجة ممارسة معلمي اللغة العربية في الأردن مهارات التدريس المتمايز. المجلة الدولية للبحوث النفسية والتربوية، العدد 2، 15 يونيو 2023.
2. الزعبي، أحمد، الفروق الفردية وتطبيقاتها التربوية، مكتبة الرشد، ط2، 2015.
3. الزياد، فتحي مصطفى. سيكولوجية الفروق الفردية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2006.
4. الزياد، فتحي مصطفى، سيكولوجية الفروق الفردية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2000.
5. سليمان، سناء محمد. سيكولوجية الفروق الفردية وقياسها، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2026.
6. شواهين، خير سليمان. التعليم المتمايز وتصميم المناهج المدرسية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2014.
7. الشيخ، سليمان، الخضري، الفروق الفردية في الذكاء. دار الثقافة، القاهرة، 1978.
8. عليان، ربحي مصطفى، وغنيم، محمد. القياس والتقويم في العملية التدريسية، دار صفاء، عمان، 2004.
9. العوضي، ميمونة عبد الله، أثر برنامج تدريبي في تنمية مهارات تطبيق استراتيجيات التعليم المتمايز لدى معلمات الحلقة الأولى بمدرسة القاسمية للتعليم الأساسي الحلقة الأولى، Journal of Education- al and Human Science العدد 35، 2024.
10. كش، ريتشارد، ترجمة أماني الغامدي، تطوير التعليم المتمايز، دار الكتاب التربوي، الدمام، د.ط..
11. محمد عبد الهادي. التعليم المتمايز: فلسفته واستراتيجياته وأدواته، دار الفكر، 2015 عمان، 2015.
12. ملحم، محمد سامي. استراتيجيات التقويم التربوي الحديث وأدواته، دار المسيرة، عمان، 2010.
13. وملينسون، كرول آن، الصف المتمايز، دار الكتاب التربوي للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 2005.
14. Carole, Ann Tomilnson the Differentiated Classroom: Responding to the Needs of All Learners. 2nd Edition), ASCD, Virginia, 2014, p (45-49)
15. Carole, Ann Tomilnson, How to Differentiate Instruction in Academically Diverse Classrooms. ASCD, (3rd ed.), 2017. 38
16. Eysenck, H.J. (1981). Intelligence assessment, B.J. Ed.
17. Hu, L. (2024). Utilization of Differentiated Instruction in K-12 Classrooms: A Systematic Literature Review (2000-2022). Asia Pacific Education Review, 25(2), 507-525
18. Gayle, Gregory and Carolyn Chapman, Differentiated Instructional Strategies, Corwin Press, California, 2013
19. Larmer, J. Mergendoller, & Boss, S. (2015). Setting the Standard for Project

Based Learning. Alexandria, VA

20. Marzano, R. J., Pickering, D. J., & Pollock, J. E. (2001). Classroom Instruction That Works: Research-Based Strategies for Increasing Student Achievement. Alexandria, VA: ASCD.

إعادة النظر في نمط الحياة تحليل للتأثيرات الاجتماعية للطب الحديث

فاطمة عبد الله العو بثاني(1)

الملخص:

حظي طب نمط الحياة باهتمام متزايد بوصفه أحد المداخل الوقائية الفعّالة للحد من الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة العامة، لما يركز عليه من تعديل السلوكيات الصحية والاعتماد على تدخلات غير دوائية. غير أن هذا التوجّه، رغم وجاهته الطبية، قد يترتب عليه آثار اجتماعية غير مقصودة عندما يُطبّق دون مراعاة كافية للفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات السكانية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل التأثيرات الاجتماعية لطب نمط الحياة، من خلال مراجعة نقدية للأدبيات الحديثة خلال الفترة (2015-2025)، مع التركيز على دور العوامل البنيوية — مثل الوضع الاقتصادي، والفجوة الرقمية، ونقص وعي الأطباء بالحدود الاجتماعية للصحة — في تشكيل نتائج التدخلات الصحية. وقد أظهر التحليل أن الفئات المهمشة غالباً ما تكون أقل استفادة من هذه البرامج، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية.

وفي المقابل، يطرح البحث نماذج بديلة قائمة على التمكين المجتمعي والتكيف الثقافي، لا سيما في السياقات العربية والإسلامية، باعتبارها مديلاً أكثر عدالة وشمولية. ويخلص إلى أن تحقيق الأثر الوقائي المستدام لطب نمط الحياة يتطلب دمج البعد الاجتماعي والبنوي ضمن تصميم التدخلات الصحية، بما يضمن توزيعاً أكثر إنصافاً للنتائج الصحية.

الكلمات المفتاحية: طب نمط الحياة العدالة الاجتماعية، المحددات الاجتماعية للصحة، الفجوة الرقمية، التمكين المجتمعي، التكيف الثقافي، الصحة العامة، السياق العربي الإسلامي.

Abstract:

Lifestyle medicine has gained increasing attention as an effective preventive approach to reducing chronic diseases and promoting public health, due to its emphasis on modifying health behaviors and relying on non-pharmacological interventions. However, despite its clinical validity, this approach may produce unintended social

(١) طالبة في مرحلة الماجستير

Lifestyle Prescriptions University (USA)

consequences when implemented without adequate consideration of socioeconomic disparities among different population groups.

This study aims to analyze the social implications of lifestyle medicine through a critical review of recent literature (2015–2025), with a particular focus on structural factors such as economic status, the digital divide, and clinicians' limited awareness of social determinants of health. The analysis reveals that marginalized populations often benefit less from lifestyle medicine interventions, especially in contexts where access to digital health technologies is limited.

In response, the study proposes alternative models grounded in community empowerment and cultural adaptation, particularly within Arab and Islamic contexts, as more inclusive and equitable approaches. It concludes that achieving sustainable preventive outcomes in lifestyle medicine requires integrating social and structural dimensions into the design of health interventions, ensuring a more equitable distribution of health benefits.

Keywords: Lifestyle Medicine; Health Equity; Social Determinants of Health; Digital Divide; Community Empowerment

المقدمة:

يُعَدُّ طب نمط الحياة من أبرز الاتجاهات الحديثة في مواجهة الأمراض المزمنة، بفضل تركيزه على تعديل السلوكيات الصحية وتقديم تدخلات وقائية فعّالة على المستوى السكاني (Al Rajhi et al., 2025). وقد أسهم هذا التوجه في إعادة توجيه الاهتمام نحو الوقاية وتعزيز الصحة العامة، مما جعله محوراً رئيساً في السياسات الصحية المعاصرة. غير أن عدداً من الباحثين يُشيرون إلى أن هذا النهج قد يستبطن افتراضاً ضمنيّاً بتكافؤ الفرص الصحية بين مختلف الفئات، وهو افتراض لا يعكس بالضرورة واقع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يسفر - من دون قصد - عن تعميق الفجوات الصحية لصالح الفئات الميسورة (Krishnaswami et al., 2019; Ardmore Institute of Health, 2023).

وتكتسب دراسة التأثيرات الاجتماعية لطب نمط الحياة أهمية متزايدة، لكونه لا يقتصر على كونه استراتيجية طبية للوقاية، بل يمتد تأثيره ليشمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية تؤثر في توزيع الفرص الصحية بين الأفراد. إذ تثير هذه المقاربة تساؤلات جوهرية حول مدى عدالة تطبيق هذه البرامج، ومدى قدرة مختلف الفئات السكانية على الاستفادة منها

في ظل تباين الموارد والإمكانات. كما يُسهم هذا الطرح في تعميق الفهم العلمي للعلاقة بين المحددات الاجتماعية للصحة ونتائج التدخلات الصحية، خاصة في ظل احتمالية أن تؤدي هذه البرامج — في بعض السياقات — إلى توسيع الفجوات الصحية بدلاً من الحد منها.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز إشكالية بحثية محورية تتمثل في التساؤل حول ما إذا كان طب نمط الحياة يُسهم فعلياً في تقليص التفاوتات الصحية أم يعيد إنتاجها بصيغ جديدة. وعلى الرغم من إمكاناته الواعدة في تحسين الصحة العامة، إلا أن المعطيات الحالية تكشف عن تفاوت في النتائج بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل هذه التباينات من خلال استكشاف دور العوامل البنيوية — مثل الفقر، والفجوة الرقمية، ووعي الممارسين الصحيين بالمحددات الاجتماعية للصحة — في تشكيل نتائج تطبيقات طب نمط الحياة، مع إعادة النظر في دوره الاجتماعي ضمن إطار العدالة الصحية، وطرح رؤية تسهم في تحقيق قدر أكبر من الشمولية والإنصاف في هذا المجال.

أهمية الموضوع:

تكتسب دراسة التأثيرات الاجتماعية لطب نمط الحياة أهمية متزايدة، لكونه يمثل استراتيجية فعّالة في الوقاية من الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة العامة. كما تطرح هذه الدراسة أسئلة جوهرية حول العدالة في توزيع الفوائد الصحية بين الفئات السكانية المختلفة، إذ تُسهم في فهم كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على نتائج التدخلات الصحية، وما يترتب على ذلك من احتمال توسيع الفجوات الصحية بدلاً من تضيقها. ومن ناحية أخرى، تُتيح نتائج هذا البحث إمكانية تطوير نماذج صحية متكاملة تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، بما يعزز من شمولية هذه البرامج وفعاليتها على المدى البعيد. وعلى الصعيد المعرفي، يُعد التركيز على الأبعاد الاجتماعية لطب نمط الحياة إسهاماً نوعياً في الأدبيات العلمية، التي غالباً ما تركز على الجوانب الطبية البحتة دون أن تولي اهتماماً كافياً للعوامل البنيوية والاجتماعية المؤثرة في الصحة.

الإطار النظري:

عدّ مفهوم العدالة الصحية من المفاهيم الأساسية في دراسات الصحة العامة، حيث تقوم على المساواة بين جميع أفراد المجتمع في الحصول على أفضل مستوى ممكن من الصحة، دون أن تتحكم في ذلك أي عوامل اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية. إذ تهدف العدالة الصحية إلى إتاحة الفرص بشكل متكافئ لجميع الأفراد للوصول إلى الخدمات الصحية، بما يضمن عدم

وجود فروق غير عادلة في النتائج الصحية. وهذا يعني أن تحقيق الصحة لا يعتمد فقط على توفر الخدمات الصحية، بل على قدرة الأفراد الفعلية على الوصول إليها والاستفادة منها، حيث إن وجود خدمات صحية متقدمة لا يضمن بالضرورة تحقيق العدالة، إذا كانت بعض الفئات غير قادرة على الاستفادة منها بسبب ظروفها الاجتماعية أو الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يُعرّف طب نمط الحياة بأنه الطب الأصيل الذي يُعدّ الركيزة الأساسية لفهوم الصحة الحقيقي، لما يتميز به من شمولية في فهم المرض والتعامل معه، حيث لا يقتصر على معالجة الأعراض، بل ينظر إلى الجسد كوحدة متكاملة، ويسعى إلى علاج المرض من خلال مراعاة تكامل الجسد وترابط أجزائه. ويعكس هذا المفهوم تحولاً في فهم الصحة من التركيز على العلاج إلى التركيز على الوقاية، إلا أن هذا التحول يفترض قدرة الأفراد على التحكم في سلوكياتهم الصحية، وهو ما قد لا يتحقق في جميع الحالات، خاصة في ظل وجود تفاوتات في الموارد والفرص بين الأفراد.

كما تشير المحددات الاجتماعية للصحة إلى أن الظروف الحياتية التي يعيش فيها الفرد تؤثر على صحته وعلى قدرته على اتباع السلوكيات الصحية، مثل مستوى الدخل، والتعليم، والبيئة المحيطة، والتي تلعب دوراً مهماً في تشكيل الحالة الصحية للفرد. ومن هنا يتضح أن السلوك الصحي لا يُعد قراراً فردياً فقط، بل هو نتيجة تفاعل بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها، حيث تلعب الظروف المحيطة دوراً مهماً في تحديد الخيارات المتاحة له، وهو ما يفسر التفاوت في القدرة على الالتزام بالسلوكيات الصحية بين الفئات المختلفة.

ومن جهة أخرى، تُعد الفجوة الرقمية من العوامل الحديثة المؤثرة في الصحة، حيث إن التطور في الأجهزة والتقنيات الصحية يوفر معلومات سريعة وصورة أولية عن الحالة الصحية، إلا أن هذه التقنيات غالباً ما تكون متاحة لفئة معينة دون غيرها، مما يؤدي إلى تفاوت في الاستفادة منها. ويترتب على ذلك ضرورة إيجاد حلول تضمن عدم تأثر الفئات الأقل قدرة بعدم إمكانية الوصول إلى هذه التقنيات، بحيث لا تصبح التكنولوجيا عاملاً يُعمّق الفجوة الصحية بدلاً من تقليصها. ولا يقتصر تأثير هذه الفجوة على الوصول إلى المعلومات الصحية فقط، بل يمتد إلى القدرة على الاستفادة من البرامج الصحية الحديثة، مما قد يؤدي إلى اتساع الفجوة في النتائج الصحية بين الفئات المختلفة.

وتبرز علاقة واضحة بين تطبيق طب نمط الحياة والظروف البيئية والاجتماعية التي يعيش فيها المريض، حيث يكون تطبيقه أكثر ملاءمة لدى الفئات التي تتمتع بدخل مرتفع، في حين تواجه الفئات المهمشة صعوبة في الالتزام به نتيجة محدودية الموارد والإمكانات. ويعكس ذلك أن نجاح تطبيق طب نمط الحياة لا يعتمد فقط على جودة التوصيات الصحية،

بل يرتبط بشكل مباشر بالظروف التي يعيش فيها الفرد، ومدى توفر الموارد التي تساعده على تطبيق هذه التوصيات.

ومن هنا، لا ينبغي أن يقتصر هذا النموذج على الأفراد فقط، بل يتطلب تحولاً نحو نموذج مجتمعي قائم على مشاركة مختلف الجهات، مثل المدارس، والجامعات، ووسائل الإعلام، بما يعزز من تبني السلوكيات الصحية. إذ يسهم هذا التحول في دعم الأفراد ومساندتهم، بحيث يصبح نمط الحياة الصحي مسؤولية مجتمعية مشتركة، وليس عبئاً فردياً. ويُعد هذا التحول ضرورياً لتجاوز محدودية النموذج الفردي، خاصة في المجتمعات التي تتسم بتفاوتات اجتماعية واضحة، حيث يسهم إشراك المجتمع في دعم الأفراد في تبني سلوكيات صحية أكثر استدامة.

وانطلاقاً من ذلك، يتضح أن فهم طب نمط الحياة لا يكتمل دون ربطه بالمحددات الاجتماعية للصحة ومفهوم العدالة الصحية، حيث يشكل هذا الإطار النظري أساساً لتحليل التأثيرات الاجتماعية لهذا النموذج، وتفسير التفاوتات في نتائجه بين الفئات المختلفة.

الإشكالية:

رغم الاهتمام المتزايد بطب نمط الحياة بوصفه أداة وقائية فعّالة، فإن الأدبيات الحالية تركز بشكل أساسي على الجوانب السريرية والسلوكية، بينما تتجاهل — أو تقلل من — تأثيراته الاجتماعية والبنائية على الفئات المهمشة. ويؤدي ذلك إلى نشوء فجوة معرفية أساسية، تتمثل في التساؤل حول كيفية إمكانية أن يسهم نموذج طبي يُفترض أنه "شامل" في تعميق التفاوتات الصحية بدلاً من الحد منها.

وفي هذا السياق، تبرز تساؤلات بحثية جوهرية، من أبرزها: هل تُعدّ العوامل البنائية — مثل الفقر، والفجوة الرقمية، ونقص وعي الأطباء بالمحددات الاجتماعية للصحة — عوائق هيكلية تحدّ من فعالية تطبيقات طب نمط الحياة؟ وإلى أي مدى تؤثر هذه العوامل في توزيع الاستفادة من هذه البرامج بين الفئات المختلفة؟

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا البحث إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تحليل نقدي للأدبيات الحديثة، وتقديم نماذج بديلة تراعي السياقات الثقافية والاجتماعية — خاصة في العالم العربي والإسلامي — بما يضمن تحقيق قدر أكبر من الشمولية والعدالة في التدخلات الصحية.

الفرضيات

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة، تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

1. تُسهم برامج طب نمط الحياة، رغم فعاليتها السريرية، في تعميق الفجوات الصحية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة في حال غياب مراعاة العوامل البنيوية، مثل الوضع الاقتصادي وإمكانية الوصول إلى التقنيات الصحية.
2. يؤدي ضعف وعي الأطباء بالمحددات الاجتماعية للصحة إلى تبني خطاب طبي يُحمّل الفرد مسؤولية صحته، مع إغفال العوائق البنيوية التي تحدّ من قدرته على تبني السلوكيات الصحية.
3. تُسهم النماذج القائمة على التمكين المجتمعي والتكليف الثقافي — خاصة في السياقات العربية والإسلامية — في تقليص الفجوات الصحية وتعزيز الشمولية، مقارنة بالنموذج الفردي التقليدي

المنهجية:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي النقدي، من خلال مراجعة الأدبيات العلمية المنشورة خلال العقد الأخير (2020-2025)، مع تركيز خاص على الدراسات التي تناولت التأثيرات الاجتماعية والفجوات الصحية المرتبطة بطب نمط الحياة.

وقد تم اختيار الدراسات وفق معايير محددة، تشمل حداثة النشر، وارتباطها بالمحددات الاجتماعية للصحة، وتركيزها على الفجوة الرقمية والتفاوتات الصحية بين الفئات المختلفة. كما شملت المراجعة تطبيقات طب نمط الحياة في سياقات متنوعة، بما في ذلك دول الشرق الأوسط، وأوروبا، وأمريكا.

ونظراً للطابع النظري لهذا البحث، فإنه لا يستند إلى بيانات ميدانية أو اختبارات إحصائية، بل يعتمد على التحليل النقدي للأدبيات بهدف تقديم فهم أعمق للأبعاد الاجتماعية والبنيوية المرتبطة بتطبيقات طب نمط الحياة.

الإطار الزمني والمكاني:

يغطي هذا البحث الأدبيات المنشورة خلال الفترة (2019-2025)، وذلك بهدف ضمان حداثة المعلومات وارتباطها بالتطورات الحديثة في مجال طب نمط الحياة.

أما من الناحية المكانية، فيعتمد التحليل على دراسات من سياقات جغرافية متنوعة، تشمل الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وأوروبا، إضافة إلى السياقات العربية والإسلامية، بما في ذلك دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد تم اختيار هذا التنوع المكاني لإتاحة مقارنة تحليلية بين النماذج المختلفة، وفهم كيفية تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية في تطبيقات طب نمط الحياة ونتائج الصحة.

الدراسات السابقة:

تؤكد الأدبيات الحديثة على الدور المتصاعد لطب نمط الحياة في الوقاية من الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة العامة. فقد أشار تقرير المراكز الأمريكية للسيطرة والوقاية من الأمراض (CDC, 2024) إلى فعالية البرامج الوطنية للوقاية من السكري، حيث تسهم في تقليل خطر الإصابة بنسبة تصل إلى 58%. وهذا يعكس مدى قوة هذا التوجه الصحي وتأثيره الفعلي في الحد من الأمراض المرتبطة بالسلوكيات اليومية.

ويشير ذلك إلى أن طب نمط الحياة ليس طرحًا عابرًا، بل يمثل علمًا أصيلاً يمكن أن يُبنى عليه الطب الحديث، وأن يكون من الركائز الأساسية التي يُعتمد عليها في التعامل مع الأمراض المزمنة. ومن خلال هذا التوجه، يمكن تحقيق نتائج ملموسة تسهم في تقليل انتشار هذه الأمراض وتحسين جودة حياة المرضى.

في المقابل، ركزت دراسات أخرى على التفاوتات الاجتماعية في نتائج هذه البرامج، حيث بينت (Krishnaswami et al., 2019) أن الفئات الميسورة تستفيد أكثر من تدخلات طب نمط الحياة مقارنة بالفئات المحرومة، وهو ما يشير إلى أن الفعالية السريرية لا تعني بالضرورة تحقيق العدالة الصحية. ويعكس ذلك أن تطبيق هذا التوجه الصحي لا يتأثر بجودة البرامج فقط، بل يتأثر أيضًا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الفرد.

كما أكدت دراسة (Bharati et al., 2024) على اتساع «الفجوة الرقمية» في الصحة، في ظل محدودية وصول الفئات المهمشة إلى التقنيات الصحية الحديثة، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على الاستفادة من هذه البرامج. وهذا يكشف أن التطور التقني، رغم أهميته، قد يتحول إلى عامل يُعمّق التفاوتات الصحية إذا لم تُؤخذ في الاعتبار قدرة جميع الفئات على الوصول إليه والاستفادة منه.

وفي السياق ذاته، سلّط تقرير معهد آر دمور للصحة (2023) الضوء على ضعف وعي الأطباء بالمحددات الاجتماعية للصحة، مما يحدّ من فعالية التدخلات ويعزز من تبني خطاب

يُحمّل الفرد مسؤولية حالته الصحية دون مراعاة العوامل البيئية المحيطة به. ويؤدي هذا القصور في الوعي إلى التركيز على تعديل سلوك الفرد فقط، دون النظر إلى الظروف المحيطة التي قد تعيق هذا التغيير، مثل الوضع الاقتصادي أو البيئة الاجتماعية. وهو ما يجعل بعض التدخلات الصحية أقل فاعلية، لأنها لا تعالج الأسباب الحقيقية المرتبطة بواقع حياة الأفراد.

أما في السياق العربي والإسلامي، فقد ناقشت دراسة (Al Rajhi et al., 2025) أهمية التكيف الثقافي والمجتمعي للبرامج الصحية لضمان شمولية وعدالة في الوصول إلى الفائدة، إلا أن هذا الجانب لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية التي تعالج الأبعاد الاجتماعية بشكل أعمق. ويُعد هذا الجانب مهماً بشكل خاص في المجتمعات التي تتميز بخصوصيات ثقافية واجتماعية، حيث لا يمكن تطبيق النماذج الصحية بشكل مباشر دون مراعاة هذه الخصوصيات.

وبناءً على ذلك، يتضح أن الأدبيات ركّزت بدرجة أكبر على فعالية طب نمط الحياة من الناحية الطبية، في حين لا يزال البعد الاجتماعي والبيئي أقل تناولاً، وهو ما يشير إلى وجود فجوة تحليلية في فهم نتائج هذا التوجه الصحي. ومن هنا يمكن القول إن التركيز على الجانب الطبي فقط لا يكفي، بل يتطلب الأمر النظر إلى العوامل الاجتماعية التي تؤثر في قدرة الأفراد على الاستفادة من هذه البرامج، وهو ما يؤكد أهمية هذا البحث في تقديم تحليل يربط بين الفعالية الصحية والعدالة الاجتماعية.

المناقشة والتحليل

الفوائد والكفاءة الوقائية لطب نمط الحياة:

تُظهر الأدلة الإحصائية أن طب نمط الحياة يُعد من أكثر الاستراتيجيات الوقائية فعالية في الحد من الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة العامة. ووفقاً لتقارير المراكز الأمريكية للسيطرة والوقاية من الأمراض (2024)، فإن برامج مثل «البرنامج الوطني للوقاية من السكري» تسهم في خفض خطر الإصابة بالسكري من النوع الثاني بنسبة تصل إلى 58%.

ويشير هذا الانخفاض إلى أن تأثير هذا التوجه لا يقتصر على التعامل مع المرض بعد ظهوره، بل يمتد إلى تقليل احتمالية حدوثه من الأساس، وهو ما يعكس تحولاً مهماً من التركيز على العلاج إلى الوقاية. كما تؤكد هذه النتائج أن السلوكيات الصحية اليومية، مثل التغذية والنشاط البدني، يمكن أن تحدث فرقاً حقيقياً في مسار الأمراض المزمنة.

إضافة إلى ذلك، يشجع هذا النموذج الصحي على دمج مبادئ الصحة في منظومات

التعليم والمجتمع، مما يُعزز الوعي الوقائي، ويمكن الأفراد من اتخاذ قرارات صحية أكثر وعيًا واستقلالية (Al Rajhi et al., 2025). وتُعد هذه الكفاءة الوقائية أحد العوامل التي تفسر تصاعد الاهتمام بطب نمط الحياة في السياسات الصحية الحديثة، خاصة في ظل تزايد عبء الأمراض المزمنة عالميًا.

كما يمكن ملاحظة أن هذا التوجه لا يقتصر على الجانب الصحي فقط، بل يمتد ليؤثر في أنماط الحياة اليومية للأفراد، من خلال تعزيز مفاهيم الوقاية الذاتية والمسؤولية الصحية، مما يجعله نموذجًا يجمع بين البعد الطبي والسلوكي.

التفاوتات الاجتماعية والفجوة الرقمية:

على الرغم من هذه الفوائد، تشير الدراسات إلى أن تحقيق نتائج طب نمط الحياة لا يتم بالتساوي بين الفئات السكانية المختلفة، حيث تحصل الفئات الميسورة على منافع أكبر مقارنةً بالفئات الأقل حظًا، كما يوضح بحث أجري من قبل (Krishnaswami et al., 2019). ويعكس هذا التفاوت تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية في قدرة الأفراد على تبني السلوكيات الصحية الموصى بها، حيث تمتلك الفئات الميسورة موارد وبيئات داعمة تساعد على الالتزام بالتوصيات الصحية.

وفي المقابل، تواجه الفئات المهمشة تحديات متعددة، مثل محدودية الدخل أو ضعف البيئة الصحية المحيطة، مما يجعل تطبيق هذه السلوكيات أكثر صعوبة، حتى في حال توفر الوعي الصحي. وهو ما يشير إلى أن السلوك الصحي لا يعتمد على إرادة الفرد فقط، بل يتأثر بشكل مباشر بالظروف التي يعيش فيها.

يُضاف إلى ذلك أن الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية مثل التطبيقات الصحية والأجهزة القابلة للارتداء، رغم فوائدها، قد يُعمّق الفجوة الصحية. فقد أظهرت دراسة حديثة أن الأطباء يعترفون بضعف استفادة الفئات المحرومة من هذه الأدوات، مما يعزز ما يُعرف بـ «الفجوة الرقمية» في الصحة (Bharati et al., 2024).

وتُسهم هذه التقنيات في تسهيل الوصول إلى تطبيقات طب نمط الحياة، إلا أن هذه الاستفادة تظل مقتصرة على فئة معينة تمتلك القدرة على الوصول إلى هذه الأدوات واستخدامها. في المقابل، تواجه الفئات المهمشة صعوبة في الاستفادة منها، مما يُحدّ من قدرتها على تطبيق التوصيات الصحية المرتبطة بهذا النموذج.

ويشير ذلك إلى ضرورة العمل على توسيع نطاق الاستفادة من هذه التقنيات، بحيث لا

تبقى مقتصرة على فئة دون أخرى، بل تكون متاحة لجميع الأفراد بشكل عادل. كما أن بعض الأفراد، حتى في حال توفر هذه الأدوات، لا يمتلكون المهارات اللازمة لاستخدامها بشكل فعال، وهو ما يُبقي الفجوة قائمة بين الفئات المختلفة، ويحد من تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه التطورات الصحية.

المحددات البنيوية والقصور في الوعي الطبي:

أشار تقرير معهد آر دمور للصحة (2023) إلى أن وعي الأطباء بالمحددات الاجتماعية للصحة - مثل الفقر، أو نقص المساحات الخضراء - لا يزال محدوداً مقارنة بتركيزهم على العوامل التقليدية كالغذية أو التدخين. ويُفسي هذا الخلل المعرفي إلى تبني خطاب طبي يُحمل الفرد وحده مسؤولية صحته، متجاهلاً العوائق البنيوية التي تعيق قدرته الفعلية على الالتزام بالسلوكيات الصحية الموصى بها (Ardmore Institute of Health, 2023).

ويؤدي هذا التوجه إلى تقديم توصيات صحية قد لا تكون قابلة للتطبيق في الواقع، خاصة لدى الفئات التي تعاني من ظروف اجتماعية أو اقتصادية صعبة، حيث لا يمتلك الأفراد نفس الفرص أو الموارد التي تمكّنهم من الالتزام بهذه التوصيات. وهو ما يعكس وجود فجوة بين ما يُقدّم من إرشادات صحية وما يمكن تطبيقه فعلياً في الحياة اليومية.

وفي هذا السياق، يتضح أن تجاهل هذه المحددات يؤدي إلى تقليل فعالية التدخلات الصحية، حيث لا يمكن فصل السلوك الصحي عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الفرد. فالسلوكيات الصحية ليست قرارات فردية بحتة، بل تتشكل ضمن سياق أوسع تحكمه الإمكانيات والفرص المتاحة.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تبني مقاربة أكثر شمولاً تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل، بحيث يتم تصميم تدخلات صحية واقعية وقابلة للتطبيق، تراعي اختلاف الظروف بين الأفراد، وتساهم في تحقيق نتائج أكثر عدالة وفعالية.

النماذج البديلة: التمكين المجتمعي والتكيف الثقافي

في المقابل، تشير الأدبيات إلى أهمية تبني نماذج بديلة تقوم على التمكين المجتمعي والتكيف الثقافي، حيث تُسهم هذه النماذج في تصميم تدخلات صحية أكثر ملاءمة للسياقات المحلية، وتزيد من فرص مشاركة الفئات المختلفة في تبني السلوكيات الصحية.

ويعكس هذا التوجه تحولاً من التركيز على الفرد فقط إلى الاهتمام بالمجتمع ككل، حيث لا يتم النظر إلى السلوك الصحي على أنه مسؤولية فردية بحتة، بل كجزء من منظومة اجتماعية وثقافية تؤثر في قرارات الأفراد وسلوكياتهم. وهذا ما يجعل هذه النماذج أكثر واقعية، لأنها تنطلق من فهم البيئة التي يعيش فيها الفرد، وليس من افتراضات عامة قد لا تنطبق على جميع الفئات.

ويُعد هذا التوجه أكثر قدرة على تحقيق الشمولية وتقليل الفجوات الصحية، خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية، التي تتميز بخصوصيات ثقافية واجتماعية تتطلب مراعاة دقيقة عند تصميم البرامج الصحية. فعدم مراعاة هذه الخصوصيات قد يؤدي إلى ضعف تقبل هذه البرامج، حتى وإن كانت فعالة من الناحية الطبية.

كما أن إشراك المجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ هذه البرامج يعزز من فعاليتها، حيث يشعر الأفراد بأنهم جزء من هذا التغيير، وليسوا مجرد متلقين لتعليمات صحية. ويسهم ذلك في زيادة الالتزام بالسلوكيات الصحية، ويعزز من استدامة هذه البرامج على المدى البعيد.

ومن هنا، يمكن القول إن تبني هذه النماذج لا يسهم فقط في تحسين النتائج الصحية، بل يساعد أيضاً في تحقيق قدر أكبر من العدالة الصحية، من خلال ضمان مشاركة مختلف الفئات في الاستفادة من هذه البرامج، بما يتناسب مع ظروفهم واحتياجاتهم.

الإضافة العلمية للبحث:

تتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في تقديم تحليل مقارن بين الدراسات الغربية والعربية، بهدف الكشف عن الفجوات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بتطبيق طب نمط الحياة. كما يسعى هذا البحث إلى ربط العوامل البنيوية، مثل الفقر، والفجوة الرقمية، ومستوى وعي الأطباء، بنتائج هذا التوجه الصحي، وهو ما لا يحظى بالاهتمام الكافي في كثير من الأدبيات التي تركز بشكل أكبر على الفعالية السريرية.

وينطلق هذا البحث من محاولة إعادة النظر في كيفية تطبيق طب نمط الحياة، بحيث لا يكون مقتصرًا على فئة معينة، بل يسعى إلى تقديم تصور يمكن من خلاله جعل هذا النموذج الصحي ملائماً لجميع فئات المجتمع. ويكشف ذلك عن وجود تحديات حقيقية تحدّ من الاستفادة الفئات المهمشة، رغم ما يحمله هذا التوجه من فوائد صحية مثبتة.

ومن هنا، يدعو البحث إلى ضرورة النظر في العوائق التي تحول دون وصول هذا

النموذج إلى جميع الفئات، والعمل على إزالة هذه العوائق من خلال إيجاد حلول عملية تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. كما يؤكد على أهمية الانتقال من التركيز على الفرد فقط إلى تبني منظور أوسع يشمل المجتمع، بحيث لا يبقى هذا التوجه مقتصرًا على الفئات الميسورة، بل يمتد ليشمل الفئات الأقل حظًا.

ويؤكد البحث كذلك على أهمية تكامل الأدوار بين مختلف الجهات، مثل المؤسسات التعليمية والإعلامية والمجتمعية، في نشر هذا الوعي الصحي وتعزيزه، بحيث لا يقتصر الاهتمام على التأكيد على أهمية طب نمط الحياة، بل يمتد إلى ضمان عدالة الوصول إليه. فالمسألة لا تتعلق فقط بكونه توجهاً صحياً مهماً، بل بكيفية تطبيقه بشكل عادل يضمن استفادة جميع أفراد المجتمع دون استثناء.

الاستنتاجات

تُظهر نتائج هذا البحث أن طب نمط الحياة يمتلك فعالية واضحة في الوقاية من الأمراض المزمنة وتحسين السلوكيات الصحية، وهو ما تؤكد الأدبيات الحديثة. إلا أن هذه الفعالية، على الرغم من قوتها، لا تُترجم بالضرورة إلى عدالة صحية شاملة بين مختلف الفئات الاجتماعية، حيث تتأثر نتائج هذا التوجه الصحي بعوامل تتجاوز الجانب الطبي، وتمتد لتشمل الأبعاد الاجتماعية والبنوية.

فقد بيّنت الأدبيات وجود تفاوتات اجتماعية واقتصادية تؤثر بشكل مباشر على قدرة الأفراد على الاستفادة من برامج طب نمط الحياة، حيث تتمتع الفئات الميسورة بفرص أكبر في الوصول إلى الموارد الصحية والالتزام بالتوصيات، في حين تواجه الفئات المهمشة تحديات تحدّ من قدرتها على التطبيق الفعلي لهذه البرامج. ويعني ذلك أن تحقيق النتائج الصحية لا يعتمد فقط على جودة التدخلات، بل على توفر بيئة داعمة تمكّن الأفراد من تبني هذه السلوكيات.

كما تبرز الفجوة الرقمية كأحد العوامل المؤثرة في تعميق هذا التفاوت، في ظل الاعتماد المتزايد على التقنيات الصحية الحديثة، مما يؤدي إلى محدودية استفادة بعض الفئات من هذه البرامج. ويعكس ذلك أن التطور التقني، رغم أهميته، قد لا يسهم في تحسين النتائج الصحية بشكل متكافئ، ما لم يُراعَ اختلاف قدرات الأفراد على الوصول إلى هذه التقنيات واستخدامها.

ومن جهة أخرى، يتضح أن محدودية وعي الأطباء بالمحددات الاجتماعية للصحة تسهم في تبني خطاب يُحمّل الفرد مسؤولية حالته الصحية، دون النظر إلى الظروف البنوية التي

تحكم خياراته. ويترتب على ذلك تقديم توصيات صحية قد لا تكون قابلة للتطبيق في جميع السياقات، مما يؤدي إلى تقليل فعالية التدخلات الصحية، ويكشف عن وجود فجوة بين التوجيهات الصحية والواقع المعيشي للأفراد.

كما أظهر التحليل المقارن بين الدراسات الغربية والعربية وجود فجوات ثقافية واجتماعية في تطبيق هذا النموذج الصحي، حيث لا تزال الحاجة قائمة إلى تطوير نماذج أكثر تكيفاً مع الخصائص المحلية. ويعكس ذلك أهمية مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي عند تصميم التدخلات الصحية، بما يسهم في تحقيق نتائج أكثر شمولية وعدالة.

وانطلاقاً من ذلك، يتضح أن نجاح طب نمط الحياة لا يعتمد فقط على فعاليته الطبية، بل يرتبط بمدى قدرته على تجاوز العوائق الاجتماعية والاقتصادية، وتوسيع نطاق الاستفادة منه ليشمل جميع فئات المجتمع. ويؤكد ذلك أهمية الانتقال من النموذج الفردي إلى نموذج مجتمعي أكثر شمولية، يأخذ في الاعتبار الظروف المختلفة للأفراد، ويسهم في تحقيق قدر أكبر من العدالة الصحية.

ومن هنا يمكن القول إن تحقيق الأثر الوقائي المستدام لطب نمط الحياة يتطلب إعادة النظر في آليات تطبيقه، بحيث يتم دمج البعد الاجتماعي والبنوي ضمن تصميم التدخلات الصحية، بما يضمن عدالة الوصول والاستفادة لجميع الأفراد، ويعزز من فعالية هذا النموذج على المدى البعيد

التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز فعالية طب نمط الحياة، وضمان تحقيق قدر أكبر من العدالة الصحية بين مختلف فئات المجتمع:

أولاً: ضرورة مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية عند تصميم برامج طب نمط الحياة، بحيث لا يُنظر إلى هذه البرامج على أنها صالحة للتطبيق بشكل موحد، بل يجب تكييفها بما يتناسب مع ظروف الفئات المختلفة، خاصة الفئات المهمشة التي تواجه تحديات في الوصول إلى الموارد الصحية.

ثانياً: العمل على تقليل الفجوة الرقمية في الصحة، من خلال توفير بدائل مناسبة للتقنيات الحديثة، أو تسهيل الوصول إليها، بما يضمن استفادة جميع الفئات من برامج طب نمط الحياة، وعدم اقتصرها على من يمتلك القدرة على استخدام التكنولوجيا.

ثالثاً: تعزيز وعي الأطباء بالمحددات الاجتماعية للصحة، من خلال إدراج هذا المفهوم ضمن برامج التعليم والتدريب الطبي، بحيث يتمكن الأطباء من فهم السياق الاجتماعي للمريض، وعدم الاكتفاء بتقديم توصيات عامة قد لا تكون قابلة للتطبيق في جميع الحالات.

رابعاً: ضرورة تطوير نماذج صحية تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، خاصة في السياق العربي والإسلامي، بما يسهم في زيادة فاعلية التدخلات الصحية، ويعزز من تقبلها لدى الأفراد والمجتمعات.

خامساً: الانتقال من النموذج الفردي في تطبيق طب نمط الحياة إلى نموذج مجتمعي أكثر شمولية، يقوم على مشاركة مختلف الجهات، مثل المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المحلي، في نشر الوعي الصحي ودعم الأفراد في تبني السلوكيات الصحية.

سادساً: دعم السياسات الصحية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الصحية، من خلال تقليل الفجوات بين الفئات المختلفة، وتوفير بيئات داعمة تساعد الأفراد على الالتزام بالسلوكيات الصحية، مثل توفير مساحات للنشاط البدني، وتحسين الوصول إلى الغذاء الصحي.

سابعاً: تشجيع إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية التي تركز على الأبعاد الاجتماعية والبنوية لطب نمط الحياة، وذلك لفهم التحديات الواقعية التي تواجه تطبيقه، وتطوير حلول عملية قابلة للتنفيذ.

ومن خلال هذه التوصيات، يتضح أن تعزيز فعالية طب نمط الحياة لا يقتصر على تحسين الجوانب الطبية فقط، بل يتطلب تبني رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما يسهم في تحقيق عدالة صحية حقيقية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع.

الخاتمة:

يُظهر هذا البحث أن طب نمط الحياة يُعد توجهاً مهماً في الوقاية من الأمراض المزمنة وعكسها وتعزيز الصحة العامة، لكونه يعتمد على تعديل السلوكيات الصحية وبناء ممارسات يومية أكثر وعياً. غير أن النتائج التي تم التوصل إليها تؤكد أن هذه الفعالية ليست متساوية بين جميع أفراد المجتمع، بل تتحكم فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد.

ومن خلال التحليل، يتضح أن الفقر، والفجوة الرقمية، ومستوى وعي الممارسين بالمحددات الاجتماعية للصحة، إلى جانب العوامل البنيوية، تلعب دوراً مهماً في تحديد مدى قدرة الأفراد على الاستفادة من هذا النموذج الصحي. وهو ما يشير إلى أن السلوك الصحي لا يرتبط بقرارات فردية فقط، بل بسياقات أوسع تحكمها الإمكانيات والفرص المتاحة.

كما أن التركيز على مسؤولية الفرد دون مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى نتائج غير متكافئة، ويحد من فعالية التدخلات الصحية المرتبطة بنمط الحياة، خاصة لدى الفئات المهمشة التي تواجه صعوبة في تطبيق هذه التوصيات في واقعها اليومي.

ولذلك، تبدو الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في كيفية تطبيق طب نمط الحياة، بحيث يكون أكثر شمولية وتكيفاً ثقافياً، ويسهم في تعزيز التمكين المجتمعي، مما يجعله أكثر واقعية وقابلية للتطبيق، خاصة في المجتمعات التي تتميز بخصوصيات اجتماعية وثقافية واضحة.

ومن هنا، يمكن القول إن تحقيق الأثر الوقائي المستدام لا يرتبط بفعاليته فقط، بل بمدى القدرة على إتاحتها بصورة عادلة لجميع أفراد المجتمع. وهو ما يتطلب جهوداً متكاملة تشمل تطوير السياسات الصحية، وتعزيز دور الجهات المعنية، ورفع وعي الكوادر الطبية، وتهيئة بيئات داعمة تساعد الأفراد على تبني هذه الأنماط الصحية بشكل فعلي ومستمر.

- 1) AL Rajhi, S., Afify Konawa, A., Alhamdi, N., Alshammari, F., Alqurashi, A., Alraddadi, R., & Kunonga, E. (2025). Cultural adaptation of lifestyle medicine in the Middle East and North Africa: Hail consensus statement. *Frontiers in Public Health*, 13, Article 1455871. <https://doi.org/10.3389/fpubh.2025.1455871>
- 2) Ardmore Institute of Health. (2023). Impact of physicians' perception of social determinants of health on the practice of lifestyle medicine. Retrieved from <https://www.ardmoreinstituteofhealth.org/news/impact-of-physicians-perception-of-social-determinants-of-health-on-the-practice-of-lifestyle-medicine>
- 3) Bharati, R., Kovach, K. A., Sayess, P., & Polk, E. (2024). Impact of physicians' perception of social determinants of health on the practice of lifestyle medicine. *American Journal of Lifestyle Medicine*, 18(3), 245–253. <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC11571169/>
- 4) Centers for Disease Control and Prevention (CDC). (2024). National Diabetes Prevention Program: Outcomes and effectiveness. Retrieved from <https://www.cdc.gov/diabetes-prevention/programs/index.html>
- 5) Krishnaswami, J., Jaini, P. A., Howard, R. A., & Ghaddar, S. (2019). Community-engaged lifestyle medicine: Building health equity through preventive medicine residency training. *American Journal of Preventive Medicine*, 55(3), 412–421. <https://doi.org/10.1016/j.amepre.2018.04.012>
- 6) Smith, J., Brown, A., & Green, L. (2021). Digital divide in preventive health: Implications for lifestyle interventions. *Journal of Public Health Research*, 10(2), 145–158.
- 7) Ahmed, R., & Khan, S. (2022). Applications of lifestyle medicine in Middle Eastern communities. *Health Promotion International*, 37(4), 1120–1133.
- 8) Lopez, M., Rivera, F., & Garcia, P. (2023). Community-based health equity models: Lessons for lifestyle medicine. *Global Health Review*, 12(1), 55–70.

دلالة الألفاظ من حيث الوضوح والخفاء (اللفظ واضح الدلالة)

محمد أحمد الحاج أحمد

طالب في مرحلة الدكتوراة

كلية الدعوة الجامعية للدراسات الإسلامية

الملخص:

يتناول هذا البحث مبحث دلالة الألفاظ من حيث الوضوح والخفاء، بوصفه من أهم مباحث أصول الفقه التي يعتمد عليها المجتهد في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام. ويهدف إلى بيان مراتب الألفاظ الواضحة، مع المقارنة بين منهج الجمهور ومنهج الحنفية في تقسيمها، وإبراز أثر ذلك في الترجيح والاستدلال. اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن من خلال استقراء أقوال الأصوليين وتحليلها وموازنتها، مع الاستشهاد بالنصوص الشرعية والتطبيقات الفقهية.

وخلص البحث إلى أن الجمهور يقسمون الألفاظ الواضحة إلى قسمين: النص والظاهر. في حين يفصل الحنفية مراتب الوضوح إلى أربعة أقسام: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، وفق تدرج دقيق في قوة الدلالة ومدى احتمال التأويل والتخصيص والنسخ.

كما بين البحث أن اختلاف الاصطلاح بين المدرستين لا يقتصر على الجانب النظري، بل ينعكس على منهج الاستدلال والترجيح بين الأدلة الشرعية. وأوضح أن المفسر والمحكم يفيدان القطع، بينما يختلف الحكم في الظاهر والنص بحسب اصطلاح كل مدرسة أصولية.

وانتهى البحث إلى ترجيح تقسيم الحنفية؛ لما يمتاز به من شمول ودقة في بيان مراتب الوضوح، مما يساهم في إحكام فهم النصوص، وتيسير عملية الاستنباط، وترجيح الأحكام عند التعارض، ويعزز المنهجية العلمية في دراسة دلالات الألفاظ في أصول الفقه.

كلمات مفتاحية: أصول الفقه، الاستنباط الفقهي، الجمهور، الحنفية، الظاهر، اللفظ الواضح، المحكم، المفسر، النص، دلالة الألفاظ.

Abstract:

This study examines the significance of linguistic expressions in terms of clarity and ambiguity as one of the fundamental topics in the principles of Islamic jurisprudence (Uṣūl al-Fiqh), upon which jurists rely in understanding the revealed texts and deriving

legal rulings. It aims to explain the categories of clear expressions by comparing the approaches of the majority of jurists (Jumhūr) and the Ḥanafī school in their classification, while highlighting the impact of these classifications on legal reasoning and the preference of one proof over another (tarjīḥ). The study adopts a comparative analytical methodology through the examination, analysis, and evaluation of the views of Muslim legal theorists, supported by evidence from the Qur'an, the Sunnah, and juristic applications.

The study concludes that the majority of legal theorists classify clear expressions into two categories: explicit text (naṣṣ) and apparent meaning (ẓāhir), whereas the Ḥanafī school distinguishes four levels of clarity: ẓāhir (apparent), naṣṣ (explicit text), mufassar (unequivocally clarified), and muḥkam (decisive and definitive). These categories reflect a graduated scale based on the strength of indication and the extent to which an expression admits interpretation (ta'wīl), specification (takhṣīṣ), or abrogation (naskh).

The study further demonstrates that the terminological differences between the two schools extend beyond theoretical classification to influence methods of legal reasoning and the evaluation of evidences. It also shows that both mufassar and muḥkam convey definitive certainty, whereas the legal force of ẓāhir and naṣṣ varies according to the terminology adopted by each school of legal theory.

The study ultimately favors the Ḥanafī classification because of its comprehensiveness and precision in distinguishing the degrees of textual clarity, thereby facilitating a more accurate understanding of legal texts, strengthening the process of legal deduction, improving the preference between conflicting evidences, and enhancing the methodological study of textual indications within Uṣūl al-Fiqh.

Keywords : Clear Expressions ,Ḥanafī School ,Legal Deduction (Istinbāt) ,Majority of Jurists (Jumhūr) ,Mufassar (Unequivocally Clarified Text) ,Muḥkam (Definitive Text) ,Naṣṣ (Explicit Text) ,Semantic Indications of Expressions ,Uṣūl al-Fiqh (Principles of Islamic Jurisprudence) ,Ẓāhir (Apparent Meaning).

المقدمة

تُعَدُّ دلالة الألفاظ من أهم مباحث أصول الفقه، إذ تُشكِّل الأداة الرئيسة التي يتوسَّل بها المجتهد لفهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها. وقد أولى علماء الأصول هذا الباب عناية فائقة، ففصَّلوا في ألفاظ النصوص، ورتَّبوها بحسب دلالتها ووضوحها، وبيَّنوا ما يقتضيه كل لفظ من المعاني والأحكام.

ومن أبرز ما تطرق إليه الأصوليون في هذا السياق، مسألة الوضوح والإبهام في دلالة الألفاظ، إذ إن الألفاظ الشرعية تتفاوت في مدى وضوحها ودقتها، فمنها ما هو بيِّن واضح كالنص والظاهر، ومنها ما هو غامض مجمل أو متشابه يحتاج إلى بيان أو تأويل. ويتوقف على تحديد درجة الوضوح أو الإبهام إمكان الاستدلال بالنص، ومن ثم توجيه الأحكام الشرعية بصورة صحيحة.

أهمية موضوع البحث

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يُسلِّط الضوء على هذا التقسيم المهم للألفاظ، مما يترك أثر في عملية الاجتهاد والاستنباط، لا سيما في ظل ما يشهده الواقع المعاصر من تنوُّع في مناهج الفهم وتعدد في الآراء الفقهية، مما يجعل من الضروري الرجوع إلى الأصول المنهجية لفهم النصوص.

أسباب اختيار البحث

هناك أسباب عدة دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، منها:

- 1- أهميته التي سبق الإشارة إليها، التي تعد مسوغاً أساسياً من مسوغات اختياره.
- 2 - تكليفي به من قبل كلية الدعوة كجزء من مرحلة الدكتوراة.
- 3 -المساهمة في خوض مثل هذه المواضيع والكتابة فيها، لإفادة الغير مما تضمنته من مسائل وأحكام، وليكون علماً ينتفع به.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في اختلاف مناهج الأصوليين في تقسيم دلالات الألفاظ من حيث

الوضوح والخفاء، وما يترتب على ذلك من اختلاف في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها، ولا سيما في التمييز بين مراتب الألفاظ الواضحة وحدود كل مرتبة وأثرها في قوة الدلالة وإمكان التأويل أو التخصيص أو النسخ.

ومن هنا يسعى هذا البحث إلى بيان مفهوم اللفظ واضح الدلالة، ومراتبه عند الجمهور والحنفية، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين المنهجين، والكشف عن الأثر الأصولي والفقهى المترتب على هذا الاختلاف في فهم النصوص الشرعية وتنزيل الأحكام.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر اختلاف الأصوليين في تقسيم دلالات الألفاظ من حيث الوضوح في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود باللفظ واضح الدلالة في اصطلاح الأصوليين؟
2. ما مراتب اللفظ واضح الدلالة عند الجمهور وعند الحنفية؟
3. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين المنهجين في تقسيم الألفاظ الواضحة؟
4. ما أثر هذا الاختلاف في الاستدلال بالأدلة الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية؟
5. أي التقسيمين أظهر في تحقيق الدقة المنهجية وتيسير فهم النصوص الشرعية؟

فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

1. أن اختلاف الأصوليين في تقسيم دلالات الألفاظ من حيث الوضوح هو اختلاف اصطلاحى ومنهجي أكثر منه اختلافًا في الأصول الكلية للاستدلال.
2. أن تقسيم الحنفية للألفاظ الواضحة يمتاز بمزيد من التفصيل والدقة في بيان مراتب الوضوح مقارنة بتقسيم الجمهور.
3. أن كلا التقسيمين يؤدي إلى خدمة فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام، مع اختلاف في طريقة التصنيف ومراتب الدلالة.

4. أن التمييز بين مراتب الواضح ينعكس على مسائل التأويل والتخصيص والنسخ، ويؤثر في قوة الاستدلال والترجيح بين الأدلة.

5. أن دراسة دلالات الألفاظ دراسةً مقارنة تسهم في ضبط منهج الاستنباط وتقليل أسباب الخلاف الفقهي المبني على اختلاف فهم دلالات النصوص.

الدراسات السابقة

سبق هذا البحث عدد من الدراسات في دلالة الألفاظ، إلا أن التركيز على جانب الوضوح والإبهام كمعيار لتحليل النصوص الشرعية لا يزال يستوعب مزيد من التقعيد والتحليل، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته، كما أنني أردت تقديم هذا الموضوع ببحث خاص به يسهل على من يلزمه الاطلاع عليه بعيداً عن البحث في بطون الكتب.

وأبرز الكتب والمؤلفات التي تناولت هذا الموضوع:

كتاب المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد الغزالي (ت 505هـ). تناول الغزالي دلالات الألفاظ ضمن مباحث أصول الفقه، وبيّن مفهوم النص والظاهر، وأحكام كل منهما، وأثرهما في الاستدلال. ويُعد من أهم المراجع الأصولية المؤسسة لمنهج الجمهور في تقسيم دلالات الألفاظ، مع تحرير المصطلحات الأصولية وبيان حجيتها.

كتاب البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني (ت 478هـ). عرض الجويني فيه مباحث دلالات الألفاظ، وناقش تعريف النص والظاهر وطرق الاستدلال بهما، مع بيان أثر الاحتمال في قوة الدلالة. ويتميز بالدقة في التأصيل والتحليل الأصولي، ويُعد من أبرز المراجع المعتمدة عند جمهور الأصوليين.

كتاب أصول السرخسي للإمام شمس الأئمة السرخسي (ت 483هـ). عرض السرخسي تقسيم الحنفية للفظ الواضح إلى: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، مع بيان الفروق الدقيقة بينها وأحكام كل قسم. وهو يمثل المنهج الحنفي في أدق صورته، ويُعد من أهم المصادر الأصلية في هذا الباب.

كتاب أصول البزدوي للإمام فخر الإسلام البزدوي (ت 482هـ). تناول فيه مراتب الواضح والمبهم عند الحنفية، مع تحرير الفروق بين أقسامها وآثارها في الاستنباط. ويمتاز بالدقة في ضبط المصطلحات والتقسيمات، ويُعد أصلاً من أصول المدرسة الحنفية.

كتاب تفسير النصوص في الفقه الإسلامي للدكتور محمد أديب صالح. تناول المؤلف

دلالات الألفاظ دراسةً أصولية تطبيقية، مع بيان أثرها في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام. ويميزه أنه جمع بين التأصيل الأصولي والتطبيقات الفقهية، وقرب مسائل دلالات الألفاظ بلغة معاصرة.

كتاب أصول الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرحمن الصابوني. عرض المؤلف مباحث دلالات الألفاظ بأسلوب أكاديمي، مع بيان تقسيم الجمهور والحنفية، وشرح الفروق بين مراتب الواضح. ويمتاز بسهولة العرض، وترتيب الموضوعات، والاستفادة من المصادر الأصولية القديمة مع صياغة معاصرة.

إضافات البحث

على الرغم من القيمة العلمية للدراسات السابقة وأهميتها في تناول موضوع دلالات الألفاظ في علم أصول الفقه، فإن معظمها عالج هذا الموضوع ضمن الإطار العام لمباحث الألفاظ، دون أفراد دراسة مستقلة تتناول اللفظ واضح الدلالة بالبحث والتحليل، مع إجراء مقارنة تفصيلية بين منهج جمهور الأصوليين ومنهج الحنفية، وبيان ما يترتب على اختلاف المنهجين من آثار أصولية وفقهية في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام.

ويتميز هذا البحث بجمع مسائل اللفظ واضح الدلالة في دراسة مستقلة تقوم على التأصيل والتحليل والمقارنة، من خلال بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين المدرستين الأصوليتين، والكشف عن الأسس المنهجية التي يقوم عليها كل اتجاه، مع إبراز التطبيقات الفقهية المترتبة على ذلك، وأثرها في عملية الاستنباط والترجيح.

وتتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في الكشف عن الفروق المنهجية بين الجمهور والحنفية في تصنيف دلالات الألفاظ من حيث درجة الوضوح، وتحليل منطلقات كل منهج وآثاره في تفسير النصوص الشرعية وبناء الأحكام الفقهية. كما يجمع البحث بين الدراسة التأصيلية والدراسة المقارنة التطبيقية، من خلال الربط بين القواعد الأصولية وفروعها الفقهية؛ بما يساهم في تقديم تصور أكثر وضوحاً لهذا المبحث، ويجعله أقرب تناولاً لطلاب الدراسات العليا والباحثين.

وتتجلى الإضافة العلمية للبحث فيما يأتي:

- جمع مباحث اللفظ واضح الدلالة في دراسة مستقلة، بعد أن كانت مبعثرة في كتب أصول الفقه.
- مقارنة المنهجية بين تقسيم الجمهور وتقسيم الحنفية، مع بيان أوجه الاتفاق

والاختلاف وآثارها الأصولية والفقهية.

- إبراز أثر اختلاف مراتب الوضوح في مسائل التأويل والتخصيص والنسخ، وانعكاس ذلك على قوة الاستدلال والترجيح بين الأدلة.
- توثيق أقوال الأصوليين من مصادرها الأصلية، مع مناقشتها وتحليلها وبيان ما يترجح منها بالدليل.
- بيان القيمة المنهجية للتقسيم الحنفي في تدرج مراتب الوضوح، مع إبراز مزايا منهج الجمهور، وصولاً إلى تصور علمي متوازن يخدم الباحث في فهم النصوص الشرعية.
- تقديم مادة علمية يمكن أن تكون منطلقاً لدراسات لاحقة تتناول بقية أقسام دلالات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ خفية الدلالة وتطبيقاتها الأصولية والفقهية.

منهج البحث

وسأعتمد المنهج التحليلي المقارن، من خلال تتبع أقوال الأصوليين، واستقراء نماذج من تطبيقاتهم في كتب الفقه، والمقارنة بينها لاستخلاص القواعد والاستفادة مما وصلوا إليه.

خطة البحث

قسم البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

تمهيد: أهمية دلالات الألفاظ

إنَّ مبحث دلالات الألفاظ من أهم مباحث الأصول، وهذا مبنيٌّ على:

(1) العربية هي لغة الشريعة، في أصلها القرآن والسنة.

وخير وصف لذلك قول الشافعي رحمه الله: «إنَّما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان ممَّا تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأنَّ فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامًّا ظاهرًا يُراد به العام الظاهر، يستغني بأوَّل هذا منه عن آخره، وعامًّا يُراد به العام، ويدخله الخاص فيُستدلُّ على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعامًّا ظاهرًا يُراد به الخاص، وظاهرًا يُعرف في سياقه أنَّه يُراد به غيرُ ظاهره، فكلُّ هذا موجود علمه في أوَّل الكلام وأوسطه وآخره، وتبدئ الشيء من كلامها يبيِّن أوَّل لفظها فيه عن آخره، ويبيِّن آخر لفظها منه أوَّلها، وتكلَّم بالشيء تعرفه بالمعنى دون إيضاح اللفظ، كما تعرف الإشارة، ثمَّ يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها، دون أهل جهالتها،

وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة، وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به، وإن اختلفت أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها، ومستنكرًا عند غيرها ممن جهل هذا من لسانها، ولسانها نزل الكتاب وجاءت السنة، فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه، ومن تكلف ما جهل وما لم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب - إذا وافقه من حيث لا يعرفه - غير محمود، والله أعلم، وكان بخطئه غير معذور إذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه⁽¹⁾.

ويؤكد هذا الشاطبي⁽²⁾ في موافقاته حين يقول: «النوع الثاني في بيان قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام، ويتضمن مسائل:

(المسألة الأولى): أن هذه الشريعة المباركة عربيّة لا مدخل فيها لألسن العجم، وهذا وإن كان مبيّنًا في أصول الفقه، وأن القرآن الكريم ليس فيه كلمة أعجميّة عند جماعة الأصوليين، أو فيه ألفاظ أعجميّة تكلمت بها العرب، وجاء القرآن الكريم على وفق ذلك، فجاء فيه المعرب الذي ليس من أصل كلامها، فإن هذا المبحث المقصود هنا أن القرآن الكريم نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصّة، لأن الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: 3] وقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: 195]»⁽³⁾، إلى أن قال: «وأنّه لا عجمة فيه فبمعنى: أنّه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصّة وأساليب معانيها، وأنّها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام يُراد به ظاهره، وبالعام يُراد به العام في وجهه والخاص في وجهه، وبالعام يُراد به الخاص وبالظاهر يُراد به الظاهر، وكلّ ذلك يُعرف من أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتتكلم بالكلام ينبئ أوله عن آخره، أو آخره عن أوله، وتتكلم بالشيء يُعرف بالمعنى كما يُعرف بالإشارة، وتسمي الشيء بأسماء كثيرة، والأشياء الكثيرة باسم واحد»⁽⁴⁾.

وإن كان الحنفيّة خالفوا الجمهور في هذه المسألة⁽⁵⁾، فحججهم فيها ضعيفة، لا تقوى ولا تثبت عند النظر.

(1) الرسالة ص 52 وما بعدها.

(2) أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، فقيه أصولي مالكي مفسر محدث، توفي 790هـ، من أهم آثاره (الموافقات) و(الاعتصام) و(شرح الخلاصة) انظر الأعلام 1/ 75 ومعجم المؤلفين 1/ 118.

(3) الموافقات 2/ 64.

(4) الموافقات 2/ 65 وما بعدها.

(5) الفصول في الأصول 2/ 17.

وترتب على هذا خلاف في الأصول والفروع، فمن ذلك الأخذ بمفهوم المخالفة، فالجمهور الذين قالوا بعربية الشريعة يقولون بمفهوم المخالفة، لأنه من أساليب العرب في الخطاب والفهم، والحنفية لا يرون ذلك، محتجين بأن اللغة العربية لا شأن لها في الدلالات، قال الجصاص: «وإنما يختص أهل اللغة بمعرفة الأسماء والألفاظ الموضوعية لمسمياتها بأن يقولوا: إن العرب سمّت كذا بكذا، فأما المعاني ودلالات الكلام فليس يختص أهل اللغة بمعرفتها دون غيرهم، لأن ذلك المعنى يستوي فيه أهل سائر اللغات في لغاتهم على اختلافها وبيئتها، ولا يختص بلغة العرب دون غيرها كسائر ضروب الكلام»⁽⁶⁾. ونلاحظ أن الحنفية ضيقوا العلاقة بين اللغة والشريعة، فحصروها في مفردات الألفاظ، ولا علاقة للغة في دلالات المعاني⁽⁷⁾.

(2) القرآن الكريم، وهو من عند الله بلفظه ومعناه. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2] والآيات في ذلك كثيرة جداً، وخالف في ذلك أبو حنيفة وبعض أتباعه، لأنهم يرون أن القرآن اسم للمعاني التي تدل عليها الألفاظ العربية، والمعاني لا تختلف باختلاف ما يتعاقب عليها من الألفاظ واللغات، وترتب على هذا الخلاف خلاف في الأصول وفي الفروع، فقد أجاز أبو حنيفة إبدال القراءة للقرآن في الصلاة وغيرها، وكذلك أذكّر الصلاة إلى الأعجمية، خصوصاً الفارسية على تفصيل ذكره أهل المذهب، وإن كان صاحبان أجازاه حال العجز عن العربية، قال ابن عابدين: (وعلى هذا الخلاف لو سبّح بالفارسية في الصلاة، أو دعا أو أثنى على الله، أو صلى على النبي محمد ﷺ في الصلاة يصح، لكن سيأتي كراهة الدعاء بالأعجمية)⁽⁸⁾.

وذكر ابن عابدين أن الإمام رجع إلى قول صاحبيه في فساد الصلاة إذا قرأ القرآن الكريم بالفارسية، إلا أننا نجده يقول بعد ذلك: «إنه إذا قرأ معها بالعربية ما تصح به الصلاة صحّت، والتفصيل بين القصص، فلا تصح والأذكار تصح»⁽⁹⁾.

وهذا الخلاف في الفروع، وإن كان الشافعية والحنفية فيه على طرفين، فقد جاءت المذاهب الأخرى مع الشافعية في حقيقة القرآن، أنه بلفظه ومعناه من عند الله، ووسطاً بين المذهبين في الفروع.

(6) الفصول في الأصول 2/17.

(7) هذه من الأخطاء الفادحة والتي وسعت الفجوة بين الدين واللغة، فكان من نتيجتها إسقاط وظيفة من وظائف اللغة العربية انفردت فيها بين اللغات، فقد اشتركت اللغات بوظيفة التعبير والاتصال، وانفردت اللغة العربية بوظيفة التعبد، فهي لغة عبادة، على حين أن النصارى مثلاً، والتي لا يجزم هل كانت بالسريالية أم العبرانية، وقد سمح الفاتيكاني في الستينات من هذا كانوا يتعبدون باليونانية أو اللاتينية، لأن اللاتينية هي أول لغة ترجمت من النسخ الضائعة،

(8) حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) 1/325.

(9) حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) 1/326.

قال ابن رجب الحنبلي⁽¹⁰⁾: «الألفاظ المعتبرة في العبادات والمعاملات، منها ما يُعتبر لفظه ومعناه، وهو القرآن لإعجازه بلفظه ومعناه، فلا تجوز الترجمة إلى لغةٍ أخرى⁽¹¹⁾، ومنها ما يُعتبر معناه دون لفظه كألفاظ عقد البيع وغيره من العقود وألفاظ الطلاق، ومنها ما يُعتبر لفظه مع القدرة عليه دون العجز عنه، ويدخل تحت ذلك صور: التكبير⁽¹²⁾ والتسبيح والدعاء في الصلاة، لا تجوز الترجمة عنه مع القدرة، ومع العجز عنه يلحق بالقسم الأوّل فيسقط، أو الثاني فيأتي به بلغته على وجهين، ومنها خطبة الجمعة لا تصح مع القدرة بغير العربية على الصحيح، وتصحّ مع العجز، ومنها لفظ النكاح، ينعقد مع العجز بغير العربية، ومع القدرة على التعلم فيه وجهان، ومنها لفظ اللعان وحكمه حكم لفظ النكاح»⁽¹³⁾.

(3) دلالة اللغة: فالألفاظ موضوعة للمعنى، ومدلول الألفاظ مفردة أو مركبة هو المعنى. والمعنى مأخوذٌ من العناية، أي قصد المتكلم وهو المفهوم، مأخوذٌ من فهم السامع. فهما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار. ومن هنا نشأت الدلالات الأخرى، وبدأت عملية التوالد والتفاوت بين مولدي الدلالات. فبينما قسّمها الجمهور قسمةً أولى إلى منطوق (وهو ما يفهم من الألفاظ في محلّ النطق) فسمّوه منطوقاً، وإلى ما يفهم لا في محلّ النطق فسمّوه مفهوماً، وهذا يعني أنّ المتكلم لا يعني فقط ما يتلفظ به، ولكن أيضاً ما لا يتلفظ به، لأنّه اختار أن يتلفظ واستبعد ما لم يتلفظ به، فهذا تكليمٌ لقصد المتكلم عن طريق لفظه.

وأما الأحناف وهم من رفضوا دلالة ما لم يُذكر، لأنّ المسكوت عنه لا حكم له، فقسّموا الدلالات إلى: دلالة اللفظ، ودلالة النظم، ثمّ بدأت عملية التوليد التي تخضع للحصر العقلي والمنطقي من جهة، والحكم الاستقرائي من جهة أخرى، وكلّ ذلك في محاولة توصيف الظاهرة اللغوية من حيث تطوّر الدلالة إلى: حقيقةٍ وضعيّة، وحقيقةٍ عرفيّة، وحقيقةٍ شرعيّة ومجاز، وهذه الألقاب الأربعة تدرج تحت التطور»⁽¹⁴⁾.

(10) زين الدّين، أبو الفرج، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي، فقيه حنبلي محدّث، من علماء دمشق، اشتهر بكثرة التصانيف، توفي بدمشق 795هـ، من آثاره (جامع العلوم والحكم) و(شرح الترمذي) و(القواعد الفقهيّة) و(لطائف المعارف) و(ذيل طبقات الحنابلة) انظر الأعلام 3/295.

(11) وما بحثه الفقهاء المتأخرون وذهبوا إلى جوازه هو ترجمة المعاني (الترجمة التفسيرية) انظر هذا البحث في كتاب (مباحث في علوم القرآن) للشيخ مناع القطان ص 312 وما بعدها.

(12) الإمام مالك رحمه الله لا يرى جواز قراءة القرآن بالأعجمية ولا تكبيرة الإحرام للصلاة بها حتى ولو كان عاجزاً.

(13) القواعد في الفقه لابن رجب الحنبلي، القاعدة العاشرة ص 13.

(14) انظر كتاب أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات للشيخ عبدالله بن بيّه ص 64 وما بعدها.

المبحث الأول

تقسيم دلالة الألفاظ من حيث الوضوح (تقسيم الجمهور)

- المقصد الأول : النص.
- المقصد الثاني : الظاهر.

تقسيم دلالة الألفاظ من حيث الوضوح والخفاء.

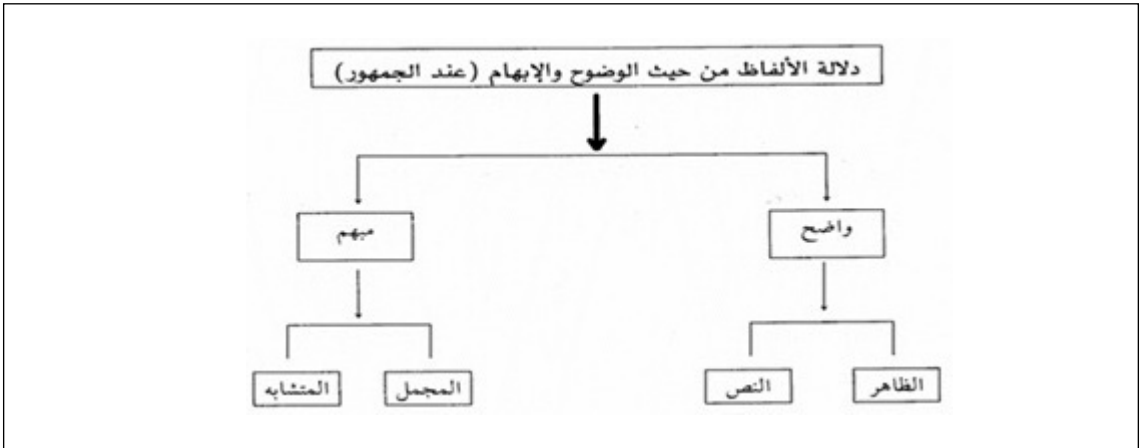
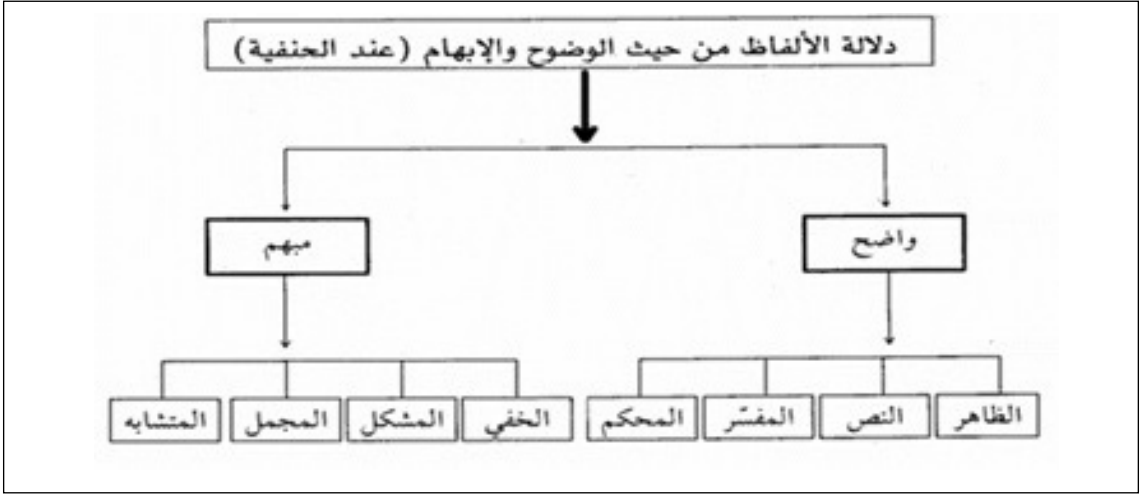
قسم علماء الأصول الألفاظ الواردة في النصوص الشرعية (الكتاب والسنة) باعتبار وضوحها في الدلالة على الأحكام التي أرادها الشارع منها إلى قسمين:

(1) الأول: واضح الدلالة على معناه، فلا يحتاج فهم المراد منه أو تطبيقه على الوقائع إلى أمرٍ خارج عنه .

(2) الثاني: مبهم الدلالة على معناه، يحتاج فهم المراد منه أو تطبيقه على الوقائع إلى أمرٍ خارج عنه.

ثم قسم العلماء الألفاظ الواضحة الدلالة إلى مراتب أيضاً من حيث وضوحها ودلالاتها على المعنى المراد، فهي ليست على درجة واحدة في وضوح الحكم، فإنه يُلاحظ أنّ بعضها أوضح من بعض، وكذلك وجدنا العلماء قسّموا المبهم إلى مراتب من حيث خفاء دلالتها على المعنى المراد، فبعضها أشدّ إبهاماً في دلالاته على الحكم من البعض الآخر.

لكن العلماء اختلفوا في هذه التقسيمات، وكان لهم مسلكان واضحان مختلفان، الأول يمثل مسلك الحنفية في التقسيمات هذه، وقد امتاز بالدقّة والحرص، ومسلك الجمهور وقد امتاز بالاختصار. وجمع الصور المتقاربة، فكان التقسيم كما يلي:



تقسيم دلالة الألفاظ من حيث الوضوح (تقسيم الجمهور)

المقصد الأول : النص

قسّم الجمهور - وهذا منهج المتكلمين أيضاً - الواضح إلى قسمين: نص ظاهر:

تعدّد المراد بالنص عند الجمهور على ثلاثة أقوال:

1 - الأول: هو اللفظ الدالّ على مدلول لا يتطرق إليه أيّ احتمال⁽¹⁵⁾.

(15) انظر التقريب والإرشاد 1/340، العدة 1/138، الحدود ص 42، البرهان 1/415.

2- الثاني: هو الصريح في حكم من الأحكام، وإن كان ورود الاحتمال عليه جائزاً، لأنّ هذا الاحتمال غير معضودٍ بدليل⁽¹⁶⁾.

3- الثالث: ما دلّ على معنى كيفما كان⁽¹⁷⁾.

وبالتالي يختلف الحكم على النص من حيث القطعيّة والظنيّة باختلاف المراد منه:

فالحدّ الأول: لا إشكال في قطعته، لعدم ورود احتمالٍ عليه.

والحدّ الثاني: يكون الاصطلاح شاملاً لنوعين هما :

1 - ما لا يرد عليه احتمال أصلاً، وهذا يفيد القطع باتفاق.

2 - ما يرد عليه احتمال غير ناشئٍ عن دليل، وهذا مختلف فيه كما بيّنا في المراد بالقطع، وإن كنا رجحنا أنّه يفيد القطع مع وجود الاحتمال غير الناشئ عن دليل، وعلى هذا يكون النصّ بهذا الاصطلاح مفيداً للقطع بكلا نوعيه.

والحدّ الثالث: يتداخل مفهوم النص مع الظاهر، وهذا ما أشكل على الباحثين من كلام الشافعي نفسه، حيث سمّى الظواهر نصوصاً، وفي الحقيقة إنّ الشافعي لا يرى إطلاق النص على الظاهر، ولكنّه يعتبر بعضاً ممّا يُرى أنّه من الظواهر نصّاً، وهذا يبدو واضحاً إذا قيل بالمعنى الثاني للنص، ويرى القرافي اختلاف المتكلمين في مصطلح النص راجعاً إلى معناه اللغوي الذي يعني الظهور والارتفاع، فمن اعتبر الارتفاع في النص أطلق النص على ما لا يحتمل غيره، ومن اعتبر الظهور أطلق النص على ما دلّ على معنى مطلقاً، ومن توسّط أطلقه على ما يرد عليه احتمال لكنّه غير مبني على دليل⁽¹⁸⁾.

المقصد الثاني : الظاهر

وقد وردت عدة تعريفات عند الجمهور للظاهر، لكنّ المعنى متقارب في مجملها. فقد عرفه أكثر الجمهور: «هو ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر»⁽¹⁹⁾.

وضيّق الباقلاني الظاهر فقال: «هو لفظة معقولة المعنى، لها حقيقة ومجاز، فإن

(16) المستصفى 3/86، روضة الناظر 2/561.

(17) المسوّدة ص574.

(18) شرح تنقيح الفصول ص36.

(19) قواطع الأدلة 2 / 480، الإحكام للآمدي 2/58، العدد 1/141.

أجريت على حقيقتها كانت ظاهرًا، وإذا عدلت إلى جهة المجاز كانت مؤولة»⁽²⁰⁾.
والتعريف المختار: «هو اللفظ الذي يدلّ على معناه دلالة ظنّة، أي راجحة ويحتمل غيره
احتمالاً مرجوحاً»⁽²¹⁾.

مفاد الظاهر

يفيد الظنّ بهذا المعنى الاصطلاحي، وهو قول الجمهور، واستدلّ لهم على عدم إفادته
للقطع بورود الاحتمال عليه. قال الجويني: «إنّما ظهوره في جهته مظنون غير مقطوع
به»⁽²²⁾. وقال ابن قدامة: «وصيغ العموم والظواهر إنّما تغلب على الظنّ بشرط انتفاء قرينة
مخصصة»⁽²³⁾.

ويرى الحنفية إفادته للقطع حتى بهذا المعنى، لأنّهم يعتبرون أنّ الاحتمال المجرد لا
يؤثر على القطع، وبعضهم يرى أنّ الخلاف في المسألة ههنا لفظي لعدم اتحاد مورد القطع
والظنّ، فقطعيّة الظاهر عند الحنفية هي في ثبوت دلّالته على المعنى قطعاً، والظاهر عند
الشافعية يظنّ إرادة المعنى باللفظ، فالقطعية يُراد بها من جهة الدلالة، والظنيّة يُراد بها
من جهة الإرادة، وإن كان أكثر الحنفية قالوا بالقطع بالإرادة والدلالة، لكون الاحتمال ليس
ناشئاً عن دليل فلا يؤثر في القطع»⁽²⁴⁾.

حكم الظاهر عند الجمهور

أوجب الجمهور أن يُصار إلى معناه الظاهر والعمل بمدلوله، ولا يجوز تركه إلّا بتأويل
صحيح. ولا يُعمل بالظاهر فيما يحتاج إلى قطعي، لأنّ ظهور معناه غير مقطوع به؛ فلا
يسوغ وضع الاستدلال به على ما هذا سبيله، وذلك لأنّه لا يصلح الظنّي حجةً في حكم
يحتاج إلى القطعي.

(20) إرشاد الفحول ص 175 .

(21) انظر تفسير النصوص في الفقه الإسلامي 1/215.

(22) البرهان 1/ 513.

(23) روضة الناظر 3/ 855.

(24) التقرير والتحبير 1/ 151.

المبحث الثاني : تقسيم دلالة الألفاظ من حيث الوضوح (تقسيم الحنفية)

- المقصد الأول : الظاهر
- المقصد الثاني : النص
- المقصد الثالث: المفسر
- المقصد الرابع: المحكم

قسّم الحنفية اللفظ باعتبار الوضوح في الدلالة على معناه إلى مراتب: واضح ومبهم.

فالواضح: ما كان واضح الدلالة على معناه، فلا يحتاج فهم المراد منه أو تطبيقه على الوقائع إلى أمرٍ خارج عنه⁽²⁵⁾.

أقسام الواضح عند الحنفية

قسّم الحنفية الواضح إلى أربعة أقسام: الظاهر، النص، المفسر، المحكم.

المقصد الأول : الظاهر

لغةً: من الظهور، وهو الوضوح والانكشاف⁽²⁶⁾.

اصطلاحاً: عرّفه الحنفية تعريفات متقاربة والذي اختاره تعريف أورده الدكتور عبد الرحمن الصابوني في كتابه أصول الفقه الاسلامي «هو اللفظ الدال بصيغته على معناه وفهم المراد منه دون الاستعانة بقرينة خارجية عن اللفظ، ولم يكن معناه هو المقصود الاصيل من سياق الكلام، ويحتمل التأويل والتخصيص والنسخ»⁽²⁷⁾.

نلاحظ في هذا التعريف ثلاثة أمور :

1 - ان الظاهر هو كل كلام ظهر المعنى منه من صيغته ولفظه دون أي أمر آخر .

2 - وان الكلام لم يسق لبيان هذا المعنى بل سيق لمعنى آخر.

3 - وكذلك فان اللفظ الظاهر يحتمل التأويل والتخصيص والنسخ.

(25) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي 1/139.

(26) معجم مقاييس اللغة 3 / 471.

(27) أصول الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرحمن الصابوني ص171

ومن التعريفات الأخرى، قول البزدوي: «الظاهر اسمٌ لكلّ كلام ظهر المراد به للسامع بصيغته»⁽²⁸⁾.

والسرخسي: «الظاهر: ما يُعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل، وهو الذي يسبق إلى العقول والأوهام لظهوره موضوعاً فيما هو المراد»⁽²⁹⁾.

والنسفي: «وهو الكلام الذي يدلّ على معنى بيّن واضح، لكن لم يسبق الكلام لأجله»⁽³⁰⁾.

إنّ عماد الظاهر عند هؤلاء الأئمة أن يكون اللفظ بحيث لا يتوقف فهم المراد منه على قرينة خارجية، وإنّما يتضح مدلوله المراد من الصيغة نفسها، فمجرد سماع اللفظ كافٍ للحكم على المعنى الذي يدلّ عليه ذلك اللفظ، ولكن مع الاحتمال، وعلى هذا المعنى ليس هو المقصود الأصلي من تشريع النص بل التبعية⁽³¹⁾.

أمثلة عن الظاهر

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275].

وجه الاستشهاد: أنّ لفظ (أحلّ) ولفظ (حرّم) واضحان، فالعبارة تدلّ على أنّ البيع حلال، والربا حرام، ويتبادر معناهما اللغوي إلى العقل دون أدنى جهد. لكن هذا المعنى ليس هو المقصود أصالةً من نصّ الآية الكريمة، وإنّما سيقّت الآية لمعنى آخر هو نفى المماثلة المزعومة بين طبيعة كلّ من المعاملتين، فليست معاملة الربا وحقيقتها مماثلة لمعاملة البيع، بل هما مختلفان. ويبدو هذا المعنى من سبب النزول، فقد جاء في سبب النزول أنّ الآية سيقّت لنفي التماثل بين البيع والربا، ردّاً على اليهود الذين زعموا أنّ البيع مثل الربا، فكلّ من (الربا) و (البيع) عامان يحتملان التخصيص.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَّةً وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: 3].

وجه الاستشهاد: أنّ الآية ظاهرة الدلالة في إباحة الزواج بما طاب من النساء، دون توقف هذه الدلالة في الإباحة على أمرٍ خارجي، هذا مع أنّ الآية سيقّت لأمرٍ آخرى

(28) أصول البزدوي بشرح عبدالعزيز البخاري 1/46.

(29) أصول السرخسي 11/164.

(30) كشف الأسرار 1/205.

(31) المناهج الأصولية للدكتور محمد فتحي الدريني ص 62.

بيّنها سبب النزول فقد جاء في الحديث أنّ عائشة رضي الله عنها بيّنت لابن أختها عروة بن الزبير⁽³²⁾، فقالت: «يا ابن أختي؛ هي اليتيمة تكون في حجر وليّها تشاركه في ماله، فيعجبه مالها وجمالها، فيريد وليّها أن يتزوجها من غير أن يقصد في صداقها فيعطيهما مثل ما يعطيها غيره، فزُهِوا أن ينكحوهنّ إلّا أن يقسطوا لهنّ، ويبلغوا بهنّ أعلى سنّتهن من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهنّ ..»⁽³³⁾، وجاء في تفسير الطبري: «قال ربيعة⁽³⁴⁾: يقول: اتركوهنّ فقد أحللت لكم أربعاً»⁽³⁵⁾.

حكم الظاهر:

وجوب العمل بما دلّ عليه من الأحكام حتى يقوم دليلٌ صحيح على تخصيصه أو تأويله أو نسخه، وبالتالي لا يجوز صرف المعنى المتبادر إلى معنى آخر، لأنّ هذا إلغاء لإرادة الشارع واستبدال إرادة المجتهد بها، وهذا لا يجوز مطلقاً، فالظاهر على الرغم من وضوح دلالة اللفظ الناشئ من ذات الصيغة، وأنّ المعنى المستفاد منه ليس هو المقصود أصالةً بل تبعاً، فإنّه يحتمل التأويل بدليل إذ لا يجوز التأويل بغير دليل يوجبه لأنّه خلاف الأصل.

المقصد الثاني: النص

لغة: رفع الشيء، من نصّ الحديث ينصّه نصّاً: رفعه، وكلّ ما أظهر فقد نصّ، وهناك شواهد كثيرة لما ذُكر في كتب اللغة.

واصطلاحاً: النص يطلق على كل كلام من قرآن أو سنة أو أي تشريع، فيقال نص قرآني، ونص نبوي ونص تشريعي قانوني، والمقصود هنا معنى آخر هو ما اصطلاح علماء أصول الفقه على تسميته وهو: كل لفظ دل على معناه دلالة واضحة دون حاجة الى قرينة، وكان معناه هو المقصود الاصلي من سياق الكلام، ويحتمل التأويل والتخصيص والنسخ⁽³⁶⁾.

(32) أبو عبدالله، عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أحد فقهاء المدينة السبعة، تابعي فقيه صالح كريم، أخو عبدالله لأمه، توفي بالمدينة المنورة 93هـ، وتنسب إليه (بئر عروة) بالمدينة، انظر الأعلام 4/226.

(33) أخرجه البخاري (2494)، ومسلم (3018).

(34) أبو عثمان، ربيعة بن فروخ التيمي، ربيعة الرأي، الإمام الحافظ الفقيه المجتهد، كان من أهل الرأي واشتهر بالقياس، صاحب الفتوى بالمدينة، توفي بالأنبار من العراق 136هـ، انظر الأعلام 3/17 وتذكره الحفاظ 1/148.

(35) تفسير الطبري 7/532.

(36) أصول الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرحمن الصابوني ص174

جاء في المنار⁽³⁷⁾: «وأما النص فما ازداد وضوحاً على الظاهر لمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة». ويتضح لنا من هذا التعريف ان النص يشتمل على ثلاثة عناصر:

1 - هو كل لفظ دل على معناه دلالة واضحة دون التوقف على أمر آخر.

2 - وكان هذا المعنى هو المقصود أصالة، أي سيق الكلام لأجله.

3 - ويحتل النص التأويل والتخصيص والنسخ.

وقد عرّفه الحنفية تعريفات أخرى متقاربة نذكر منها:

البزدوي: «النص: ما ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة»⁽³⁸⁾.

وأما السرخسي فقال: «أما النص: فما يزداد وضوحاً، بقرينة تقترب باللفظ من المتكلم، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة»⁽³⁹⁾.

وأما الخبازي فعرفه: «هو اللفظ الدال على معنى بين سيق الكلام لأجله، مع ورود الاحتمال عليه من التخصيص والنسخ والتأويل»⁽⁴⁰⁾. ونلاحظ في النص إثبات زيادة في الظهور والوضوح، وهذه الزيادة لم تكن من الصيغة نفسها، بل من قرينة من المتكلم نفسه علمت من السياق أو السباق.

أمثلة النص

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1]، فالآية وإن كانت (ظاهراً) بأن لا يزيد المكلف في طلاقه على واحدة، فهي (نص) في بيان مراعاة وقت السنة في إيقاع الطلاق، فإن الكلام سيق لذلك، وقد تأكد ذلك في حديث ابن عمر حينما طلق زوجته وهي حائض فقال ﷺ: «ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض فتطهر، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً قبل أن يمسها، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء»⁽⁴¹⁾.

(37) متن المنار للنسفي ص 350.

(38) أصول البزدوي 1/46.

(39) أصول السرخسي 1/164.

(40) المغني ص 125.

(41) متفق عليه: البخاري في الطلاق، ومسلم في الطلاق.

حكم النصّ

نستنتج ممّا سبق أنّ حكم النصّ:

- 1- يجب العمل به، لأنّه يفيد معناه قطعاً، فهو حجة لأنّ حكمه المستفاد منه، والمقصود أصالةً يمثّل إرادة المشرّع قطعاً، وهذا مذهب جمهور الحنفية في إفادته القطعية⁴²، منهم أبو الحسن الكرخي وأبو بكر الجصاص وأبو زيد الدبوسي، قال البزدوي: «حكم الظاهر ثبوت ما انتظمه يقيناً، وكذلك النصّ إلّا أنّ هذا عند التعارض أولى منه»⁽⁴³⁾. وخالف قليلٌ من الحنفية فقالوا بوجوب العمل مع الظنية⁽⁴⁴⁾، ومنهم أبو منصور الماتريدي⁽⁴⁵⁾.
- 2- أنّه يحتمل التأويل، ولكنّ هذا الاحتمال لا يقدر في قطعية النصّ على معناه المقصود أصالةً للمشرّع، ما دام ذلك الاحتمال غير ناشئ عن دليل.
- 3- غير أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ احتمال النصّ للتأويل أبعد من احتمال الظاهر له.

الفرق بين النص والظاهر عند الحنفية

- 1- أنّ كلّاً من الظاهر والنص يدلّ بصيغته على معناه دلالة واضحة دون اعتماد على قرينة خارجية .
 - 2- أنّ كلّاً منهما يحتمل التأويل، لكن احتمال الظاهر للتأويل أقوى من احتمال النص له
 - 3- أنّه يجب العمل بالحكم المستفاد من كلّ منهما .
 - 4- أنّ كلّاً منهما كان يحتمل النسخ في عهد الرسالة.
 - 5- والفرق بينهما أنّ المعنى المستفاد من النصّ، قد قصده الشارع أصالةً من سوق الكلام، أو تشريع النصّ، فازداد قوةً وضوحاً لهذا القصد، وأمّا المعنى المستفاد من الظاهر فلم يقصده الشارع أولاً وبالذات من سوق الكلام، بل قصده تبعاً ليمهّد للمعنى الأصلي⁽⁴⁶⁾.
- (42) ويريدون بالقطع هنا (عدم احتمال اللفظ غير معناه احتمالاً ناشئاً عن دليل).
- (43) أصول البزدوي 1/47.
- (44) المراد بالظنّة المعنى الأعمّ لها، وهو أن يحتمل اللفظ غير معناه احتمالاً ناشئاً عن دليل، أو احتمالاً غير ناشئ عن دليل، وعلى هذا فالخلاف يكاد يكون لفظياً .
- (45) أبو الفضل، محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، نسبة إلى (ماتريد) في سمرقند، من أئمة أهل الكلام، صاحب المذهب المنسوب إليه في العقائد الذي أكثر أتباعه من الحنفية، توفي 333هـ، من آثاره (التوحيد) و (أوهام المعتزلة) و (مآخذ الشرائع) في أصول الفقه و (تأويلات أهل السنة) وكتب غيرها، انظر الأعلام 7/19 .
- (46) المناهج الأصولية ص 69 وما بعده

المقصد الثالث: المفسر

لغة: من المفسر: الإبانة وكشف المغطى⁽⁴⁷⁾، قال الإمام أحمد بن فارس عن المفسر: «المفسر كلمة تدلّ علي بيان الشيء وإيضاحه. تقول: فسرت الشيء، وفسرته»⁽⁴⁸⁾.

واصطلاحاً: هو اللفظ الواضح الدلالة على معناه، دلالة قطعية ولا يحتمل التأويل ولا التخصيص، إلا أنه يحتمل النسخ ما دام النسخ ممكناً.

ولذلك فإن المفسر أقوى وضوحاً من النص والظاهر لعدم احتماله التأويل والتخصيص، إلا أنه يرد عليه النسخ، وبما أن النصوص التي نتناولها بالشرح هي نصوص الكتاب والسنة فلم يعد مجال بعد عهد الرسالة واكتمال القرآن والسنة من وجود النسخ، ولهذا فإن المفسر لا يحتمل النسخ بعد عصر النبوة ولا التفسير لأن تفسير الفقهاء والشرح يحتمل التأويل بخلاف تفسير القرآن أو تفسير السنة للقرآن⁽⁴⁹⁾.

ومن التعريفات الأخرى للأحناف نورد ما يلي:

عرّفه السرخسي: «اسمٌ للمكشوف الذي يُعرف المراد به مكشوفاً على وجه لا يبقى معه احتمالٌ للتأويل»⁽⁵⁰⁾.

وقال النسفي: «هو اللفظ الدال على معناه الذي سيق لأجله، وازداد وضوحاً بحيث لا يحتمل التأويل والتخصيص، وإن احتمل النسخ»⁽⁵¹⁾.

نلاحظ أنّ المفسر فوق الظاهر والنص وضوحاً، لأنّ احتمال التأويل والتخصيص قائمٌ فيهما، أمّا المفسر فلا يحتمل شيئاً من ذلك، ويتبدّى هذا في كثيرٍ من نصوص الأحكام.

أنواع المفسر

والمفسر نوعان:

1- قد تكون زيادة الوضوح من نفس الصيغة، بحيث لا يحتمل التأويل ولا التخصيص، ويُسمّى (المفسر لذاته).

(47) القاموس المحيط 2/110.

(48) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: 4 / 504.

(49) أصول الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرحمن الصابوني ص180

(50) أصول السرخسي 1/165.

(51) كشف الأسرار 1/208.

2- وقد تكون بغيرها، وذلك من بيانٍ تفسيريٍ قطعيٍ ملحقٍ بالصيغة، صادرٍ ممن له سلطة البيان، ويُسمى (المفسر لغيره).

قال البزدوي: «وَأَمَّا الْمَفْسَّرُ فَمَا أَزْدَادَ وَضُوحًا عَلَى النَّصِّ، سَوَاءً أَكَانَ بِمَعْنَى فِي النَّصِّ أَمْ بغيره، بَأَن كَانَ مَجْمَلًا فَلَحَقَهُ بَيَانٌ قَاطِعٌ فَانْسَدَ بِهِ بَابُ التَّأْوِيلِ، أَوْ كَانَ عَامًّا فَلَحَقَهُ مَا انْسَدَ بِهِ بَابُ التَّخْصِيسِ»⁽⁵²⁾.

ومثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلَدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: 4]، ووجه الاستشهاد: إن الآية الكريمة قطعية الدلالة على جلد القاذف ثمانين جلدة، فهذا العدد لا يحتمل التأويل زيادةً ولا نقصاناً، ولا يقبل تخصيصاً، وهذا ما جعله فوق الظاهر والنص وضوحاً، ومع ذلك يحتمل النسخ في عهد الرسالة.

ومثال الثاني: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97]، ووجه الاستشهاد: ألفاظ الصلاة والزكاة والحج والصيام، ألفاظ مجملة لها معانٍ لغوية، واستعملها الشارع في معانٍ خاصة، فأصبح لها إلى جانب معانيها اللغوية معانٍ شرعية، ففسرها ﷺ بأقواله وأفعاله، فقال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»⁽⁵³⁾، وقال: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»⁽⁵⁴⁾.

وهكذا كل مجمل في القرآن يصبح (مفسراً) بعد أن يبينه القرآن نفسه أو السنة القولية أو العملية بياناً قاطعاً، وهذا ما يُسمى اصطلاحاً (التفسير التشريعي). وقد أوضح القرآن هذا البيان فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44].

حكم المفسر

1- يجب العمل به قطعاً فيما دل عليه من حكم دلالة واضحة.

2- أنه لا يحتمل التأويل أصلاً، ويدخل فيه التخصيص والتقييد والنقل إلى المعنى المجازي.

3- أنه لا مجال فيه للاجتهاد بالرأي إذا كان التفسير شاملاً، وإلا فلا اجتهد مجال في

(52) أصول البزدوي 1/50.

(53) أخرجه البخاري (631) عن مالك بن الحويرث.

(54) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في السنن 5/125، وابن عبد البر في التمهيد 7/272، وأخرجه مسلم (1297) بلفظ: «لتأخذوا مناسككم».

القدر الذي لم يتناوله التفسير، فبقي غامضاً أو مشكلاً في ذلك القدر.

4- يحتمل النسخ في عهد الرسالة.

5- أنه مقدّم على النصّ، لأنّ النصّ يحتمل التأويل والمفسّر لا يحتمله، وهو مقدّم على الظاهر من باب أولى.

6- كلّ حكم مفسّر يُعتبر من النظام الشرعي في الشريعة، فلا يجوز تأويله أو الاتفاق على خلافه لأنّه من الأساسيات⁽⁵⁵⁾.

المقصد الرابع: المُحْكَم

لغة: اسم مفعول من (أحكم)، والثلاثي منها (حكم)، يقوم على معنيين أساسيين: المنع والضبط، وكلاهما لازم للآخر. قال ابن فارس: «الحاء والكاف والميم تدل على المنع»⁽⁵⁶⁾. مأخوذ من فعل (أحكم) بمعنى (أتقن) فيقال: بناءً محكم، أي مأمون الانقضاء وقد يكون بمعنى المنع، ولذلك كلّ شواهد تُلتمس في كتب اللغة.

واصطلاحاً: هو ما ازداد وضوحاً على المفسر لعدم احتماله التأويل والتخصيص والنسخ. فهو أقوى أنواع الألفاظ وضوحاً ودلالة على المراد منه دون الحاجة الى قرينة لفهم معناه. فالمحكم اذن لفظ لا يقبل التأويل ولا التخصيص ولا النسخ⁽⁵⁷⁾.

وقد عرّفه الحنفية تعريفات متقاربة أخرى، منها تعريف السرخسي، قال: «هو اللفظ الدال على معنى واضح بيّن، سيق الكلام لأجله، ولم يحتمل نسخاً ولا تأويلاً ولا تخصيصاً»⁽⁵⁸⁾. وغيره ذهب قريباً من هذا.

عناصر التعريف: المحكم مقصودٌ معناه بذاته أصالة، فلا يحتمل التأويل بإرادة معنى آخر، إن كان خاصاً، ولا التخصيص بإرادة معنى خاص إن كان عاماً، لأنّه مفصّل ومفسّر تفسيراً لا يتطرق معه أي احتمال، وأيضاً لا يحتمل نسخه في حياة النبي ﷺ، ومن باب أولى بعد عصر الرسالة.

وعلى هذا يكون مجال المحكم:

1(55) المناهج الأصولية ص 75.

(56) معجم مقاييس اللغة العربية ص 277.

(57) أصول الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرحمن الصابوني ص 183.

(58) أصول السرخسي 1/165.

1- النصوص الدالة على أحكام أساسية تُعتبر من العقائد وقواعد الدين، ولا تتغير بتغير الزمن كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، كقوله تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحديد: 7].

2- النصوص الدالة على أحكام هنَّ من أمِّ الفضائل وقواعد الأخلاق التي تقرّها الفطر السليمة، فهي أساس المجتمع الإنساني، كالعدل والصدق وأداء الأمانة وصلة الرحم وبرّ الوالدين، فهي لا تحتل تأويلاً ولا نسخاً، فهي مُحكمة عقلاً. وكذا النصوص التي تحرّم أضدادها من الظلم والخيانة والكذب ونكث العهد والفسق وعقوق الوالدين، فهي نصوص مُحكمة بذاتها، لأنها قرّرت مبادئ وأحكاماً تتصل بمعانٍ مستقرّة، أقرّتها الفطرة الإنسانية السليمة كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: 119].

3 - النصوص التي اقترن فيها ما يفيد التأييد كقوله ﷺ: «الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة»⁽⁵⁹⁾. وكحرمة نكاح زوجات النبي ﷺ من بعده، فقد جاء في الآية: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: 53] فقد اقترن بكل نصٍ منها ما يفيد تأييد الحكم الذي اشتمل عليه.

وقد يكون المحكم (محكماً بغيره) وذلك بسبب انقطاع احتمال النسخ بوفاته صلى الله عليه وسلم وهذا يكون مجاله الأحكام الشرعية المحكمة، وهذا النوع في هذه الصورة يشمل الواضح بأقسامه الأربعة الظاهر والنص والمفسر والمحكم، لأنَّ كلَّ واحدٍ منها صار مُحكماً بانقطاع النسخ بعد عهد الرسالة.

حكم المحكم

يجب العمل بما دلَّ عليه قطعاً، فهو في أعلى مراتب الوضوح. وقد سبق أنَّه لا يحتمل تأويلاً ولا تخصيصاً ولا نسخاً، وعلى هذا يقدّم على غيره عند التعارض.

(59) لم نقف عليه بهذا اللفظ، وقد أخرج بمعناه أبو داود (2532) عن أنسٍ بلفظ: «الجهاد ماضٍ منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي النجّال»، وبوّب البخاري (الجهاد ماضٍ مع كل برٍّ) في كتاب الجهاد والسير.

الخلاصة

- إن اللفظ الواضح الذي لا يحتاج في تفسيره الى قرينة خارجية عن صفته، تتفاوت درجات وضوحه باعتبار مدى قابليته للتأويل والتخصيص والنسخ و التفسير.
- فإن دل اللفظ على معنى سيق لأجله فهو نص، وان فهم المعنى لا بطريق سياق الكلام بل بشكل تبعي فهو ظاهر، وكلاهما يحتمل التأويل والتخصيص و النسخ
- وإن جاء اللفظ مفسراً فهو أقوى من النص والظاهر لعدم احتماله التأويل والتخصيص، لأن المراد منه مفسر، ولكنه يحتمل النسخ في عصر نزول القرآن، وان لم يحتمل اللفظ النسخ أيضاً كان محكماً، والمحكم والمفسر يفيدان الحكم قطعاً وقيئاً وهما بدرجة واحدة اليوم بعد انتهاء عصر النسخ⁽⁶⁰⁾.

خلاصة نتائج البحث

تبين من خلال هذا البحث عدة أمور:

الظاهر كما يراه المتكلمون، وهو ما دلّ على معناه دلالة ظنّة، يكون قسماً من النصّ عند الحنفيّة، لأنّ الاحتمال قائمٌ في كلّ منهما حسب الاصطلاح الذي كان الجنوح إليه. وأما النصّ عند الجمهور: وهو ما دلّ على معناه دلالة قطعيّة، فهو كالمفسّر عند الحنفيّة.

وأما المفسر عند الحنفيّة فلم يشتهر عند المتكلمين، وإن كان الشافعي استعمله فيما يقابل المجل، فقال في معرض الاحتجاج بحديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»⁽⁶¹⁾، ما نصّه: «والحديث عن رسول الله ﷺ: «فيما سقت السماء العُشر»⁽⁶²⁾، جملة، والمفسر يدلّ على الجملة.

وقد أجرى الرازي المفسّر على نوعين من الألفاظ: الواضح الذي لا يحتاج لتفسير لقوّة وضوحه، واللفظ الذي يحتاج لتفسير وقد جاء تفسيره⁽⁶³⁾.

وأما المحكم عند المتكلمين فيشمل النصّ والظاهر معاً، فعرفه العضد: «بأنّه المتّضح

(60) أصول الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرحمن الصابوني ص 185 .

(61) أخرجه البخاري (1474)، ومسلم (979) عن أبي سعيد الخدري.

(62) أخرجه البخاري (1483) عن ابن عمر.

3 الأم 7 / 180 .

(63) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي 1/ 223.

المعنى سواءً أكان نصًّا أم ظاهرًا»⁽⁶⁴⁾. ومثله قال السُّبكي⁽⁶⁵⁾. وبهذا يكون المحكم عند الجمهور شاملاً للأقسام الأربعة عند الحنفية⁽⁶⁶⁾.

الترجيح بين التقسيمين في البحث الأصولي

يميل البحث إلى ترجيح تقسيم الحنفية، وذلك :

- 1- لأنه أكثر استيعاباً للمعاني الحاصلة من تنوع الأدلة.
- 2- وهو أكثر وضوحاً في الحدود، ممّا يسهّل ويوضح التفريق بينها، على نحوٍ منهجي وذلك بمعيّار (تدرجها في الوضوح).
- 3- ونتج عن ذلك يسر الدلالة على المراد ممّا يسهّل فهم النصّ المطلوب فهمه ودلالته على الحكم.
- 4- وهذا يساعد في مسألة الترجيح عند التعارض.

توصيات البحث

التوصيات في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج:

- زيادة العناية بمباحث دلالات الألفاظ في مناهج أصول الفقه؛ لما لها من أثر مباشر في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام.
- تشجيع الدراسات المقارنة بين مناهج الأصوليين، ولا سيما بين منهج الجمهور ومنهج الحنفية في تقسيم دلالات الألفاظ، لبيان مواطن الاتفاق والاختلاف وآثارها التطبيقية.
- توسيع الدراسات التطبيقية التي تربط قواعد دلالات الألفاظ بالنوازل والقضايا الفقهية المعاصرة، بما يسهم في أن يكون الاجتهاد الفقهي شاملاً وكافياً لكافة مستجدات الحياة المعاصرة.
- العناية بإبراز العلاقة الوثيقة بين علوم اللغة العربية وأصول الفقه، وترسيخ أهمية الملكة اللغوية في فهم النصوص الشرعية على الوجه الصحيح.
- الاستفادة من التقسيم الحنفي لدلالات الألفاظ في الدراسات الأصولية؛ لما يمتاز به

(64) تيسير التحرير 1 / 143.

(65) الإبهاج شرح المنهاج 1/136.

(66) مسلم الثبوت 2 / 19.

من الدقة في التفريق بين مراتب الوضوح، مع مراعاة عرض منهج الجمهور لتحقيق التكامل العلمي.

- إعداد دراسات أكاديمية تُعنى بجمع التطبيقات الفقهية لكل مرتبة من مراتب الواضح والمبهم، وربطها بالأدلة الشرعية وأقوال الفقهاء؛ لتقريب هذا المبحث لطلاب الدراسات العليا.

- توجيه الباحثين إلى العناية بتحرير المصطلحات الأصولية، والتمييز بين مدلولات الألفاظ عند مختلف المدارس الأصولية؛ تجنباً للخلط الذي قد يترتب عليه اختلاف في فهم النصوص أو تنزيل الأحكام.

المصادر والمراجع

1. الإبهاج في شرح المنهاج - ل شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفي: 756 هـ) وولده تاج عبد الوهاب بن علي السبكي (ت 771 هـ) - نشر دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، سنة 1404 هـ - 1984 م
2. الإحكام في أصول الأحكام - ل سيف الدين، أبو الحسن، علي بن محمد الأمدي [ت 631 هـ] علّق عليه: عبد الرزاق عفيفي [ت 1415 هـ] قام بتصحيحه: عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان [ت 1431 هـ]- علي الحمد الصالحي [ت 1415 هـ]- نشر مؤسسة النور بالرياض، سنة 1387 هـ
3. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250 هـ) - تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية - نشر دار الكتاب العربي الطبعة الأولى سنة 1419 هـ - 1999 م
4. أصول السرخسي - ل أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت 483 هـ) - تحقيق أبو الوفا الأفغاني - نشر دار المعرفة - بيروت - د ت .
5. أصول الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرحمن الصابوني دار العلم للملايين بيروت ط1 سنة 1975.
6. أصول الفقه في نسيجه الجديد وتطبيقاته في التشريعات القانونية وخاصة القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976 م - د. مصطفى إبراهيم الزلي، د. علي أحمد صالح المهداوي، المركز القومي للنشر، إربد، الأردن، ط 1، سنة 1999 م .
7. الأعلام - ل خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت 1396 هـ) - نشر دار العلم للملايين، ط 15، سنة 2002 م
8. الأم - ل أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (150 - 204 هـ) - نشر دار الفكر - بيروت الطبعة: الثانية 1403 هـ - 1983 م (وأعادوا تصويرها 1410 هـ - 1990 م)
9. أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات المؤلف عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه - نشر دار ابن حزم، ط 1 سنة 1999.
10. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين - تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب - نشر دار الوفاء بالمنصورة بمصر - ط 4، سنة 1418 هـ.
11. تاريخ بغداد - لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (392 - 463 هـ) حققه وضبط نصه وعلق عليه: د بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 1، سنة 1422 هـ - 2002 م
12. تذكرة الحفاظ المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ) وضع حواشيه: زكريا عميرات الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 1، سنة

1419 هـ - 1998 م

13. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) - ل أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (224 - 310 هـ) - تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي - نشر دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، مصر، ط 1، سنة 1422 هـ - 2001 م
14. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي - ل محمد أديب الصالح - نشر المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 5، سنة 1429 هـ - 2008 م
15. التقريب والإرشاد (الصغير) - للقاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت 403 هـ) - قدم له وحققه وعلق عليه: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد - نشر مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 2، سنة 1418 هـ - 1998 م
16. التقرير والتحبير - ل ابن أمير الحاج (ت 879) - نشر المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ط 1، سنة 1316 - 1318 هـ
17. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - ل أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463 هـ) - تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، سنة 1387 هـ
18. تهذيب الأسماء واللغات - لأبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ) (عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية) دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
19. تيسير التحرير على كتاب التحرير - ل محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي (ت 972 هـ) - نشر دار الفكر - بيروت، سنة 1417 هـ - 996 م.
20. حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار - ل محمد أمين، الشهير بابن عابدين [ت 1252 هـ] - نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2، سنة 1386 هـ - 1966 م
21. ديوان الاعشى - نشر دار صادر - بيروت - لبنان - ط 3 سنة 2012
22. الرسالة - ل محمد بن إدريس الشافعي (150 هـ - 204 هـ) - تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر - نشر مصطفى البابي الحلبي وأولاد - مصر - ط 1، سنة 1357 هـ - 1938 م
23. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - ل موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة (541 - 620 هـ) - تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل [ت 1443 هـ] - نشر مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع - ط 2، سنة 1423 هـ - 2002 م
24. سنن أبي داود - لأبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن

- عمرو الأزدي السُّجِسْتَانِي (ت 275 هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد [ت 1392 هـ] نشر المكتبة العصرية، صيدا - بيروت
25. السنن الكبرى - للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر - تحقيق محمد عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت ط3، سنة 1424 هـ - 2003 -
26. سير أعلام النبلاء المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (673 هـ - 748 هـ) خرج أحاديثه واعتنى به: محمد أيمن الشبراوي الناشر: دار الحديث، القاهرة - مصر، سنة 1427 هـ - 2006 م
27. شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي - ل الإيجي عضد الملة والدين عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب المالكي - نشر دار الكتب العلمية، سنة 2008.
28. شرح تنقيح الفصول - ل أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت 684 هـ) - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - نشر شركة الطباعة الفنية المتحدة - ط1، سنة 1393 هـ - 1973 م
29. الصحيح الجامع (صحيح البخاري) - ل محمد بن إسماعيل البخاري - نشر دار ابن كثير - لبنان - بيروت، سنة 2017
30. صحيح مسلم - ل مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين - نشر دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، سنة 2010
31. العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى الفراء - تحقيق الدكتور أحمد سير المباركى - ط3، سنة 1414 هـ / 1993 م.
32. العناية شرح الهداية - ل أكمل الدين، محمد بن محمد بن محمود البابرتي (ت 786 هـ) - نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، سنة 1389 هـ - 1970 م
33. الفصول في الأصول - ل أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت 370 هـ) - نشر وزارة الأوقاف الكويتية - ط2، سنة 1414 هـ - 1994 م
34. القاموس المحيط - ل مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817 هـ) - تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي - نشر مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان - ط8، سنة 1426 هـ - 2005 م
35. قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني - بتحقيق محمد حسن هيتو - نشر مؤسسة الرسالة - ط1، سنة 1417 هـ / 1996 م.
36. القواعد الفقهية - لابن رجب الحنبلي - نشر دار الكتب العلمية، سنة 2008 .

37. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار مع شرح نور الأنوار على المنار - ل حافظ الدين النسفي ملاجيون - نشر دار الكتب العلمية
38. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي - لعلاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت 730 هـ) - نشر شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول، ط1، سنة 1308 هـ - 1890م
39. لمعة الاعتقاد، لابن قدامة المقدسي - نشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية.
40. مباحث في علوم القرآن - ل مناع بن خليل القطان (ت 1420 هـ) - نشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط3، سنة 1421 هـ - 2000م
41. المُلحَى بالآثار - ل أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي [الظاهري، ت 456 هـ] - المحقق: د. عبد الغفار سليمان البنداري - نشر دار الكتب العلمية - بيروت، سنة 1408 هـ - 1988م.
42. المستصفي من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي - نشر دار الكتب العلمية - ط1، سنة 1413 هـ - 1993م.
43. مسلم الثبوت - ل محب الله بن عبد الشكور الهندي البهاري - نشر المطبعة الحسينية المصرية مطبعة كردستان العلمية، سنة 2017.
44. المسودة في أصول الفقه - ل آل تيمية - جمعها وبيضاها: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي (ت 745 هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد [ت 1392 هـ] نشر مطبعة المدني
45. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - ل أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو 770 هـ) - نشر المكتبة العلمية - بيروت، سنة 2009.
46. معالم السنن - ل أبو سليمان، حمد بن محمد الخطّابي (ت 388 هـ) - طبعه وصححه: محمد راغب الطباخ، في المطبعة العلمية بحلب، سنة 2007.
47. معجم المؤلفين - ل عمر رضا كحالة - نشر مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
48. معجم مقاييس اللغة - ل أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ) - تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [ت 1408 هـ] - نشر شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - ط2، سنة (1389 - 1392 هـ) (1969 - 1972 م).
49. المغني لابن قدامة - ل أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (541 - 620 هـ) - تحقيق: طه الزيني - ومحمود عبد الوهاب فايد - وعبد القادر عطا [ت 1403 هـ] - ومحمود غانم غيث - نشر مكتبة القاهرة - ط1، سنة (1388 هـ = 1968 م) - (1389 هـ = 1969 م)

50. المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي - ل فتحي الدريني - ط مؤسسة الرسالة

51. الموافقات - لأبي إسحاق الشاطبي، بتحقيق الشيخ عبد الله دراز - نشر دار المعرفة بيروت - دت.

52. النهاية في غريب الحديث والأثر - ل مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ) - تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي - نشر المكتبة العلمية - بيروت، 1399 سنة هـ - 1979م

53. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ل أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت 681هـ) - تحقيق إحسان عباس - نشر دار صادر - بيروت - ط 7، سنة 1994م



الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث
Lebanese Association for Science and Research

تصدر (المجلة اللبنانية للعلوم والأبحاث - LJSR) عن (الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث - LASR)، وهي مجلة محكمة تعنى بنشر أبحاث الزملاء العلماء من أساتذة وباحثين بهدف تبادل الخبرات والترقيات..

والجمعية بالإضافة إلى نشاطها في ميدان النشر والتحكيم تعمل على إقامة المنتديات والمؤتمرات العلمية التي تشكل جسر تواصل وشبكة تلاق بين مختلف العلماء في الوطن العربي والعالم، ملتزمة الموضوعية والمعايير العلمية في مؤتمراتها وأبحاثها..

كما تنشر الكتب العلمية والرسائل الجامعية التي تخدم أهدافها وتشكل إضافة مفيدة للباحثين والدارسين..

وغني عن القول أن المجلة ترحب بالمشاركات الجادة الملتزمة بالشروط والمعايير المذكورة داخل هذا العدد.